رؤوف جمال الدين

المعجب

في علم النحو

يتضمن فلسفة علم النحو والحروف
وفق المنهج العلمي الأصيل

من منشورات دار الهجرة
ايران - قم

رؤوف جمال الدين

المعجب

في علم النحو

يتضمن فلسفة علم النحو والحروف
وفق المنهج العلمي الأصيل

من منشورات دار الهجرة
ايران - قم



بسم الله الرحمن الرحيم

(مدخل الكتاب)

« علم النحو »

من هو الواضع ؟

جاء في (ج١ - ص٧ - من كتاب الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي) :

قال أبو الأسود الدؤلي : دخلت على علي بن أبي طالب - عليه السلام - فرأيته مطرقاً متفكراً .

فقلت : فيم تفكر ياأمير المؤمنين ؟

قال (ع) : إني سمعت ببلدكم - هذا - « يعني الكوفة » لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية .

فقلتُ : إن فعلت - هذا - أحييتَنا وبقيت فينا هذه اللغة . ثم انتهيتُ إليه بعد ثلاث فألقى إليَّ صحيفة فيها : (وساق كلامه - ع - إلى قوله - ع -) :

(واعلم ياأبا الأسود . أن الأشياء ثلاثة ، ظاهر ، ومضمر . وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وإنما تتفاضل العلماء بمعرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر) .

وذكره أبو أحمد العسكري في كتابه « المصون في الأدب » . وكثير من النحويين واللغويين ومؤرخي الأدب .

غايته :

ليست الغاية من علم النحو « حكاية أصوات الحركات » كما يظنه من لا بصيرة له . فالنحو أسمى من هذا . وواضعه « أياً كان الواضع » أجل قدراً . . أن يصرف جهداً لتعيين الصوت « لحركات الإعراب ». « فليس الواضع موسيقياً ولا ملحنا » .

وإن « كلمة . . أحييتنا . وبقيت فينا هذه اللغة » لا تتفق مع الغاية التي زعمها الزاعم . وإن مَن قال : « ما أشد الحرُّ » كان قاصداً التعجب من شدة الحر . كما أن السامع « وهو أبو الأسود » قد فهم مراده أيضاً. لكنه «أعني المتكلم» قد أخطأ الحكم النحوي . فأنكر عليه أبو الأسود قوله .

فمعرفة معنى الكلام لا تسبب معرفة الحكم النحوي وصواب النطق - كما قيل - .

كما أن فهم السامع - الكلام - لا يبرر إرساله على أية صورة شاء المتكلم وإن خالف القواعد .

إذن . فالنحو سبب وعلة لمعرفة المعنى الصحيح ، فهمه المتكلم أو لم يفهمه وليس معرفة معنى الكلام ولا معرفة المقصود منه أمرا كافيا لسلوك النهج العربي الصحيح في التعبير .

ولا معنىٍ « لحياة الأمة ، وبقاء لغتها فيها » بقواعد صوتية محضة لا تُرشد إلى المعنى .

الشذوذ :

لكل علم قواعد شاذة . ولها مَن يروجها . ومن تلك العلوم «النحو» ففيه من القواعد الشاذة مما يمكن المنحرفين أن يؤلفوا منها « كتاباً . يكون أطروحة مقبولة » . . ولكن لا يجوز لعربي غيور أن يصغي لها ولقائلها.

أقول : قد نرى بعض النحويين من يذكر شيئاً من تلك القواعد الشاذة تلميحا . أو مع النقد والرد أحياناً . وإنما ذكرت لمجرد الاطلاع . أو للاشارة إلى لهجة قبيحة أو لغة منقرضة . ليتجنبها مَن أراد سلوك النهج الصحيح .

أمّا اليوم : فكل « دكتور » يحاول جاهداً مفتشاً عن « لغز . أو قاعدة شاذة . أو قول ميت . أو مسألة خلافية» ليجعل من ذلك «عنواناً لمقال في مجلة . أو جريدة أو يصنع من ذلك كتاباً » ليقال :

هذا « رأي الدكتور فلان » ! والحقيقة : إن هذه من المسائل الميتة التي أعرض عنها محققو النحاة وأمناؤهم ، إذ لم يكن ما بُنيت عليه تلك القواعد جارياً على لسان العرب الفصحاء . فالنحو ميزان لغة العرب .

ولو دققنا الأمر تدقيقا علميا واضعين أمانة البحث نصب أعيننا وتراث هذه الأمة ذمة في أعناقنا لرأينا « الشعوبية » قد برزت بثوب جديد وأن « كتاب مثالب العرب لأبي عبيدة » قد نشر على شكل نحو « مُيَسَّر . أو أدب حر . . الخ » .

أمّا لحن كُبّارِ النحويين ، :

فلا ينهض حجة لجعل فهم معنى الكلام سبباً لمعرفة محـل الكلمة من الاعراب .

إذ لم يكن المشار إليهم يجهلون معرفة معنى الكلام . كما لا يجهلون قواعد النحو أيضاً . : إلا أن «السليقة الفطرية» تغلب عليهم « وهم من غير العرب كما لا يخفى » . وذهولهم عن « قواعـد النحو . . هو سبب لحنهم . . لا . . أن جهلهم معنى الكلام . أو قواعد النحو سبب لحنهم».

- كما مثّلَ به هذا المغالِط . . المخادع - .

وأخيراً أقول :

إن إبن مالك - بل وإجماع كبار النحاة - قد اتفقوا على :

(وبعد فالنحو صلاح الألسنة والنفس إن تعدم سناه في سِنه
به انكشاف حجب المعـاني يبدو به المفهوم ذا إذعانِ) .

هذا كلام إبن مالك « كما جاء في مقدمة كتاب التسهيل له » .

فما معنى « به انكشاف . . الخ» إذا كان فهم الحكم النحوي موقوفاً على فهم معنى الكلام - كما عكسَ الحقيقةَ دكتورٌ كبيرٌ - ؟ !! .

قال عبد الرحمن بن محمد « الجامِي » في كتابه « الفوائد الضيائية ، وهو شرح لكافية إبن الحاجب في النحو - ط - الأستانة ص ١٤ » : « والاعراب » مأخوذ من أعربه ، إذا أو ضحه فان الاعراب يوضـح المعاني المقتضية . أو من عربت معدته إذا فسدت - على أن تكون الهمزة للسلب - فيكون معناه : إزالة الفساد ، سمي به لأنه يزيل فساد إلتباس

بعض المعاني ببعض . أقول : « فهل معنى هذا الكلام وكثير من أمثاله» أن النحو علم أصوات الحركات ؟!! .

النحو أمانة آبائنا وأجدادنا :

التلاعب بقواعد النحو - خيانة لتلك الأمانة الغالية - . وقطع لعلاقتنا بماضينا وسد لباب الأدب العربي عن حياتنا الحاضرة والمستقبلة . كما أن التلاعب به تحد لحقوق الأجداد المقدسة . والتطور مقبول في النظريات.. والنحو . . ليس منها . . فهو مفتاح لفهم كلام مَن مضى «والتطور» لا يمشي إلى الوراء !! . . ومما يفرضه الدم العربي علينا هو الحفاظ على تراثنا المتمثل بلغة آبائنا وأجدادنا .

والله من وراء القصد . ومنه التوفيق .

المؤلف

في النجف الأشرف

٢٥ / المحرم / ١٣٩٧ هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله الطاهرين

وبعد :

قال رؤوف - أبومحمد جمال الدين - بن محمدبن عبدالله بن علي بن محمد - المعروف بالمرزا الأخباري - بن عبد النبي بن عبد الصانع الحسيني العلوي :

لمَّا كان علم النحو مفتاح الكلام العربي به يتم تقويم السليقة التي انحرفت عن النهج الأصيل .

فقد رأيت ما كتبه ناصر بن عبد السيد بن علي المُطَرِّزِيُّ الخوارزمي في « ذيل » كتابه « المُغْرِب » . . خلاصةً جليلةً في علم النحو . .

فأعجبني نهجه . . وقد فضلت شرح « ما اخترت شرحه » مما كتب وسميت كتابي هذا : « المُعْجِب في شرح ذيل المُغرِب في علم النحو » . متعرضاً للعلل والأسباب مراعياً الاختصار دون إطناب . ولا إخلال بالمطلوب . ومنه أستمد الهداية والمعونة .

(الباب الأول - في المقدمات)

(الكلمة)

قال : (الكلمة : لفظة دالة على معنى بالوضع) . أقول :

الكلمة: هي كلمة - بوزن فَعِلَة .وفِعْلَة . وفَعْلَة - ثلاث لغات .

والكلمة : هي اللفظة الدالة على معنى مستقل بالوضع مع قصد المعنى الموضوع له عند الاستعمال .

وأمَّا ما لا يحصل منه ذلك فهي اللفظة . واللفظة :

هي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية . فالكلمة نحو : زيد . وجاء . ومن . واللفظة نحو : « ديز . . مقلوبِ زيد » وكلام مَن فَقَدَ عقله لأي سبب كان . أو مَن لا قصد له .

فالقصد جزء داخل في تعريف الكلمة وحدِّها . وقد اكتفى النحويون بقولهم : ذات المعنى المستفاد بالوضع عن هذا القيد . . وقد ذكرته للتوضيح فقط . إذ لا يتحقق مضمون قولهم إلا بالقصد .

وقد خصَّ ابنُ مالك ـ في التسهيل ـ الكلام بالقصد ، إحترازاً عن جملة الصلة . وهذا لا يتنافى مع تخصيص الكلمة بالقصد أيضاً عند الاستعمال.

والنسبة بين الكلمة واللفظة : « العموم والخصوص من مطلق » فكل كلمة لفظة ولا عكسَ .

واشتراط الدلالة بالوضع : إخراج لما يدل ، لكن دلالته ليست بسبب وضع الواضع الكلمة إزاء المعنى المدلول عليه ، فهذا ليس كلمة : مثل دلالة الكتابة . والاشارة . والعلامات في الطرقات وغيرها . ونحو ذلك مما يدل على معنىً لا بالوضع .

والدلالة : وضعية لفظية ، كدلالة الاسم على المسمى ـ وهي المقصودة ـ للنحوي .

أمَّا بقية الدلالات : « كالعقلية والطبعية » فلا غرض للنحوي فيها .

والدلالة الوضعية اللفظية تشمل أقسام الكلمة الثلاثة ، وإنما خصُّوا الاسم ـ بهذا ـ لأنه أهم الأقسام الثلاثة ، لافتقار الفعل إليه وكذلك الحرف فان إفتقاره إليهما أشد وضوحاً .

« أقسام الكلمة »

قال : (وهي إسم . . كرجل . وفعل . . كَنَصَرَ . وحرف .. كَهَلْ) . أقول :

الحصر في هذه ـ الأقسام الثلاثة ـ عقلي . ونقلي . فالأول : قولهم « الكلمة إمَّا أن تكونَ ركناً للاسناد . أولاَ . . والأول : نوعان . . فهو إمَّا أن يكونَ مُسنَداً ومسنَداً إليه ، وهو الاسم . أو مسنَداً فقط وهو الفعل . والثاني : الحرف » .

والثاني : إجماع ـ مَن عليه اُلمَعَوَّلُ مِن علماءِ هذه اللغة ـ على الحصر المذكور ، بناءاً على تتبعهم كلام العرب ، فلو كان فيه قسم رابع لذكروه .

« الكلام »

قال : (والكلام : هو المفيد فائدة مستقلة) . أقول :

الكلام : إسمُ جِنسٍ يقعُ على القليل والكثير . وليس جمعاً « لكلمة » بل جمعها ـ الكَلِمُ ـ .

وأقل ما يتألف منه الكلام : كلمتان يربطهما إسناد مفيد مستقل . والكلم جمع الجمع له وليس جمعاً . وأقل ما يتألف منه الكلم ثلاث . وإشتراط الفائدة المقصودة المستقلة في الكلام . . إخراج لجمل الشرط والجزاء . وصلة الموصول ، وما شابه ذلك مما هو متوقف على غيره

أو ذكر لبيان معنى في غيره . فهذه الجمل وإن أفادت لكن فائدتها غير مستقلة . فالنسبة بين الكلام والجملة :

« العموم والخصوص من مطلق » فكل كلام جملة وبعض الجمل ليس كلاماً . وقد ساوى بعض النحاة بينهما ـ ولا نختار ذلك ـ .

قال : (وطرفاه : المسنَدُ والمسنَدُ إليه) . أقول :

ولا يكون الكلام كلاماً ـ إلا بهما ـ إذ لا تتحقق الفائدة إلاّ بالاسناد الحاصل من الجزأينِ المترابطينِ بسببه . لكن قد يحصل الاسناد بين الجزأين ولا يكون كلاماً ـ كما مَرَّ آنفاً ـ . فالمسنَدُ هو الاسم . والفعل . والمسنَدُ إليه هو الاسم فقط . والفعل لا يكون كذلك مطلقاً لأنه حدث يخبر به فقط ولا يخبر عنه .

قال : (وللمتكلمين . والفقهاء في تحديده كلمات لا تخلو من نظر) .

أقول : الفرق بين الكلامِ . والكَلِمِ . والقولِ :

أنّ ما تَرَكَّبَ من كلمتين فصاعداً مفيداً فائدة تامة مقصودة مستقلة فهو كلام .

ومالا يتألف إلا من ثلاث فصاعداً مع إشتراط الفائدة المستقلة فيه أيضاً فهو الكَلِمُ .

وأمّا القول : فهو كل ما تحرك به اللسان وأسرع إليه تامّاً كان المعنى أو ناقصاً .

واشتقاق الكلام : من الكَلْمِ ، وهو الجَرْحُ . والكَلِمُ : جمعُ جمعٍ له .

أمّا القول فانّ اشتقاقه : منَ الخِفة والاسراع .

والنسبة بين الثلاثة : « العموم والخصوص من وجه » .

وهل تَحَقُّقُ إحدى الحالتين : « الصدق . أو الكذب » شرط في صحة إطلاق الكلام على ما يتلفظ به . وغير ذلك مما يطول الكلام بذكره . كما ذكره الفقهاء والمتكلمون ؟ .

الظاهر عدم اشتراط هذا .

ولا يخفى : أن المراد من الكلام - في علم النحو - هو ما قدمناه ليس غير .

وإن اختلفت عبارات النحاة في تحديده فانها ترجع أخيراً إلى إشتراط الفائدة المقصودة المستقلة بسبب الوضع « أعني وضع الجزأين لا وضع تركيبهما » وأن ركنيه إثنان . . مسند ومسند إليه .

وهو المراد بقوله : « لا تخلو من نظر » أي الزيادة في الشروط على ما ذكرناه .

(فائدة)

قال ابن جني في « الخصائص » : للقول ستة تصاريف مستعملة كلها مشتقة من أصل واحد ، هو الخُفُوفُ والحركةُ ، والستة هي :

« قول » . « قلو » . « وقل » . « ولق » . « لقو » . « لوق » .

ويطلق القول : على الرأي والمذهب . ولَمَّا كان القول يَشْتَمِلُ على التام والناقص والمفيد وغير المفيد - من المعاني - ، لم يجز إطلاقه على كلام الله تعالى .

والكلام له تصاريف خمسة مستعملة هي :

« كلم » . « كمل » . « لكم » . « ملك » . « مكل » .
ولِحَصْرِ الكلام . . باللفظ المفيد فائدة تامة مقصودة مستقلة ، أجمع الناس على تسمية القرآن المجيد ـ كـــلام الله تعالى ـ ولا يقال له قول الله تعالى .

« علامات الاسم »

قال : (ومما يعرف به الاسم) . أقول :
الاسم . . مشتق من السُّمُوّ ، وهو العُلُوّ والارتفاع . أو من الوسم ، وهو العَلاَمة .
ولكل واحد منها دليل .
والذي نذهب إليه الأول . وهو مذهب البصريين . والثاني مذهب الكوفيين .
لنا على صحة مختارنا : أنَّ الشهرة التي يكتسبها المسمى هي بسبب التسمية فهي « أعني التسمية » أعلى منه ذِكراً وأكثر انتشاراً ، وهو تحتها ودونها إذ لا يُعرفُ إلاَّ بها ـ ولاَ يضر ذلكَ سَبْقُهُ إيَّاها بالوجود ـ .
وقد يُعرفُ المُعَلَّمُ بلا عَلاَمة .
وللاسم عَلاَمات تميزه عن قسيميه ، وتلك هي .
قال : (أن يصح الحديث عنه نحو : نَصَرَ زيدٌ . وزيدٌ نَاصِرٌ)
أقول : اختَلَفَ النحاةُ في تحديد الاسم ، فسيبويه حَدَّهُ : بأمثلةٍ فقط ، فقال : « الاسم نحو رجُل . وفرس » .

والمُبَرِّدُ ذكره بنحو هذا . وذلك بعد تحديدهم الفعل والحرف ، فكأنَّ الاسمَ قد انضح تحديده ولم يبق بحاجة إلى حد فذكروا مثاله فقط.

ومن النحاة مَن حدَّه بقوله : « الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران » . والمراد بالاقتران ، هو الاقتران - بالزمان - . ولا يخفى : أن للاقتران أقساماً متعددة فمنها . . « الاقتران بالحدث وفاعله . . كالمصادر والصفات العاملة عمل الفعل » .

وفيما ذكروا من الحدود نقض وإبرام وقيل وقال . والرأي مذهب سيبويه والمبرد ، لوضوح المراد من المعاني الاسمية بعد تحديد الفعل والحرف لحصر الكلمة - في ثلاثة كما تقدم - وبيان أثنين منها كاف لتوضيح الثالث والتمثيل له زيادة في الوضوح ليس غير .

قال الزجاجي في كتابه « الايضاح في علل النحو » :

الاسم في كلام العرب :

ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به .

و « هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه » . قال :

والقول بأنه :

« صوت موضوع دال على معنى غير مقرون بزمان » حد هو للمنطقيين وقد تبعهم بعض النحويين . وهذا مخالف لقواعد النحو .. فنيه يدخل بعض الحروف . . مثل : إنَّ وأخواتها .

وما ذكره غير بعيد . . ولعله السبب الذي جعل سيبويه والمبرد وغيرهما . . لا يذكرانه إلاَّ بالمثال فقط .

و « أول علامة له » ذكرها المُطرزي ، كما ذكرها غيره أيضاً : هي صحة الحديث عنه ، ويقال لها أيضاً : الاخبار عنه . وهي أيضاً

الاسناد إليه . وهي علامة معنوية ، لهذا قدَّمها على غيرها وبها يتضح كثير من الأسماء . وبخاصة ما لا يستقل بنفسه من الضمائر المتصلة نحو « تاء » الفاعل . . المضمومة للمتكلم . والمفتوحة للمخاطب . والمكسورة للمخاطبة . ونون النسوة . وألف الأثنين . وواو الجماعة ، ونحوهن .

قال : (ويدخله التنوين) . أقول :

هذه هي العلامة الثانية من علامات الاسم . وتعريف التنوين : , هو . . نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً » .

وعلامة الاسم منه : هو تنوين التمكن ، ويقال له : تنوين الأمكنية لأنه هو الذي يُفرقُ به الاسم المنصرف المتمكن في الاعراب عن سواه.

أمّا بقية أقسام التنوين فليست خاصة بالاسم وإن لازمته كتنوين ـ التنكير ـ مثلاً ، فهذا وإن اختص بالاسم لكنه يلزم ما مِن حقه البناء في الأصل وهذه الأسماء قريبة الشبه بالحروف ، فليست كالأسماء المتمكنة في أصالة الاسمية . وتنوين الترنم يدخل الفعل . أمّا ما ذكرناه أولاً فلا يدخل سوى الأسماء وهو دليل على تمام الاسم وكماله وعدم افتقاره وليس كذلك الأفعال ولا الحروف ، لهذا خُصَّ هذا النوع من التنوين بالأسماء وكل شيء لازم شيئاً عُرِفَ به وصار علامةً له .

ولا يخفى : أن تنوين « رجل وشبهه » هو من تنوين التمكن وليس تنوين تنكير وإن كان هذا الاسم وشبهه من النكرات ، فهو إسم متمكن من الاعراب . أمّا تنوين التنكير : فهو الداخل على الأسماء المختومة « بويه » من النكرات فقط . وكذلك أسماء الأفعال نحو : صهٍ . وأفٍ . ومهٍ . ونحوها .

قال : (وحرف التعريف . نحو غلام . . الغلام) . أقول :

قوله « حرف التعريف » يعم الأقوال الثلاثة المشهورة عند النحويين « فاللاَّمُ » وحدها حرف تعريف عند سيبويه ومَن تابعــه ، والهمزة عنده جاءت للتوصل بها إلى النطق بالساكن .

« والألف واللام معاً » هما حرفا التعريف عند الخليل ومَن تابعه فهي مركبة « كهلْ . وبلْ » . وبملاحظة التركيب يقال لها معاً «حرف التعريف » على إعتبار أنهما « أداة تعريف» ولأنهما بالتركيب كانتا كالحرف الواحد . وقد يكون قصدُهُ «اللام وحدها» وهذا تصريح والأول تأويل.

أقول : ولا يقدح في قول الخليل ـ أصالة عدم التركيب . والحذفُ مع الحروف الشمسية والادغام عند توفر شروطه . كما أن إبدالها ميما في بعض اللهجات لا ينافي كونها حرف تعريف عند الجميع .

وقوله « حرف التعريف » إدخال للغة الطائية التي تقلب اللام ميماً ومنها قوله ـ ص ـ : « ليس من امبر امصيام في امسفر » . أي «ليس من البِر الصيام في السَّفر » فهذه لام التعريف قد أبدلت ميماً فشملها قوله « حرف التعريف » . وإنما كانت « أداة التعريف » علامة للاسم، لاختصاصها به .

وهذه هي العَلاَمة الثالثة .

قال (وحرف الجر : نحو بزيدٍ) . أقول :

حروف الجر هي : « الباء . مِن . إلى . عن . على . في . ك. ل . » ومما يكون حرف جر أيضاً : « الواو . والبــاء . والتاء . . حروف القَسَمِ . ورُبَّ : ولا تجر إلاَّ النكرات . وواوها . وحتى . ومذ . ومنذ ـ في لغة ـ » فهذه كلها هي من علامات الاسم ، لأن كل مجرور مخبَر عنه في المعنى ولا يُخبر الا عن الاسم ، ولأنها مختصة به

حسب الاستقراء وما ذكر فيه حرف جر من الأفعال أو الحروف فقول. أو لغة تحفظ ولا يقاس عليها .

وسيبويه يُسَمي حروف الجر : حروف الاضافة . ويسميها غيره: حروف الخفض . ويسميها بعضهم : حروف الصِّفَات . ولها أسماء أخرى.

وهذه هي العلامة الرابعة - التي ذكرها المطرزي - كما هو عند الجميع.

أقول : ومن علاماته أيضاً . النداء نحو يارجُلُ - مع التعيين بالقصد - . أو يارجلاً - مع عدمه - ، لأن كل منادى مفعول به في المعنى بتقدير : أدعو أو أنادي . أو أستغيث . أو أندب . أو أتألم . أو أتفجع . أو غيرها مما يراد به حين النداء « حسب أنواع النداء » .

وهذه هي الخامسة من العلامات وإن لم يذكرها المطرزي لكنهـــا معروفة عند النحويين .

(أقسام الاسم)

قال : (وهو نوعان : مُظْهَرٌ . ومُضْمَرٌ) . أقول :

الاسم بحسب الوضع : نوعان ، فما كان دالاً على مسمَّاه دلالةً صريحةً بلا تأويل فهو الاسم الظاهر . وما كانت دلالته على مسمَّاه بتأويل - غير لفظي - ليخرج بهذا القيد . . الاسمُ المُنْتَزَعُ من المعنى المصدري - كما تقدم - فهو المُضْمَرُ ، حيث لا يَظهر المعنى المراد منه إلاَّ بمعرفة ما يعود عليه ، ولذا حُكِمَ في الغالب بوجوب تأخر الضمير عمَّا يعود عليه .

فالأول : رجُلٌ . وفرسٌ . والثاني : منه . ومنك . ولها . الخ .

قال : (فالمُظْهَرُ : هو الاسم الصريح) . أقول :

إن هذا القيد إخراج للاسم المؤول نحو : «يعجبني أن أزور أخي»
أي تعجبني زيارة أخي .

وإخراج لمَا سُمي به من الجُمَلِ المحكية ، فهذا ونحوه وإن كان واقعاً موقع الأسماء إلا أنه خارج عن التقسيم .

فالاسم الظاهر : ما كانت دلالته وضعية لفظيـــة دون إفتقار إلى شيء آخر . نحو : رجل . وفرس . . الخ .

والسبب في إخراج المؤول ، والمَحكِي عن التقسيم ؛ عدم كونـه مراداً للواضِع في أصل الوضع . ولا عبرة في الاستعمال المُنَافِي له . أمَّا الأعلام المنقولة فهي وإن كانت مخالفة لمراد الواضِع في أصـل الوضع إلا أن الاستعمال وكثرته كانا بمثابة وضع جديد .

قال : (وله أنواع : منها الجنس) . أقول :

بعد أن ذكر تعريف الاسم وأهم ما يميزه عن قسيميه . شرع في ذكر أنواعه . فذكر الجنس لدلالته على العموم ؛ وهو أصل في المعاني الاسمية ، والخصوص فرع .

والمراد « بالجنس » : ما دل على أفراد كثيرة « مادية أو معنوية» تجمعهم حقيقة واحدة ـ حقيقةً ـ نحو : رجل . وفرس . أو تقديراً نحو : شمس ، الكوكب النهاري الذي يذهب ضياؤه ظلام الليل .

فكل من هذين الجنسين ، الحقيقي . والتقديري إسم عام تحته أفراد متعددة . . حقيقية أو وهمية . وسنذكر بقية أقسام الجنس .

قال (وهو إسم عين : كرجل . وفرس . وإسم معنى : كعِلْمٍ وجهلٍ) . أقول : إن الجنس الذي يشغل حَيزاً في الفراغ ، يقال له

إسم العين وهذا « هو الجسم أيضاً » .

وما لم يكن كذلك يقال له إسم المعنى وهو « ما ليس بجسم » ويقال لهما المادي والمعنوي - كما تقدم - . فرجل : مادي . وعِلْم : معنوي ، وعلى هذا قِس ما شابهه .

قال : (ومنها العَلَمُ) . أقول :

الضمير في « منها » يعود إلى أقسام الاسم وأنواعه . لا إلى الأجناس ، فلا يخفى ؛ « وإن كان من العَلَمِ ما هو جنسي « لأن غرضه بيان أنواع الاسم المُظْهَرِ » .

والعَلَمُ : هو الاسم الدال على مسماه بالوضع حيث لا اشتراك في الدلالة حين الاستعمال .

وهو نوعي . وشخصي . . كأسامة للأَسَدِ . وثعالة للثعلب . وزيد . وعمرو . والأول : ما دل على متعددِ الأَفرادِ متحدِ الجنسِ . والثاني : ما دل على متحد فيهما .

قال : (وهو إمَّا منقول : كزيد . وعمرو . وثور . والعباس) . أقول :

من أقسام العَلَم : « المنقول » ؛ وإنما قَدَّمَ ذِكره للدلالة على أن الاشتقاق أصل في الاسماء . والجمود فرع ، إذ المنقول لا يكون إلا مشتقاً .

و « المرتَجَلُ » عكسه . فزيد : من الزيادة . والعباس : من العُبُوس ، وهي من صفات الأسد . وهكذا بقية ما ذكر وغيره مما يشبهه.

ولا يخفى : أن الأصل المنقول عنه غير مقصود - حين الاستعمال - ومن هذا النوع العَلَمَ المُغَلَّبُ : وهو ماله معينان أو أكثر فأشتهر

بواحد دون ما سواه نحو . . فَجَار علَم للفَجَرَةِ .

قال : (وإمَّا مرتَجَل : كسفيان ـ وعمران) . أقول :

هذا هو الجامد ـ وضعاً ـ أي مالا يُلاحَظُ فيه الرابطة بينه وبين ما يجمعه من المعاني التي تدل عليها الكلمة ـ بالرجوع إلى مصدرها عند البصريين ـ أو إلى فعلها ـ عند الكوفيين ـ .

أمَّا في حقيقة الأمر فليس في كلام العرب إسم إلا وهو مشتق من معنى سابق على التسمية .

قال : (ومنها المُبهم) . أقول :

أي من أنواع الاسم ـ بقسميه المظهر والمضمر ـ . والمراد بالمبهم: مالا يتعين المراد منه إلا بتعيين معنى سابق أو لاحق . وربما يقال : إن المبهم . . ما صلح للدلالة على معنى عام يُوَضِّحُهُ ويُعَيِّنُ المرادَ منه معنى سابقٌ عليه أو لاحقٌ به .

قال : (وهو نوعان : أسماء الاشارة ، كذا . وتا . وهؤلاءِ) . أقول :

المبهم : نوعان ، ظاهر كأسماء الاشارة التي لا يظهر المراد منها إلا بمعرفة المشار إليه ، كذا . . وتلحقها « هاء » للتنبيه فيقال «هذا» و « تا » فيقال « تِهْ » و « تِهِ » وتلحقها علامة التثنية . فيقال : « تان . . وتين » في مواضع الاعراب الثلاثة .

وتلحقها « هاء » التنبيه أيضاً . فقال : « هاتانَ . . وهاتَين » . ـ كاعراب المثنى ـ .

قال : (والموصولات : كالذي . والتي . ومَن . وما) . أقول :

ومن الأسماء المبهمة الظاهرة : الأسماء الموصولة ؛ وسميت بذلك

لا فتقارها إلى جملة الصلة والعائد ؛ ولهذا الافتقار أيضاً سميت مبهمة .

قال : (والمضمر : وهو الكناية) . أقول :

النوع الثاني من المبهمات : المضمر ، فهو مبهم ما لم يُعرف الاسم الذي يعود عليه الضمير ؛ لذا أوجبوا تَقَدُّمَ ما يعود عليه الضمير ـ غالباً ـ والمضمر . . هو النوع الثاني من أنواع الاسم . وذَكَرَهُ ـ هنا ـ من حيث كونه معرفة . وكونه مبهما . وكونه من أنواع الاسم ، فهذه موجبات ثلاثة لذكره ـ هنا بهذا الترتيب ـ .

قوله : « المُضْمَرُ » أي الضمير : وهو إسم لم يُصَرَّح بسماه. و « الكناية » : خلاف التصريح ؛ لذا قالوا : لابد للضمير من إسم سابق عليه يعود عليه الضمير وبه يحصل المعنى المراد منه . وأجمعوا على عدم جواز رجوع الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة إلا للضرورة . وتسمية هذا النوع من الأسماء بالضمير والمُضْمَرِ . . تسمية بصرية ، والكناية والمكَنَّى تسمية كوفية .

قال : (وهو نوعان : متصل . ومنفصل) . أقول :

لمَّا كانت ألفاظ الضمائر محصورة معلومة العدد ؛ اكتفوا بتعدادها عن حدها . وكذلك كل معدود .

وللضمائر قسمان تتفرع منهما فروعها .

« القسم الأول » : الضمير المتصل ، وهو الأصل لأنه لا يستقل بنفسه . كما أن الضمائر جميعاً لا تستقل بنفسها ـ في المعنى ـ إلاَّ بعد معرفة ما تعود عليه .

قال : (فالمتصل : مالاَ يَسْتَغْنِي عن إتصاله بشيء) . أقول:

المتصل من الضمائر : مالا يبتدأ به ، ولا يلي « إلاَّ » إختياراً . . فلا يقال : إلاكَ . وإلاَّه ، وأجاز بعضهم هذا ، وليس بشيء .

وهو تسعة ألفاظ . منها مالا يقع إلاَّ في محل رفع فقط ، وهو

خمسةُ ألفاظ : « التاء المفردة » المضمومة للمتكلم . والمفتوحة للمخاطب والمكسورة للمخاطبة . «والنون المفردة» وهي لجمع الأناث .. مخاطبات أو غائبات . وهي مفتوحة أبداً . « والواو » لجمع الذكور مخاطبينَ أو غائبينَ .

« والألف للمثنى » مذكراً كان أو مؤنثا مخاطبا أو غائباً . «والياء» وهي للمخاطَبة .

فهذه الضمائر المتصلة الخمسة التي لا تقع إلا في محل رفع فقط .

« وقيل : إن النون . والألف . والواو . والياء . . حروفُ علاماتٍ كتاء التأنيث ، لا ضمائر والفاعل ضمير مستتر في الفعل » . وليس ذلك سوى شبهة حصلت للمازني .

ولو كانت هذه غير ضمائر لَمَا تغير معها الفعل كما هي الحال مع تاء التأنيث . فتأمل . . وفي هذا القول . . خروج على إجماعهم . ولو كانت هذه مجرد علامات لجاز حذفها ـ كما جاز حذف العلامة ـ فاياك والشذوذ.

وأمّا الثلاثة : فهي تقع في محل نصبٍ وجرٍّ . . وهي «الكاف» المفتوحة في خطاب المذكر .

والمكسورة في خطاب المؤنث . « والهاء» للغائب والغائبة . و«الياء» للمتكلم . ومنها ما يقع في محل رفع . . ونصبٍ . وجرٍ ، وهو « نا » وهو للمتكلم ومَن معه ، أو المعظم نفسه . فهذه تسعة ضمائر متصلة .

قال : (وهو مرفوع . ومنصوب . ومجرور) . أقول :

إن في عبارته تسامح ؛ إذ الرفع . والنصب . والجر ، للمعرب فقط والضمائر كلها مبنية إجماعاً .

فالمراد في « محل » وقد تركها للعلم بها . وقد قدّمنا تفصيل مواقعها.

قال (وكلٌ من هذه يكون بارزاً فحسب ، إلاّ مرفوعه فانه يجيء بارزاً ومُستكناً) . أقول : كل الضمائر بارزة ، أي ظاهرة ، عدا ما هو في محل رفع فانه يأتي ظاهراً ومستتراً .

أمَّا ما هو في محل نصب وجرٍ ، فظاهر فقط . من المتصل والمنفصل فلا يكون مستتراً مطلقاً .

قال : (فالبارز : ما لُفِظَ به ، كقولك في المرفوع : نصرتُ نَصَرْنا . نصرتِ . إلى نصرتُنَّ . . الخ) . أقول :

البارز ، ويقال له الظاهر : وهو ماله صورة في اللفظ ـ غالباً ـ إذ ليس التلفظ به شرطاً .

بل المراد . . أنه قابل للتلفظ به ؛ ليشمل ماله صورة في الخط . وما ذكره في المتصل البارز للمثال لا للحصر .

قال : (والمنصوب : نَصَرَني . نَصَرَنا . ونَصَرَكَ إلى نَصَرَكُنَّ . ونَصَرَهُ إلى نَصَرَهُنَّ) . أقول :

أمَّا الأثنان الأولان : فهما للمتكلم المفرد حقيقة أو تعظيماً . والأثنان التاليان للأولينِ : فهما للمخاطَب ـ بجميع أنواعه ـ . والأثنان الأخيران : للغائب ـ بجميع أنواعه ـ . وكلها من الضمائر المتصلة البارزة الواقعة في محل نصب . إن اتصلت بفعل . أو ما ينوب عنه أو يعمل عمله . وفي محل جر إن اتصلت باسم أو بحرف جر .

قال : (وفي المجرور : غلامي . وغلامنا . وغلامكَ . إلى غلامكن وغلامه إلى غلامهن) . أقول :

إن المراد ـ هنا ـ هو التمثيل بوقوع ما ذكره في محل الجر بالاضافة لا الحصر . فكلها تجر بالحرف نحو : مررتَ بي . وبنا . وبه . وبهن .

كما تكون في محل نصب بالفعل . أو الحرف الناصب للمبتدأ المشبه بالفعل الناقص نحو : إني . لعلي . ليتني . كأنني . لكني .

قال : (والمستكن : ما نُوِيَ) . أقول :

القسم الثاني من أقسام الضمائر : هو الضمير المَنْوِيُّ ، أي المُقَدَّرُ ويقال له : المستتر أيضاً ، وهو مالا تظهر له صورة في اللفظ مطلقاً .

واستتاره قسمان :

مستتر وجوباً . ومستتر جوازاً .

فالأول : في الفعل المضارع للمتكلم ـ المفرد والمفردة ـ نحو : أقول . والجمع ذكوراً وأناثاً ـ أو المعظِّم نفسه ـ نحو : نقول . وللمخاطب المذكر . والغائبة المفردة نحو : تقول . وفعل أمر ـ المفرد المذكر ـ نحو قل .

وله صِيغ أربع هي : «أَفْعَلُ . ونَفْعَلُ . وتَفْعَلُ . وإفْعَلْ» وما عدا هذا فهو جائز الاستتار .

قال : (نحو : زيد نَصَرَ . وهند نصرت) أقول :

إن هذا من جائز الاستتار فلا يخفى .

قال : (وأنا أنصر . ونحن ننصر . وتنصر أنت أيها الرجل) . أقول :

وهذا مما يجب فيه الاستتار ـ كما تقدم ـ .

قال : (والمنفصل : ما يستغنى عن اتصاله بشيء كالمظهر) . أقول:

وهو ما أمكن الابتداء به ـ أيضاً ـ والعطف عليه . ويقع ظاهراً وهو الغالب . ومستتراً ـ أحيانا ـ . قوله : « كالمظهر » أي في الدلالة على ما يعود عليه من الأسماء . أو الاستقلال اللفظي وصلاحيته للابتداء

والوقف عليه - كما قدمناه - .

قال : (وهو : مرفوع . ومنصوب . ولا مجرور له) . أقول : لَمَّا كان بناء الضمائر أشهر من أن يُذكر ؛ عَبَّرَ بما حقه أن يكون وصفاً للمعرب - عدة مرات - إعتماداً على تلك الشهرة فلا يخفى .

وإنما لم يكن للضمير المنفصل مجرور ؛ لأن نوعي الجر وهما « الجر بالاضافة . والجر بالحرف » فيهما قُرب من الاتصال اللفظي والمعنوي معاً . أو اللفظي فقط ، وكلاهما يتنافى مع الانفصال ؛ فَتَجَرَّدَ عنه للانسجام . . ولو لفظاً .

ثم ذكر النوعين فقال : (المرفوع) . . أقول :

أنَا : للمتكلم والمتكلمة . ونحن : للمتكلمين والمتكلمات . أو المتكلم المعظِّم نفسه . ولم أرَهُ جائزاً للمتكلمة . وأنتَ : للمخاطَب . وأنت : للمخاطَبة . وأنتما : للمخاطَبينِ ، والمخاطَبتينِ . وأنتم : لجماعة المخاطَبينَ وأنتُنَّ : لجماعة المخاطَبات .

وهو : للمفرد الغائب . وهي : للمفردة الغائبة - وهما لمن يعقل ولمن لا يعقل - وهما « للأثنين الغائبين - مذكراً ومؤنثاً - . وهم : للجمع المذكر الغائب وهنَّ : للجمع المؤنث الغائبات .

وكل ذلك لمن يعقل ولمن لا يعقل . إلا ما يدل على الخطاب فهو خاص بمن يعقل ، حقيقةً أو تنزيلاً . قال : (والمنصوب) . أقول هو : إيَّايَ . . للمتكلم المفرد - مذكراً ومؤنثاً - . وإيَّانَا . . للمتكلمين - ذكوراً وأناثاً - . وإيَّاكَ . . للمخاطَب . وإياكِ . . للمخاطبة . وإياكما .. للمخاطَبينِ - بنوعيهما - . وإياكم .. للجمع المذكر . وإياكنَّ .. للجمع المؤنث . فذلك كله للخطاب . . ولا يخاطَبُ غير العاقل . وإياه

للغائب المفرد . وإياها . . للغائبة المفردة . وإياهما .. للغائبين والغائبتين - معاً - . وإياهم . . للجمع المذكر . وإياهن .. للجمع المؤنث . وبهذا ينتهي ذكره للاسم بجميع صوره . ثم شرع في ذكر الافعال . .

« علامات الفعل »

فقال : (ومما يعرف به الفعل) . أقول :

إنه القسم الثاني من أقسام الكلمة . والفعل في اللغة يطلق على معانٍ منها :

قال الفيروز أبا ذي في القاموس المحيط ما لفظه :

« الفعل بالكسر : حَرَكةُ الانسانِ . أو كناية عن كل عمل متعدٍ وبالفتح : مصدر فَعَلَ » .

وقال علي بن سيدة الأندلسي في « المحكم والمحيط الأعظم » ما لفظه:

« الفعل كناية عن كل عمل متعد أو غير متعد » .

أمَّا في اصطلاح النحويين .. فقد قيل في تحديده أقوال . نختار منها ما يلي ذكره :

الفعل : حدث حقيقة أو تشبيها وتنزيلاً . قام به الفاعل فأوجده حقيقة أو تشبيها وتنزيلاً . أو اتصف به نفياً أو إثباتاً حقيقة أو تنزيلاً.

ليعم ما وقع وما لم يقع .

فالفعل ركن الاسناد - المفتقر - إلى الفاعل أو ما ينوب عنه أو يسد مسده - سواء كان حاصلاً متحقق الوقوع أم لم يكن كذلك .. بل من شأنه الوقوع . بالفعل أو بالقوة ؛ لذا نجد : سيقوم زيد .. فعلاً . وإن

لم يقع . وإذهبْ .. فعلاً .. وإن لم يتحقق الذهاب . إذ الاسناد ـ حقيقة أو تنزيلاً ـ حاصل وإن لم يتحقق مضمون الجملة الفعلية . . فتحقق الاسناد بصورة خارجية أمر والاسناد الفعلي أمر آخر . فتأمل .

وإن لم يكن قد تحقق الاسناد . . أو بعبارة أخرى حصول النسبة بين المسنَد والمسنَد إليه بالفعل أو بالقوة هو المراد ليس غير .

أقول . . لو لم يكن هذا كافياً في صحة التعبير لمَا جاز نيابة فعل عن فعل . . وجملة عن جملة ، كقولهم :

بعتُكَ الدارَ . . والبيع بعدُ لم يحصل . ووهبتك الدابةَ . . والهبة بعدُ لم تتم . . الخ . من صيغ معروفة .

وقولهم : اللهم اغفر لنا . . وهو دعاءٌ ورجاءٌ . . لا أمر كما لا يخفى . ومثل هذا كثير جدا في كلامهم .

فالجمل الفعلية « الخبرية .. والانشائية ـ جميعاً ـ » ليست إلا عبارة عن نسبة إسنادية ، وصدقها أو كذبها . وتحقق مضمونها أو عدم تحقق مضمونها شيء ثانوي بالنسبة لصحة التعبير من الناحية اللغوية وصحة النسبة والاسناد من الناحية النحوية .

وبهذا نكتفي في تفسير معنى الفعل « بأنواعه الثلاثة » .

« دلالة الفعل على الزمان »

أمَّا دلالته على الزمان . . وإن ذَكَرَها كثيرٌ من النحاة فليست من مقوِّمَات حقيقته ؛ لأن دلالته عليه « بالملازمة العرفية ـ إن صحت ـ لا العقلية » .

أمّا « المطابقة . . والتَّضَمُّنُ - منفيتان عنه قطعاً » بدليل :
وُجِدَ الزمانُ . وخُلِقَ الزمانُ . وجاءَ الزمانُ . وانقضى الزمان . ونحو هذا.
فان كان الفعل «بأقسامه الثلاثة» يدل على الزمان « باحدى الدلالات الثلاث» فالمسألة تعود إلى : «التسلسلِ . أو الدَّوْرِ » وكلاهما ممنوعان عقلاً.
لا يقال : إن المصدر وسائر المشتقات تدل على الحدث . . فما هو الفرق بينها وبين الفعل ؟ . إذا لم يدل على الزمان ؟ .
نقول : إن افتقار الفعل « بالأصل » إلى الفاعل هو الفارق بينه وبين ما ذُكِرَ ، وليس الدلالة على الزمان - كما يُظن - .
وإنْ دَلَّ المصدر . أو بعض المشتقات على الفاعل - فَعَرَضاً لا أصالةً - .
أمّا الأصوليون .. فيرون - أنَّ تمام النسبة بين المسند والمسند إليه- في الجمل الفعلية . ونقصان النسبة .. في المصدر العامل ..
هو الفرق بين الفعل . . والمصدر . ويقولون : إن ما بَانَ نقص النسبة فيه من الجمل الفعلية فلعلة . فأقول :
وهذا لا يتنافى مع - الفرق الذي ذكرناه - . إذ لا تتم النسبة في الجمل الفعلية بدون الفاعل . . وعدم تمامها في المصدر مع وجود الفاعل هو المؤيد لما ذكرناه . . إذ لا يحتاج المصدر - في الأصل - الى الفاعل كما هو الحال في الفعل ، فهو محمول على الفعل - في حالة العمل - وإن كان أصلاً لاشتقاق الفعل « على الأرجح » . . فتأمل.
وقد تنبه « لهذا » جمع من النحاة الحُذَّاق ، منهم ابن الحاجب . والشيخ الرضي نجم الأئمة في « الكافية وشرحها . . لها معاً » حيث عبّرا بـ « اقترن . . بأحد الأزمنة الثلاثة » ولم يقولا : « دَلَّ » كما قال

كثير غيرهما .

فاذا كانت « الزمنية » داخلة في تركيب معنى الفعل ـ عقلا ـ وأنه دال عليها بواحدة من الدلالات الثلاث العقلية ، فلا معنى « لهذا التعبير.. الذي عبرا به » .

إذ الاقتران ـ لغة وعقلا ـ لا يتطلب تحققه أيَّةَ دلالة من الدلالات العقلية . فهو « أي الاقتران » إلى المصادفة أقرب .

وقصارى ما يدل عليه «الاقتران» هي الملازمة العرفية « أي العرفية الخاصة . . أعني الاصطلاح النحوي » .

وهي خارجة عن حقيقة الفعل ؛ فان « الدَّور والتسلسل » باقيان على زعم دلالة الفعل بالملازمة . أو التضمن ـ العقليتين ـ على الزمان .

نقول : إن التبادر « عُرفاً » إلى دلالته « على الزمان » لا يدل على تحقق أيَّة دلالة عقلية له عليه .

وانتقاض الدلالة العرفية . والتبادر العرفي . والاصطلاح النحوي ، ليس بذي بالٍ .

أمَّا قول بعضهم :

إن المسألة نحوية تتعلق باللغة . . وليست عقلية ، والعرف اللغوي يرى دلالته عليه .

فنقول :

هذا غير مُسَلَّمٍ ؛ فان صيغة الفعل لا تدل بلفظها ولا بمعناها عليه . ولم نكن نعلم علماً يقيناً أنه مراد ـ للواضِـع وأنه وضع الفعل لمعنى مركب من الحدث والزمان لتكون إرادته حجة . ولو دار الأمرين كون المعنى مركباً أو بسيطاً . فالثاني أولى ؛ لأنه الأصل .

« فائدة »

قال بعض محققي العلماء : إن المراد بالزمان - في عرف الفلاسفة الأقدمين - . . هو عبارة عن حركة الأفلاك . وهذا لا يدل عليه الفعل ، وليس مراداً للواضع حتماً ودلالته عليه تستلزم الدور والتسلسل الباطلين عقلاً .

ويراد بالزمان : - معنى الأسبقية . واللاحقية - وهما من الأمور المرادة للواضع ، حين الوضع ؛ إذ بهما يتحقق معنى « الاخبار به» والفعل دال عليهما .

ولا يُنَافِـي هذا . . قولنا « خَلِقَ الزمانُ . . الخ » ولا دور ولا تسلسل على هذا القول .

يقول أبو محمد - مؤلف هذا الكتاب - :

إن « الأسبقية . واللاحقية » المشار إليهما من الأمور النِّسْبِيَّةِ الاضافية - كما لا يخفى - فبقاء إشكال الدور والتسلسل قائم مع ما تفضل به العالم المشار إليه .

هذا بعدَ تسليم كون « المعنى الثاني المذكور » مرادا للواضِـع حين الوضع كما قال « ولا دليل على إثبات ذلك - لغة وعقلاً - » .

أمَّا « الاخبار به » فمعلوم البطلان . .

إذ ليس كل فعل مخبر به - كما لا يخفى - بل كثير منه « جُمل إنشائية » - فتأمل .

والذي ذهبنا إليه أولاً . . أقرب ، فالعرف الخاص غير مرتبط - غالباً - بالحجج العقلية فقد يكون موافقاً وقد يكون مخالفاً لاسيما المصطلحات اللغوية .

ودعوى « كونه مراداً للواضع حين الوضع » دعوى عارية عن الدليل .. اللهم إلاّ التبادر العرفي فقط . وليس بحجة عقلية . بل ولا نقلية.

(تنبيه) : ما يقال في دلالة الفعل على الزمان أو عدمها ، ينبغي أن يقال في دلالته على - الظرف المكاني ، المادي . أو المعنوي - إلا أن النحاة لم يتعرضوا لها - فيما أعلم .

ولعل دلالته على الظرفية المكانية أقرب عقلاً من الدلالة الزمانية . ورأينا فيها . . رأينا في الزمانية .

« فائدة »

المفهوم العام لكل حدث « كالضرب . والعِلْم . والجهل . وكل ما يتصوره المرء في المفاهيم العامة » . مجرد عن علاقته الزمانية والمكانية. فان أريدت مصاديقهُ الخارجية . . جاء الاقتران العرفي المتقدم ذكره .

فالمفاهيم العامة المشار إلى بعضها - كالكلي الطبعي - الموجود ذهناً ليس غير فهو عار عن كل قيد من القيود الخارجية .

أقول : فان افتقر المعنى الحدثي إلى الفاعل . . فهو المعنى الفعلي . وإن لم يفتقر إليه وبقي المعنى الحدثي مجرداً ملحوظاً في حالتي الوضع والاستعمال - حصل ذكر الفاعل أو لم يحصل - فهو المعنى المصدري .

فالاصل في الفعل الافتقار . والأصل في المعاني المصدرية التجرد .

ومنه معاني سائر المشتقات .

ولعل هذا مما وفقنا الله تعالى إليه ، فاني لم أجده في كتاب . وهو خير دليل على سلب الصفة الزمانية والمكانية عن الفعل . فتأمله فانه بحث جليل . والله تعالى أعلم .

قال : (أن يدخله . . قد . وحرف الاستقبال نحو . . قد قام. وسيقوم وسوف يقوم . وأن يتصل به الضمير المرفوع نحو : نَصَرا . نَصروا . وتاء التأنيث الساكنة : نحو نِعمتْ . وبِئْسَتْ) . أقول :

علامات الأفعال كثيرة ـ ذُكِرَ منها ـ « قد » وهي حرف تحقيق مع الفعل الماضي نحو : قد قام . وحرف تقليل مع الفعل المضارع نحو: قد يقوم . وهي علامة مشتركة بين الفعلين ـ الماضي . والمضارع ـ هذا مع ملاحظة اللفظ . أمّا مع ملاحظة المعنى ـ وهو الأصل في الألفاظ ـ فليست علامة مشتركة .

« فقد » التي تدخل الفعل الماضي ، ليست هي التي تدخل الفعل المضارع وإن اتحدتا لفظاً .

ومنها : « حرفا الاستقبال » وهما . . السين . وسوف . نحو : سيقوم : وسوف يقوم .

وفَرَّقَ بعض النحويين بينهما فقال : «السين» حرف تنفيس يدخل المضارع فينقله من زمن الحال إلى زمن المستقبل القريب من زمن التكلم.

و « سوف » حرف تسويف ينقله من زمن الحال إلى المستقبل البعيد . وهما يختصان بالمضارع .

وأمّا اتصال الضمير المرفوع المتصل به ، فهو علامة تَعُمُّ الأفعال الثلاثة كما لا يخفى نحو : نصرا . وينصران . وانْصُرَا ، فألف الأثنين ـ مثلاً ـ ضمير

مرفوع متصل دخل الأفعال الثلاثة ـ كما ترى ـ . وقس أخواته عليه .
أمَّا « تاء التأنيث الساكنة » : فهي علامة مختصة بالماضي فقط . ومَثَّلَ بفعلي المدح والذم ، للخلاف المذكور في كتب النحو في فعليتهما، فأدخلَ التاء المذكورة عليهما إعلاماً بأنه يرى فعليتهما . وهو الحق .
أمَّا دخول حرف الجر عليهما ، فعلى تقدير محذوف ، كدخول«ياء» النداء على الحرف نحو : ياليتني . وعلى « حبذا » نحو : ياحبذا . فهذا ونحوه مؤول بتقدير شيء محذوف . أو بتقدير زيادة تلك الحروف . أو عَدّ « ياء » للتنبيه لا للنداء .

(أقسام الفعل)

قال : (وله أمثلة ثلاثة : ماض . ومضارع . وأمر) . أقول :
لَمَّا ذكر الفعل على نحو العموم . . شرع في صوره .
فذكر ـ الأفعال الثلاثة . وعلى هذه القسمة إجماع النحاة البصريين . والكوفيين دون خلاف « يُعْتَدُّ به » .
نعم : قال البصريون . . باستقلال هذه الأقسام الثلاثة . وقال الكوفيون : « الأمر » مُقْتَطَعٌ من « المضارع » فهو « أعني الفعل » في الأصل عندهم قسمان وفي التعداد ثلاثة . وهذا ما لا يدل عليه قياس . ولا نص . كما سيجيء .
ثم شرع في تفصيل الأفعال . .
فقال :
(فالماضي : ما دل على حدث في زمان قبل زمان الاخبار) . أقول :

تقدم بحث دلالة الفعل على الزمان ورأينا فيها . وذلك كافٍ إن شاء الله تعالى - . بقي إشكال يقتضيه المقام وهو :

إذا لم يكن الفعل دالاً على الزمان فما وجه تقسيمه - إلى الأقسام الثلاثة المذكورة - ؟

فقول : لمَّا كان الفعل - حدثاً - قام به الفاعل فأوجده . أو اتصف به نفياً أو إثباتاً . فالزمانية متعلقة بالحدث الخاص المنسوب إلى الفاعل .

لا إلى أصل الحدث « الكلي » فهو مجرد عن قيد الزمانية والمكانية - كما تقدم - . وإن كان مفتقراً إلى الفاعل - أصلا - .

ويدل على عدم دلالته على الزمان - أيضاً - : إختلاف العلماء في دلالة المضارع حقيقة ومجازاً على زمان الحال . أو الاستقبال على خمسة أقوال - كما سيجيء .

فلو كان الزمان جزء حقيقته لما صح هذا الاختلاف . أقول :

فالقسمة تعود في حقيقتها إلى عمل الفاعل لا إلى أصل الحدث .

ولو كانت حقيقة الفعل مركبة من « الحدث والزمان » لما صح إستعمال الماضي فيما لم يقع .. أي في صيغ العقود والايقاعات نحو : زوجتُك .. وبعتُكَ مثلا . فلو كان المعنى مركباً لمَا جازَ - هذا الاستعمال ولو على نحو التنزيل - لحصول التناقض بين اللفظ والمعنى . لا يقال : إن هذا من باب المجاز.

لأننا ننفي كون هذا مجازاً بل هو حقيقة . ثم إن المجاز لابد لهمن مناسبة وقرينة تبرران إستعماله .. فما هي المناسبة بين ما مضى وبين مايأتي. وبين الاخبار والانشاء ؟!! .

وبناءاً على ما ذكرناه يكون تعريف الفعل الماضي هو : « ما دلعلى حدث واقع حقيقة أو تنزيلاً . قبل الاخبار به حقيقة أو تنزيلاً .

وليست هذه « القبلية » جزء من حقيقته . بل هي ملازمة عرفية كما تقدم ـ .

أقول : قيل : في جواز إستعمال « بعتُك . ووهبتُك » ونظيرهما من الماضي في موقع الانشاء .. للدلالة على حتمية الوقوع . ولو عرفاً وتنزيلاً .

وأمّا المضارع :

فقد سمي بهذه التسمية لمشابهته إسم الفاعل ـ بحركاته وسكناته ـ . وفي دلالته على زمن الاخبار به خمسة أقوال :

« أحدها » . . أنه للحال فقط ؛ لأن المستقبل غير محقّق الوجود. وقولك : زيد يقوم غداً . . معناه ينوي أن يقوم غداً .

« الثاني » أنه للاستقبال فقط . ولا يكون للحال ؛ لقِصَرِهِ فلا يسع العبارة . « الثالث » أنه حقيقة مشتركة بين الحال والاستقبال ـ فهو بنحو الحقيقة ـ . وعليه الجمهور . وسيبويه . « الرابع » أنه حقيقة في الحال . مجاز في الاستقبال . وذلك لاحتياج زمن الاستقبال فيه إلى علامة. وهي لا تدخل إلاّ على الفروع والمعاني المجازية . « هكذا قاله في همع الهوامع » . « الخامس » عكسه .

وبهذا يتضح لنا على ـ ما قدمناه ـ كون حقيقة الفعل بسيطة لا مركبة . إذ لا يصح الخلاف في الحقيقة .

وأمّا الأمر « ويقال له . . فعل الطلب » :

فأجمع محققو النحاة : على أن « الصيغ الثلاث . للأفعال الثلاثة » أصول مستقلة . نعم : اختلفوا في أيها أقدم رتبةً . والمشهور : المستقبل. ثم الحال . ثم الماضي .

وزعم الكوفيون : أن الأمر ليس أصلاً مستقلاً . بل هو مقتَطَع

من المضارع . فأصل . . إفْعَلْ : لتَفْعَلْ .

ولمَّا كان « أمر المخاطَب » أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها . مع حرف المضارعة للتخفيف . وهو عندهم معرب . والحق بناؤه - كسابقيه - إلاَّ ما كان للغائب نحو « ليقم » فانه معرب اتفاقاً . وللرد على دعوى - اشتقاق الأمر من المضارع - نقول :

الأصل عدم الحذف . وعدم التقدير والتأويل . وعدم النقل . مع حدوث الاشتقاق الغريب : إذ لا اشتقاق الاَّ مع المناسبة - كما هو معلوم - . وأية مناسبة بين الانشاء . والاخبار .

وقد - قدمنا - : أن الشذوذ - حاصل في علم النحو - كما هو حاصل في غيره من العلوم . ونص اللغة حَكَمٌ على - علماء النحو - . وليس علماء النحو - حكَّاماً - على نص اللغة . والقياس جائز مع حصول النص المؤيد له . ومن العجب « والعجائب في عصرنا لا حصر لها » .. أن بعض المتحذلقين . . لما رأى خلاف الكوفيين . . لمذهب البصريين - ظن جهلاً . . أو تجاهلاً - أن الأمر ليس من الأفعال . . واست أظن « طالباً مبتدئاً » يقول مثل - هذا - !!

إن الخلاف « ياأيها العالم الجديد » بينهم . . . يعود إلى الاستقلال الذاتي . . أم النقل والاشتقاق . كاختلافهم في الأسبق رتبةً « المستقبل . أم الحاضر . أم الماضي » إذ لم يقل كوفي ولا بصري . . إن الأمر خارج عن قسمة الأفعال داخل في غيرها . بل « هذا من النحو الميسر ...»!!.

بل الخلاف - بين الفريقين - هو في استقلال « فعل الأمر » . . و « النقل » . . وهذا لا ينفي فعليته .

أقول : ويعرف فعل الأمر .

بأنه الفعل الدال على الطلب بنحو الوجوب والالزام حقيقة . وفيما عدا هذا فدلالته مجازية تفتقر إلى نوع من انواع القرآئن - الحالية أو المقالية - . وكل فعل دل على ما ذكرناه بنفسه فهو « أمر » .

وما دل على الطلب بسبب آخر غير اللفظ المجرد فهو ليس منه وإن دل على أمر وطلب ، كالمضارع المقترن بلام الأمر ونحوه .

وعلامته : الطلب . ونون النسوة . فان لم يقبل أحدهما فليس بأمر .

قال :

(وهو مبنى للفاعل . ومبنى للمفعول . ويقال للأول : ما سُمِّيَ فاعله . وللثاني : ما لم يُسَمَّ فاعله . والمجهول) .

أقول :

من مميزات الأفعال التامة المتصرفه .. البناء للمعلوم . والبناء للمجهول إذ لا يصح هذا في الأفعال الناقصة وإنما يحذف الفاعل : للجهل به أو لتعظيمه أو لتحقيره أو لاغراض اخرى - من اغراض البلاغة - .

وينوب عنه - في الغالب - المفعول به . والجار والمجرور . والظرف وفي هذا المقام كلام طويل لا يليق بهذا المختصر .

قال :

(والمبني للفاعل : ما أوله مفتوح) . أقول :

المبني للفاعل : ما كان فاعله معلوماً - ظاهراً أو مستتراً . صريحاً أو « مؤولاً » وفتح أوله في الماضي والمضارع منه غالباً وليس هذا لازماً بل قد يتغير فيما إذا كانت أصول الماضي ثلاثة أحرف فيكون كما قال . أو أكثر من ثلاثة فيكون مضموم الأول في المضارع - إلا أنه ذكر الصبغة الغالبة - .

قال : (والمبني للمفعول) . أقول :

أي للمجهول ؛ والسبب في تسمية بهذا الاسم . . لأن إسناده ـ في الغالب ـ إلى المفعول به . وهو الأصل . وما حلّ محله فبالنيابة عنه . أو لأن صيغة « مفعول » هي الميزان الصرفي له ـ في الغالب ـ . والأول أقرب ـ عندي ـ لأنه سبب معنوي . وهذا لفظي .

قال : (ما أوله ضمة أصلية) . أقول :

نحو : ضُرِبَ . وأُكِلَ . فهذه ضمة على حرفه الأول الأصلي فهي ضمة أصلية .

قال : (أو أول متحركاته . . كآفتُعِلَ . . وأخواته) . أقول :

المراد بهذا ـ أفعال المطاوعة ـ وما يجري مجراها . مما يجري مجرى « فَاعَلَ » . وهذا من باب « مزيد الثلاثي » . ويجب كسر ما قبل الأخير في الماضي المجرد . والمزيد للمطاوعة وغيرها نحو : قال : (كُسِرَ وانكُسِرَ) . أقول :

فالأول المجرد . و والثاني المطاو ع .

قال : (والمضارع : ما يتعاقب على أوله الزوائد الأربعة) . أقول:

المضارع ثاني الأول في التقسيم . وأصلها من حيث الوضع على « المشهور » . ولابد من بدئه بأحد الزوائد . . وهي « أنيت » للدلالة على ما سنذكره . وليست من علامته كما قال بعض النحاة . بل علامته « لم » وهي حرف نفي وجزم .

قال : نحو : يفعل . وتفعل أنت . أو هي . وأفعلُ أنا . ونفعل نحن) .

أقول : إن هذه الأحرف تشير إلى نوع الفاعل لا إلى معنى الفعل . وإعتبارها من علاماته لا وجه له ؛ ومجرد اتصالها بأوله دائماً وتخصيصها به لاينهض حجة ؛ لأنها لا تميزه عن قسيميه فهي لبيان نوع فاعله لا بيان حقيقته :

فالهمزة : للمتكلم - مفرداً مذكراً ومؤنثاً - ، نحو : «أَفْعَلُ أَنَا» والياء : المفرد المذكر الغائب . والجماعة الغائبينَ . والغائبات ، نحو : « يقول . يقولون . يقلنَ » . والنون : لجماعة المتكلمينَ ذكوراً أو أناثاً. أو الواحد أو الواحدة « مُعظماً نفسه » ، نحو : « نفعلُ » . والتاء : للمفرد المخاطَب . والمفردة الغائبة . وللمخاطَبينَ والمخاطَبينِ . والمخاطبتينِ والغائبتينِ . والمخاطبات . والغائبات. وقس ذلك وتأمله حسب مقتضيات الحال.

قال : (فاذا دخلت عليه السين أو سوف خلُص للمستقبل) .

أقول :

قدمنا - الأقوال الخمسة في دلالة المضارع على الزمان - . وهنا يتعين زمنه بالاستقبال اذا دخلت احدى العلامتين المذكورتين . وفي هذا المقام ننقل مقالة السيوطي في « همع الهوامع » .

قال . . للمضارع أربع حالات «أحدها» : أن يترجح فيه - الحال - وذلك اذا كان مجرداً - عما يدل على غيره - .

« الثاني » أن يتعين فيه الحال ، وذلك اذا اقترن « بالآن » وما في معناها . نحو : « الحين . الساعة . آنفاً . أو نُفِيَ بليس . أو ما.

أو إنْ » لأنها لنفي الحال . أو « دخل عليه لام الابتداء » .

« الثالث » أن يتعين فيه الاستقبال ، وذلك اذا اقترن بظرف مستقبل.

« الرابع » أن ينصرف معناه إلى المُضي ، وذلك إذا اقترن « بلم. ولَمّا » .

أقول . . إن «السين» حرف تنفيس ، وتخلصه إلى المستقبل القريب. و « سوف » حرف تسويف وتخلصه للمستقبل مطلقاً . أو للبعيد منه . وهما خاصان به . وعدهما من علاماته وهذا وجه وجيه .

قال : (وهو أيضاً ضربان : مبني للفاعل .) . أقول ، وهو ما كان فاعله معلوماً مذكوراً في اللفظ صراحة أو تقديراً أو تأويلاً.

قال : (وهو ما أوله مفتوح . الا أربعة أبواب ، فان أوائلها مضمومة) .

أقول : إن كان ماضي المضارع ثلاثياً . كان مفتوح الأول نحو : ضَرَبَ يَضرب . أو ثلاثياً مزيداً فيه فكذلك نحو : استفهم يستفهمُ . أمَّا « أحسنَ يُحسِنُ » فهو وإن كان من الثلاثي المزيد فيه إلا أن زيادته لازمة .

قال : (وعلامة بنائها للفاعل : إنكسار الحرف الرابع) . أقول : يُدحْرِج . ويُصارِعُ ويُوعِدُ . ويَضرب . ويَستفهِمُ . فالجميع مكسورة الرابع . حقيقة أو تقديراً :

قال : (ومبني للمفعول . . وهذا ما أوله مضموم . الا في الأبواب

الأربعة . فان العلامة فيها انفتاح الحرف المكسور) . أقول :

وللوضوح بضرب أمثلة له من مختلف الصيغ نحو .

ضُرِبَ يُضْرَبُ . أُنطُلِقَ يُنْطَلَقُ . أُحْرُنْجِمَ يُحْرَنْجَمُ حُكِيَ يُحْكَى . قيلَ . يُقالُ . .

فبناء المضارع للمجهول . . بضم الحرف الأول منه وفتح ما قبل الآخر . وقس على ما ذكرتُ لك .

قال : (والأمر وهو : إفْعَلْ) . أقول :

وربما قيل له : فعل الطلب أيضاً « وإن كنا نُفرق بينهما لغة » . وصيغته الدالة عليه « إفْعَلْ » بكسر الهمزة . وقد تُضم نحو : أُقْتُلْ وأُسْكُتْ . مما مضارعه مضموم ثالثه نحو : نصر ينصُرُ . وقس عليه.

وما قيل من اعتباره منقطعاً من المضارع المقترن بلام الطلب . فمردود لتباين المعنى في أصل الوضع ولأن المضارع لا يدل على الطلب الا بسبب خارج عن صيغته كما لا يخفى . والطلب في الأمر بصيغته ، لا بشيء آخر.

وللطلب صيغ آخرى غير « إفْعَلْ » . . وهي : المضارع المقترن بلام الأمر . وإسم فعل الأمر : نحو . . «عليك نفسك . وحذارِ . الخ».

والأمر حقيقة في الوجوب لأنه المتبادر من صيغته وضعاً وعرفاً . وفي غيره مجاز . وهو من الأعلى إلى الأدنى .

ويخرج عن حقيقته إلى عدة معان ـ مذكورة في كتب النحو . والبلاغة ـ .

كما أن دلالته على الفور . أو التراخي أمر خارج عن حقيقته . وإنما يستفاد منه بسبب القرآئن الخارجية . وهو محدود بالمستقبل القريب «عرفاً».

قال : (والأفعال حقيقة على ضربين : لازم . ومتعد) . أقول :

التخصيص - بالحقيقة - إخراج للأفعال الناقصة وما ألحق بها «نحو: كان . وكاد . . وأخواتها ، وما ألحق بها » . والأفعال « الجامدة » وما ألحق بها نحو « ليس » .

فهذه إن نصبت الأسماء . . أو رفعتها فليس لها حكم الفعليةالحقيقية من الحدث الصادر عن الفاعل أو القائم به . بل لسبب آخر - كما سيجيء -.

ومعنى التعدي واللزوم :

هو إمكان سريان الحدث الذي أوجده الفاعل أو اتصف به إلى إسم آخر - هو المفعول به - . أو عدم إمكان سريانه . فاللازم : مالا يتجاوز الفاعل بل يقتصر عليه ويكتفي به كما قال : (نحو . . قعد . وقمت).أقول: للفعل اللازم صيغ منها :

« فَعُلَ » للسجايا - وشبهها - نحو : عَذُبَ . وظَرُفَ . وجَنُبَ . و « تَفَعْلَلَ » نحو : تدحرجَ . و « انفَعَلَ » نحو : انقَطَعَ ، وانصَرَفَ ، وانقضَى . و « افْعَلَّ » نحو : احْمَرَّ . وازْوَرَّ . و « آفْعَلَلَّ » كاقشَعَرَّ ، وآشْمَأَزَّ . أو إلحاقاً . . كاكَوْهَدَّ الفَرْخُ . . أي ارتَعَدَ . و « إفْعَنْلَ » . وإفْعَنْلَلَ » أصلاً - كافعنسَسَ واحرنجمَ . أو إلحاقاً . و « افْعَالَّ » كاحْمَارَّ .

فهذه الأوزان : قال ابن مالك « وغيره » . . دلائل اللزوم من غير بحث عن معانيها . ويقال للازم : القاصر أيضاً .

والمتعدى : ويقال له المُجَاوِز . والواقع . وهو ما يتعدى الفاعل ولا يكتفي به .

قال : (فينصِبُ المفعول به وشبهه) . أقول :

لمَّا كان اللازم - مقصوراً على الفاعل لا يتجاوزه - ويتعدى إلى غير

المفعول به من المصدر . والمكان . والزمان « غير المختص » وله بحرف جر . ويتعدى إلى المفعول به بحرف جر . ويحذف حرف الجر وينصبُ المجرور . في نوعين : قياسي . . مع أنَّ . وأنْ المصدريتين . وسماعي يحفظ ولا يقاس عليه نحو : دخلت الدارَ . والبلدَ . والبيتَ . لكثرة الاستعمال بخلاف : ذهبتُ الشامَ . . لعدم الاستعمال .

أمَّا المتعدى :

فنصبه للمفعول . نحو : نصرتُ زيداً . فهذا مفعول به حقيقة . وشبهه نحو : سألتُ السلطانَ قضاء حاجتي . فهذا شبيه بالمفعول به وليس به حقيقة .

وبهذا يُفَرَّقُ بين المفعول به حقيقة . . وهو ما أحدثه الفاعل أو وقع عليه فعلُه أو به .

وبين ما لم يكن كذلك حقيقة بل مجازاً وتشبيها «كالثاني» فان الفاعل له يوقع فعله على المفعول به ولا به . فتأمله .

قال : (ويتعدى إلى واحد وإلى أثنين) . أقول :

ذكر بعض النحويين «أربعة أنواع للفعل من حيث التعدي . وعدمه».. وهي :

« لازم » . و « متعدٍ » . و « واسطة » أي لا يوصَفُ بتعدٍ ولا لزوم ، وهو الناقص .

وما يوصَفُ بها « أي بالتعدي . واللزوم » نحو :

«شَكَرَ . ونَصَحَ . وكَالَ . ووَزَنَ . وعَدَّ» . وهذا النوع مقصور على السماع . والأفصح في « الأولينِ » تعديها بالحرف . والثلاثة الأخيرة بنفسها . وهكذا وردت في كتاب الله تعالى .

ففيه: «أشكر لي . أنصح لكم» . وفيه « كالوهم أو وزنوهم . وعَدَّدَهُ ».

المفعول به الحقيقي ، وكيفية التعدي إلى واحد فأكثر :

التعدي الحقيقي : وقوعُ فِعْلِ الفاعل على المفعول به ، وتأثُّرُ المفعولِ به حقيقةً بما فَعَلَهُ الفاعل .

وهذا الوقوع على وجوه :

فتارة يكون فِعلُ الفاعلِ مُقْتَصِراً على مفعول به واحد« إكتفاءاً به . أو عدم سريان التأثير الفاعلي إلى أكثر منه» . نحو : نصرتُ زيداً.

وتارة يكون فِعْلُهُ متعدياً إلى أثنين نحو · أعطيتُ زيداً ثوباً .

وهذا التعدي له صورتان « الأولى » ماذكرناه . « والثانية » أفعال القلوب . أقول :

فاعطائي .. فعل الفاعل . ولا يتم الكلام عنه إلاَّ بهذين المفعولين معاً . فزيد : مفعول به أول ، مُعْطَى له . وثوباً . . مفعول به ثان، وهو مُعْطَى .

لا يقال : إن زيداً «المعطَى له» هو مفعول لاجله على هذا التفسير؟.

لأننا نقول : ليس في زيد سببية لوجود الفعل كما هو الحال في المفعول لأجله . ولم يكن المعنى المصدري ملحوظا فيه ، وإن كان في الأصل منقولاً عنه ، فتأمل .

قال : (وإلى ثلاثة نحو : أعلمَ اللهُ زيداً عمرواً فاضلاً) . أقول: إن هذا الذي أشار إليه باب مستقل ، وهو من توابع « أفعال القلوب » التي سيجيء الحديث عنها . وهذا مما شُبِّهَ بالمفعول بهالحقيقي .

وليس منه . بل الثاني والثالث : مبتدأ وخبر - في الأصل

أمَّا الأول فَمُنَزَّلٌ منزلةَ المفعول به « وإن أُعربَ مفعولاً به في الجملة » بعلاقة معنوية وهي كونه من « أعمال القلب . أي الادراك العقلي » فكان بهذه العلاقة كمعمول لفعل الفاعل .

قال : (وأسباب التعدية : ثلاثة) . أقول :

إن الفعل اللازم . أو المتعدي - إل واحد . أو إلى أثنين - قد يتعلق غرض المتكلم بتعديته إلى واحد إن كان - لازماً - . وإلى أثنين إن كان متعدياً إلى واحد .

وهكذا إلى ثلاثة . وأجيز له هذه التعدية بأسباب كثيرة منها :

قال : (الهمزة) . أقول :

توطئة : اختلف في ناصب المفعول به . . فالبصريون ، أنه عامل الفاعل ، أي الفغل وشبه . وقد قدمنا هذا فيما سبق للدلالة على اختيارنا إيَّاه . لأنه من الأحداث التي تتعلق باسم صريح أو مؤول وبسبب هذا التعلق الذي يُطلق عليه « الوقوع » سمي مفعولا به أي مُتَعَلَّقاً به .

وقيل : ناصبه هو الفاعل وحده . وقال الفراء : هو الفعل والفاعل معاً . وقيل : معنى المفعولية .

أقول : قد ذكر النحويون ، جواز حذف ناصب المفعول به - قياساً - لقرينة لفظية أو معنوية .. نحو : «زيداً » لمن قال لكَ . مَن ضربتَ ؟. وسيجيء تفصيل هذا .

فالتعدية بالهمزة . .

ويقال لها : همزة النقل أيضاً . وهي تُعَدِّي اللازم . والمتعدي إلى واحد أو إلى أثنين . نحو : « أجلسته . من جلس اللازم . وأفهمته

المسألةَ من فَهِمَ المتعدي إلى واحد . وهذه أقوى أسباب التعدية لذا قَدَّمَ ذكرها .

قال : (وتضعيف العين . . في فَرَّحْتُهُ) . أقول :

هذا هو ثاني الأسباب . وهو أقلها تأثيراً واستعمالاً من الهمزة فهي الأصل . ويتعدى به اللازم والمتعدي إلى واحد فقط . نحو : فَرِحَ . وعَظُمَ . . تقول : فَرَّحتُه . وعظَّمتُهُ ، فهذان من اللازم المتعدي بسبب التضعيف . وعَلِمَ المتعدي إلى واحد . . تقول : علَّمتُهُالمسألةَ ، فقد تعدَّي إلى أثنين بسبب التضعيف .

وتخصيص التضعيف « بالعين » أي ثاني الحروف « الأصلية » حذراً من غيره نحو : عشعش . وعسعس ، وشبههما ، فهما لازمان وليس لهذا التضعيف أي أثر .

قال : (وحروف الجر) . أقول :

هو ثالث أسباب التعدية .. ويُعَدَّي به اللازم والمتعدي إلى واحد فقط . نحو : مررتُ بزيد . وكتبتُ الدرسَ بالقلم .

وقد يحذف حرف الجر فينصَبُ «المجرور» . وقد أشار إبن مالك إلى هذا فقال :

« وعِّد لازماً بحرفِ جرِّ فان حُذف فالنصبُ للمنجرِ » .

ولا يحذف حرف الجر إلاَّ مع أمن اللبس . والعلم بالمحذوف ومحله. وهذا الحذف نوعان (كما قدمنا) . .

قياسي : إذا عُلم المحذوف « نوعاً . ومكاناً » وذلك مع « أنَّ . وأنْ . وكي » المصدريات ؛ ويؤول بالمفرد إن كان المنصوب جملة أو شبهها.

وسماعي : يُحفظ ولا يقاس عليه . . نحو : دخلتُ الدارَ .

والبيتَ . والبلدَ «والأصل على الأرجح» . . « إلى » فحذفت ولا يقال : ذهبتُ السوقَ . . أي إلى السوقِ ، لعدم السماع .

قال : (وكلٌ من اللازم . والمتعدي . يكون علاجاً وغير علاج) . أقول :

وهذا معناه : أن الأفعال كلها ـ إرادية . وغير إرادية ـ بدليل قوله : (وأفعال الحواس كلها متعدية) . أقول :

أي الارادية ، سواء كانت من أعمال الحواس الظاهرة ، نحو : حصد . وزرع . أو الباطنة ، نحو : عَلِم . وفَهِمَ .

وأقول : لأسباب التعدية المذكورة أسباب أخرى ملحقة بها ـ لم يتعرض لذكرها ـ منها : صوغه على « استَفْعَلَ » بشرط تضمّنه معنى ـ متعدياً ـ فالتعدي بسبب المعنى الجديد ، لا بسبب الصيغة الجديدة وحدها بل هي جزء سبب ، إذ زيادة الحروف سبب لزيادة المعنى . فليس في حروف المعجم العربية ، ما هو زائد لا لفائدة .

فالتضمين سبب من أسباب التعدية نحو : « إستصعبتُ الأمرَ » . و « إستخبرتُ زيداً الخبرَ » . وقد ذكر النحاة أسبابا للتعدية ـ غير هذه ـ تركناها لمنافاة ذكرها كلها للاختصار . . ولأن بعضها غير مرضي عندنا .

« الحرف »

قال : (والحرف : ما دلَّ على معنى في غيره) . أقول :

لم أجد حدّاً للحرف غير هذا وما يقرب منه ـ في كلامهم ـ

والمراد « بهذا التعبير » وضوح المراد منه لا أن معناه منحصر في غيره « حقيقة » . . والا كان مهملاً - كديز . . مقلوب زيد مثلاً - . ولم يقل واحد منهم هذا القول .

فافتقاره إلى غيره من الأسماء والأفعال لوضوح المراد منه وتشخيصه فهو « كالكلي الطبيعي » الذي ينحصر فهم المراد منه بمصاديقه الخارجية . أو كالنار التي لا يظهر تأثيرها وهيبها إلا بما له قابلية الاحتراق والاشتعال من الأجسام .

فالاحراق حالة ذاتية - كامنة - في النار . ووجود ماله قابلية الاحتراق من الأجسام ، هو المحل التطبيقي الذي يبدو فيه الكامن من قوة النار . فالنار سبب حقيقي للاحراق .

والمحترِقُ « هو المنفعِلُ » وهو جزء سبب . ويتم حصول التأثير بجزأي العلة معاً ، وهما : المؤثِّرُ ، والمتأثِّرُ .

فقولنا : سرتُ من البصرة إلى الكوفة - مثلاً - . .

يحصل منه : أن الابتداء معنى حاصل في كلمة « مِنْ » قبل ذكر كلمة « البصرة » . وإلا لَمَا صلحت - في هذا الاستعمال - . ولَمَا جاز إستعمالها مع غيرها - مثلاً - .

وكذلك الانتهاء معنى حاصل في كلمة « إلى » قبل ذكر كلمة « الكوفة » والا لَمَا صلحت في هذا الاستعمال . ولَمَا صلحت مع غيرها - مثلاً - وقس غيرهما عليهما .

فـ « البصرة . والكوفة . . في المثال » كالجسم المُحْتَرِقِ ، الذي ظَهَرَ فيه أَثَرُ النارِ . ولم تكن النار قد استمدت « قوتها . . أي الاحراق » من الجسم المحترِق .

وعلى هذا : فالوضع « عام » أي أن الحروف موضوعة لمفاهيمها العامة ومدلولاتها الكلية بهذا الوضع .

والموضوع له « خاص » أي المصاديق الفردية للمعاني « العامة » . فكل منها حقيقة مهما تعددت بشرط ألاّ تخرج تلك المصاديق عن حقيقة المعنى العام الموضوع له . ولو لم يكن « الموضوع له خاصاً . أي ما تُستعمل فيه تلك الحروف حسب مفهومها العام » لكانت الاستعمالات « الخاصة » مجازية . ولم يقل أحد هذا القول . ولا ينافي عمومَ الوضع عدمُ وجود مصداق له في الخارج « أي في الاستعمال الخارجي » على عمومه .

فالمعاني المصدرية : بما هي مفاهيم عامة ، كلها من هذا القبيل .

ولا شك أن المعاني المصدرية أقوى من المعاني الحرفية .

فكما أن المعاني المصدرية العامة « بحسب الوضع » . و « الموضوع له خاص . . أي المستعملة فيه » لا يضرها عدم وجودها على عمومها ـ في الخارج ـ الا بوجود مصاديقها .

فالمعاني الحرفية « من باب أولى » ألاّ يضرها عدم وجود معانيها « العامة » الحقيقية في الخارج . بل بجزئياتها فقط .

أمّا من (حيث الحقيقة . والمجاز) : فالمعنى (الكلي) للحروف ، هو الحقيقة ، والمصداق الخارجي المستعمل هو : تمثيل وتجسيد للمعنى الحقيقي « العام » فهو جزؤها ، « أي جزء الحقيقة العامة » . وجزء الشيء منه . فالمعنى الخاص المتشخص بالاستعمال الخارجي ، معنى حقيقي لا مجازي . ومن قال « بالمجازية . . بعلاقة الكلية والجزئية فلابأس به عقلاً . لكنه مرفوض لغة » . ومخالف ـ للأصل ـ فالحقيقة أصل في الاستعمال والمجاز فرع فيه يفتقر إلى نص أو قرينة .

وللعلماء تفاسير كثيرة لدلالة الحروف على معانيها . منها أيضاً .

أن تدل على المعنى المراد منها . . بالوضع الخاص . والموضوع له أيضاً كذلك .

وعلى هذا يُفَسَّرُ قولهم : « ما دل على معنى في غيره » أي ما دل معناه الخاص المستعمل في إستعمال ـ ما ـ في الاستعمالات الخاصة « المتعددة » فيكون : تأثير معنى بمعنى . لا لفظ بلفظ وليس لهذا ما يبرره لغة . ويكفي في رده . . أنه يستلزم تعدد الوضع . . وحصر موارد الاستعمال وتوقف جواز الاستعمال على السماع .

ثم نقول : إن الذي ذكره ـ المطرزي ـ هو الحد النحوي للحرف . وحده اللغوي :

حرف الشيء . . طَرَفُه وناحيته .

والمراد بالدلالة : الوضعية ليس غير . والذي نراه في تحديد الحرف هو : (ما دلَّ على معنى عامٍ في نفسه ، ولن يتضح إلاَّ مع غيره . . من الأسماء . أو الأفعال ـ غالباً ـ) .

« فصل »

قال : (الاعراب) . أقول :

هو في اللغة : الظهور والابانة . وأعرب الرجلُ : إذا تكلم بالعربية ولذا سُمي المتكلم بالاعراب متكلماً بالعربية . إذ لا عربية بلا إعراب . كما لا إبانة للمعنى بدونه . ولهذين سُمي النحو إعراباً أيضاً ـ لاظهاره معنى الكلام العربي . وسبب التسمية الجزئية والكلية . ففيه البناء والاعراب معاً .

مهمة الاعراب الأساسية :

تظهر غاية الاعراب من تحديده .. فهو لغة : الابانة . وإصطلاحاً .. بيان أثر العامل .

وكلا هذين التحديدين (اللغوي . والنحوي) يوضحان أن غايته معنوية لا لفظية صوتية فقط . فمن زعم أنه « أي الاعراب . وتعيين نوعه » موقوف على فهم معنى الكلام وتحديد موقع الكلمة منه . فقد أخطأ فهم غايته « جهلاً . . أو تجاهلاً » . قال الزجاجي في كتابه « الايضاح » :

« والاعراب : أصله البيان . ثم أن النحويين لمَّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها . . سموها إعراباً ، أي بياناً. وكأنَّ البيانَ بها يكونُ » . ومما في كتابه :

إن الكلام سابق للاعراب . وإن الاعرابَ عَرَضٌ داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدلُّ عليه . فالكلام إذاً سابقه في المرتبة . والاعراب تابع من توابعه .

وقد مَثَّلَ لرأيه ـ هذا ـ بدلالة الأسماء على مسمياتها . . نحو : زيد . ومحمد . وجعفر . ودلالة الأفعال على المعاني الفعلية . دون حاجة إلى الاعراب .

إلاَّ أن فهم المعاني المختلفة حين تركيب الكلام لا يتم بدون إعراب. هذا حاصل ما قاله وعليه محققو النحويين . فيكون فهم المعنى موقوفاً على فهم حكمه من النحو دون العكس كما قيل .

قال (إختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل) أقول :

إختلف النحويون في تحديد الاعراب فمنه : ما ذكره « المطرزي » وهذا يعني أن الاعراب معنى . والحجة :

(١) إضافة الحركات إليه ، فيقال حركات الاعراب . والشيء لا يضاف إلى نفسه .

(٢) إن الحركات قد تكون في المبني . فلا تكون إعراباً . فالاعراب هو الأمر المعنوي . . والحركات دلالات عليه فقط . وذهب آخرون : إلى أن الاعراب . . هو نفس هذه الحركات . وكلا القولين ـ بعد التأمل ـ لا يختلفان . . في توقف المعنى عليه . . لا توقفه على فهم المعنى .

والعوامل : اللفظية . والعوامل : المعنوية كلها ـ سبب لتغيير آخر المعرب . والنِّسْبَةُ بين العاملين : « العموم والخصوص من مطلق » :

فكل عامل لفظي عامل معنوي . ولا عكس .

والمقصود بالعامل اللفظي : ماله صورة في اللفظ . . ولابد له من تأثير معنوي ليكون هو السبب الحقيقي في تأثيره بالمعرب . « رفعاً . أو نصباً . أو جراً . أو جزماً » .

وبدون هذا التأثير المعنوي لا يكون العامل اللفظي عاملاً . . بل يكون ملغياً . . فتأمل .

أمَّا العامل المعنوي : فهو عامل دون قيد ولا شرط ، وذلك لقوة تأثيره المعنوي . . وإن لم تكن له صورة في اللفظ . كرفع المبتدأ بالابتداء « وهو عامل معنوي . والفاعل بالفاعلية . . وهي عامل معنوي »وهكذا فتأمل بحثنا هذا فهو دقيق .

وأصل المعربات . . هي الأسماء لكثرتها في الكلام . وكثرة المعاني

التي تطرأ عليها . وبعض الأفعال مشبه ببعض الأسماء أو تابع لها فيحركاتها والحروف لاحظ لها منه مطلقاً .

(تنبيه)

قال بعض من تصدر «دست رئآسة العلوم اللغوية في عصرنا»(١):

« أول ما يعاد النظر فيه : القول المأثور . . إن النحو يعصم اللسان من الخطأ في الاعراب » . أقول : إن « مراعاة قواعده » تعصم اللسان من الخطأ حتماً . .

أمَّا « مع عدم المراعاة . . فلا عصمة . . ولا ذنب للنحو حينئذ » وعدم المراعاة سبب أغلاط أيمة النحويين « من غير العرب » بل ومن العرب أيضاً . ـ من الطبقة الثالثة فنازلاً ـ .

وأي علم يعصم من الخطأ ـ دون مراعاة قواعده ـ . ؟!! . .

فالهندسة . والجبر . والحساب . الخ . . إذا لم يراع المرء قواعدها كيف يهتدي إلى تحقيق الغاية المتوخاة منها ؟ .

إن حذف كلمة « مراعاة » من القول « المأثور . . . » في بعض الكتب ـ قديماً إن وُجِدَ ـ فسهوٌ .. أو للعلم بها .. اختصاراً ، أمَّا ـ في زماننا ـ فللتقليل من أهمية هذا العلم .. أو لاثارة الغبار في « سماء لغة الضاد »!!.

وإن تصدقوا عليه ببعض « كلمات المدح لفظاً . . والهدم .. والذم.. معنى » ! .

وأخيراً أقول : إن مَن قال . . « ما أَشَدَّ الحرُّ » كان قاصداً

---

(١) عود على « المدخل في ـ أول هذا الكتاب ـ » .

التعجب من شدة الحر .. وقد فهم أبو الأسود - مراده التعجبي الملحون .. فاستهجن لحنه - ولو كان فهمُ المتكلم معنى الكلام ، وحده : مرشداً إلى النهج العربي الصحيح في النطق . . أو فهم السامع المعنى المقصود .. كافياً لحصول التعبير الصحيح . . لم يحدث الغلط . . ولم يضع الدؤلي « النحو » .. فأحذر أيها العربي وتأمل - لا تصدق بل حقق . . ولك في المبرد . . وسيبويه . وإبن الحاجب . والشيخ نجم الأيمة الرضي . وإبن مالك وإبن هشام . وإبن الناظم « بدر الدين » . والأزهري وأمثالهم .. - خير أسوة وقدوة - فخذ ما شاع على لسان هؤلاء وأمثالهم . . فهم الأمناء الحريصون على قواعدنا - .

أمَّا « ذوي الدراسات الغربية » والشرقية - فهم بعيدون كل البعد عن لغتنا - جهلاً . . أو تجاهلاً - .

واللغة ليست فلسفة بل هي نصوص تبتني عليها قواعد .

ولكل أمة لغتها وقواعدها . . ولم نسمع « تيسير القواعد في الانكليزية . والألمانية . والفرنسية . . الخ » بالأسلوب الذي يدعو به وإليه .. «مُيَسَّرُو قواعدنا» ؟! . « الأمناء المخلصون جدّاً جدّاً » . .

قال الزجاجي في - الايضاح - : إنما ذَكَر سيبويه إختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني ، حجة لاختلاف الاعراب للمعاني كما خالفوا بين الألفاظ للمعاني ، نحو : ذهب . وجلس . كذلك : أكرمني أخوك . وأكرمت أخاك هما يختلفان . وكذلك فَرَّقَ بين الفاعل والمفعول به . والمضاف والمضاف إليه في الاعراب إذا اختلفت معانيهن .

أقول : ولو أردنا ذكر الشواهد على تبعية المعنى للاعراب وتوقفه عليه لطال المقام . وأن الاعراب إنما يختلف لبيان المعنى المختلف . وكفى

بهذا حجة .

قال : (وألقاب حركاته) . أقول :

إن في هذا التعبير دلالة . . على أن الاعراب حقيقة هو نفس تغيير آخر المعرب . فاللقب : لا يدل على الملقَّب دلالة كافية ، كدلالة الاسم على المسمى مما يدل على أن الحركات ليست هي الاعراب . . كما قيل . بل نفس التغيير بسبب العوامل .

وهذه الحركات علامات للدلالة على هذا التغيير ليس غير . فهي أبعاض حروف وليست حروفاً . . إذ هي أبعاض حروف المد « أي حروف العلة » ، فالضمة بعض الواو . والفتحة بعض الألف . والكسرة بعض الياء . ولو كانت هي نفسها المرادة في المعربات . . لقال : أسماء الحركات . . ولم يقل الألقاب .

ومذهب البصريين أنه : « الضمة . والفتحة . والكسرة . وكذلك الجزم » . وهذا لا يتنافى مع ما ذهبنا إليه .

فالاعراب على ما ذكروا : العلامة الدالة عليه أي على التغيير . . وليس الحرف الأخير هو الاعراب كما قال الكوفيون . فهذا هو المراد في الظاهر وواقع الاعراب : هو التغيير بسبب العوامل - كما تقدم - .

فتسميتهم « الحركات » إعرابا مجاز بعلاقة الأثر والمؤثر . . فتأمل .

قال : (فالرفع) أقول :

له معان كثيرة في اللغة منها : رفعُ الزرع . . حَمله إلى البيدر . وفي « الصحاح » : الرفع في الاعراب كالضم في البناء ، وهو من أوضاع النحويين . وفي الاصطلاح : هو وقوع الاسم أو ما شُبِّهَ به في موقع العمدة من الكلام . وعلامته الأصلية . . الضمة في الاسم الصحيح الصريح

الظاهر . والفعل المضارع الصحيح الآخر الخالي من ضمائر الرفع المتصلة وينوب عنها «الواو» في الأسماء الستة . والجمع المذكر السالم . و«الألف» في المثنى . و « ثبوت النون » في الأفعال الخمسة ـ من المضارع ـ .

قال : (والنصب) . . أقول :

النصب في الاعراب ، كالفتح في البناء . . وهو إصطلاح نحوي . وعلامته الحقيقية . الفتحة في الاسم الصحيح الصريح الظاهر أو المعتل بالياء فقط . والمضارع . كذلك معتلاً وسالماً ـ غالباً ـ . وينوب عنها: « الياء » في المثنى . والجمع المذكر السالم . و « الألف » في الأسماء الستة . والكسرة فيما جُمع بألف وتاء مزيدتين . و « حذف النون » في الأفعال الخمسة .

والنصب : خاص بالأسماء الفضلة وما ينوب عنها . أو يحل محلها أو مشبه بها .

ولا نعني بكلمة « الفضلة» جواز حذفها والاستغناء عنها في الكلام .. بل ذكره بعد الركنين المسند والمسند إليه . وإلا فقد يكون المنصوب «مفرداً كان أو جملة » مما لا يتم الكلام إلا به نحو : « لا تمشِ في الأرض مرحاً. وإشتريت خمسة عشر كتاباً » فـ « مرحاً . . وهو حال فضلة . وكتاباً.. تمييز مثله » لكنها مما لا يجوز حذفه أو الاستغناء عنه .

قال : (والجر) . أقول :

هو لغة : الجَذْبُ . وله معانٍ كثيرة . وفي الاصطلاح :

ظُهور الخفض على آخر المعرب ، لفظاً . أو تقديراً . وهذه المصطلحات النحوية : « الرفع . والنصب . والجر والجزم » معانٍ مجازية فقط . وقد صارت «حقيقة عُرفية خاصة .. أي حقيقةً : تعيُّنيّةً »

ومَن تأمل المعاني اللغوية - لهذه الألفاظ - والمرادَ - منها - في عرف النحويين ظهر له وجه الشبه بين المعنيين ؛ ولكثرة الاستعمال النحوي نُسِيَ المعنى اللغوي .

وعلامته الأصلية « الكسرة » في آخر الاسم المعرب . الصحيح الصريح المنصرف . وينوب عنها : الفتحة في الاسم الممنوع من الصرف. و « الياء » في المثنى . والجمع المذكر السالم . والأسماء الستة . ويقابله : الكسر في - المبنيات - . والجزم في الأفعال المعربة من المضارع فقط .

فالجر خاص بالأسماء . والجزم خاص بالأفعال .

قال : (والجزم) . . أقول :

هو في اللغة : القَطْعُ . وجَزَمَ الحرفَ : أَسْكَنَهُ ، وعليه سَكَتَ . والقراءةَ : وَضَعَ الحروفَ مواضِعَها في بيان ومَهَلٍ . وفي النحو :

سكونُ آخر المضارع المعرب . ويقابله : السكون في المبنيات - عموماً - وحركته الأصلية : « السكون . . وهو عبارة عن عدم وجود حركة ما .. وصورته الكتابية « ـه » . وعلامته الفرعية : حذف النون في الأفعال الخمسة . وفي المعتل : حذف حرف العلة .

قال : (وما أعرب من الأسماء : ضربان . منصرف) . أقول :

التصرف في الأسماء له عدة معانٍ . . « والمراد هنا » :

« منها - وقوعه في موضع العمدة ، والفضلة . والمنسوب ؛ ممَّا سَبَّبَ له التَّغْييرَ في آخره .

وقد جعلوا « التنوين » علامة لفظية « للاسم الصريح الصحيح » للدلالة على تمام الاسم وصلاحية وقوعه في كل موقع يفتقر إليه المتكلم عند

التعبير ؛ فأطلقوا على « التنوين » . « الصرف » .وعلى الاسم المُنَوَّنِ « المُنْصَرِف » .

وَلَمَّا كان الاعراب : هو تأثير العوامل اللفظية والمعنوية المُسَبِّبُ للمعرب تغييراً في آخره . وكان المتغير القابل للانتقال من حال إلى حال، نتيجة تأثير العوامل فيه ، له ميزةٌ عن بقية الأسماء التي ليست لها هذه ، تحتم تصنيف الاسماء إلى ذي قابلية للتغيير المذكور . وإلى فاقد لهذه القابلية . فقالوا :

« المنصرف » . . وهو الذي تمت فيه الاسمية ، بجميع مميزاتها ، وصلح لتأثير العوامل اللفظية والمعنوية فيه . . وقد أعطوه علامة لفظية فقط « أي لا في الخط » . . تلك هي ،

« النون الساكنة الزائدة . . أي التنوين » والتنوين . والمنصرف والمنون . . إسم واحد .

وليست له أية مشابهة بحرف من الحروف . وقد قال في تحديده :

(وهو ما يدخله الحركات والتنوين) . أقول :

الأصل في الأسماء « أن يكون الاسم منصرفاً » ولذا لا يمنَعُ الاسم من الصرف بمانع واحد إلاَّ اذا اعتضد بما يقويه . وقد أعطاه المؤلف علامتين .

دخول الحركات - الأصلية - الثلاث . والتنوين . نحو : رجلٍ . وفرسٍ . وكتابٍ .

« الممنوع من الصرف »

قال : (وغير منصرف) . أقول :

قد ذكروا : أن المراد - بالصرف « تنوين التمكن فقط . إذ لا يدخل هذا التنوين إلاّ على المتمكن من الاسماء المعربة المتصرفة . وبهذا فهو دليل على تمام الاسم .

وغيره : هو الذي لا يُنَوَّنُ - بهذا التنوين - ولا يجر أيضاً « بالكسرة » عند حصول سبب الجر . قال : (وأسباب منع الصرف)..

أقول : لَمَّا كان منع الصرف «أي منع التنوين» فرعاً والتصرف فيها هو الأصل ؛ إحتاج منع الصرف إلى سببين «غالباً» أو واحد - مُعْتَضِدٍ - بما يُؤَهِّلُهُ للمنع .

وذلك لأن منع صرف طارىء على الأسماء .. فاحتاج إلى علة..وسبب.

قال : (وهي تسعة) . أقول :

جَمَعَها بعضُهم بهذا البيت :

« إجمعْ . وزن . عادلاً . أَنِّثْ . بمعرفةٍ

رَكِّبْ . وزد . عُجمةً . فالوصفُ . قد كملا».

أقول : السبب في منع الاسم من الصرف ؛ هو مشابهته الفعل . كما أن مشابهة الفعل الاسمَ سبب لاعرابه .

قال : (العَلَمية . والتأنيث . ووزن الفعل . والعدل . والتركيب والعجمة - في الأعلام خاصة - . والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث . والوصف) .

قال « أمَّا العَلَمية » فتعم العَلَمَ الشخصي للانسان وغيره من أسماء المدن والجبال والأنهار والقبائل .

« والتأنيث » : الحقيقي . والمجازي - اشتمل على بعض علاماته

أم لا - .

« ووزن الفعل » . . وهو قسمان ، نُقِلَ عن وزن الفعل نحو : يزيد . ويَشكر . ويعمر . ويحيى . أو لم يُنقل : نحو . . إفكل . ويرفع.

« والعدل » ويمنع مع العلمية في خمسة أشياء . .

« أحدها » : ما جاءَ علماً موضوعاً على « فُعَل » وهو معدول عن صيغة « فاعل » وهو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه ، نحو :

عمر . وزفر ومُضَر . وثُعَل . وهُبَل . وزُحَل . وعُصَم . وقُزَح وجُشَم . وقُثَم وجُمَح . وجُحَا . ودُلَف . وبُلَغ - بطنٌ من قُضَاعة -

« الثاني » : « فُعَل » المختص بالنداء نحو : فُسَق . وغُدَر . وخُبَث . ولُكَع . . مع العلمية ، أي مع التسمية بها - .

« الثالث » : « فُعَل » المؤكد به نحو : جُمَع . وكُتَع . وبُصَع . وبُتَع .

« الرابع » سَحَر . . وقت بعينه . فلا يتصرف ولا ينصرف .

« الخامس » : فَعَالِ - عَلَم المؤنث - نحو : حَذامِ . وقطام ورقاشِ . وغلابِ . وسجاحِ . وسكابِ - لفرس - . وغرارِ - لبقرة - وظفارِ - لبلدة - . فهذه ممنوعة للعلمية والعدل . . عند سيبويه . وعند المبرِّد : العلمية والتأنيث . « وهو الأرجح . . لأن العدل خلاف الأصل فيتوقف على السماع » .

أقول : الفرق . . بين العدل . والقلب . والابدال .

العدل . . إيجاد صيغة من صيغة .

والقلب : إبدال حرف علة . . بحرف علة .

والابدال : وضع حرف « من غير حروف العلة » مكان حرف .

فكل قلبٍ إبدال . ولا عكس .

تنبيه

يفهم من تعريفه « المنصرف .. بأنه ما يدخله الحركات والتنوين » . اختياره . . أن الصرف « أمر مركب منهما » . والذي ذكرناه يعني أن « الصرف أمر بسيط . . فهو التنوين فقط » . . والخلاف - بعد التأمل- لفظي . والحركة لا تدل على تمام الاسم . كما يدل عليه التنوين فتأمل .

أقول : مما يقوم مقام علتين . .

« صيغتا منتهى الجموع .. مَفَاعِل ومَفَاعيل » وإنْ لم يذكرهما - المطرزي - .

ولا يشترط أن يكون أولها ميماً مفتوحاً . بل حرف مفتوح . ويشترط كون ثالثها ألفاً . بعده مكسور - ولو تقديراً - وهذا مذهب سيبويه والجمهور . وهو الحق للفرق بينهما وبين ماله نظير من المفرد .

أمّا سراويل . . فمفرد أعجمي لا يصرف معرفة ولا نكرة لمشابهته - هذا الجمع - . وهذا رأي سيبويه .

وقال غيره : هو كذلك لكنه يصرف نكرة ويمنع الصرف معرفة.

وقيل : هو جمع . . مفرده : سروالة . وليس بشيء .

أقول : (والعُجمة مع العَلَمية) . .

والمراد . . ما لم يكن موضوعاً في أصل هذه اللغة . أو ليس له نظير فيها .

وتمنع العجمةُ الاسمَ من الصرف بشروط :

« أحدها » أن تكون شخصية بأن ينقل « عَلَماً » من لغة - ما.. غير عربية - إلى لغة العرب نحو : إبراهيم . وإسرائيل . بخلاف ماينقل « جنساً » أو ينقل « نكرة » . نحو : ديباج . ولجام . ونيروز .. فهذه منصرفة انقلها نكرة . وهل يشترط كونه « عَلَماً » في اللغة المنقول عنها . . نعم . « ولا ، وهو المشهور » .

«الثاني» أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف : فان كان ثلاثياً صُرِف مطلقاً . كنوح . ولوط . وقيل : يمنع متحرك الوسط .

والمراد بالعجمة : ما ليس بعربي . . بل منقول إلى العربية من أية لغة . وتعرف عجمة الاسم بوجوه :

« أحدها » نص أيمة اللغة على عجمته . « ثانيها » خروجه عن أوزان الأسماء العربية ، نحو : إبراهيم . فمثل هذا الوزن مفقود - في الأسماء العربية - . « ثالثها » أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو : نرجس . أو آخره زاي بعد دال نحو : مهندز . « رابعها » أن يجتمع في الاسم من الحروف ما لا يجتمع في الأسماء العربية نحو : « الجيم . والصاد المهملة ». أو « الجيم . والقاف » . أو « الجيم . والكاف » . و « خامسها » أن يكون عارياً عن حروف الذلاقة .. وهو رباعي أو خماسي . إلا «عسجد» فهي عربية لخفة السين وهشاشتها . . كذا قال الخليل الفراهيدي .

أقول (والوصف) : ما دل على لون من الألوان . و (ألف التأنيث بنوعيها . . المقصورة . والممدودة) وهما وصيغتا الجمع المتقدمتان تمنعان الصرف مطلقاً . فمتى اجتمع في الاسم علتان امتنع صرفه « عدا ألفي التأنيث . والصيغتين » فكلٌّ منهن يكفي عن علتين .

ويعرب بالضمة رفعاً . والفتحة نصباً وجراً . بشرط عدم « أل »

المعرفة . وعدم الاضافة . وإذا صُغِّرَ الممنوع صُرِفَ .

قال : (متى اجتمعَ في الاسم أثنان منها . أو تكرر واحـد لم ينصرف) . أقول :

لا يُمْنَعُ الاسم الصرفَ إلا باجتماع أثنتين من العلل - التي مَرَّ ذكرها - أو بتكرار واحدة منها . كألفي التأنيث « المقصورة . والممدودة » نحو : حُبلى . وحمراء . وصيغتي الجمع نحو : « مَفَاعِل . ومَفَاعيل » كمساجد ومصابيح . فانهما أقوى العلل التسع .

قال : (ومَثْنى . وثلاث . ورباع . ففيها : العدل والوصف . وقيل : العدل المكرر .. أي أثنين أثنين . وثلاثة ثلاثة . وأربعة أربعة) أقول:

أمَّا على القول الأول - وهو المختار عندنا - فالوصف - كما قال - واضح والعدل ، فعن - العدد المكرر - فالمراد بمثنى « أثنين أثنين » وهكذا الباقيات . فالعدل - هنا - يوجب التكرار .

أي جاؤا ثلاثة ثلاثة . وأربعة أربعة . وأمَّا ما وراء ذلك إلى عشار فقياس لكنه غير مسموع . والحاصل :

إن - مثنى - ونظائرها ممنوعة من الصرف في حالة التنكير فقط ؛ للوصف والعدل « أي العدول عن تكرار العدد إلى هذه الصيغة » .

وهن مصروفات في حالة التعريف .

« فائدة »

الفرق بين العدل . والاشتقاق : أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أُخِذَ من الأول . نحو : ضارب من الضرب .

وأمَّا العدل : فهو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى آخر ، فيكون المسموع لفظاً . والمراد غيره . فالاشتقاق معنوي . والعدل لفظي .

قال : (وفَعْلاَن الذي مؤنثه فَعْلي . . كعطشان . وريَّان) . أقول :

وتخصيص مؤنثه « فَعْلَى » في اللغة العالية . وقد جاء في لغة بعض بني أسد . . . - عطشان . وعطشانة - .

وهذه الألف والنون المزيدتان تمنعان الاسم الصرف في حالة النكرة تشبيهاً لها بألفي التأنيث .

وأما الأعلام ، نحو : مروان . وعثمان . وسفيان . . . الخ . فهي لا تنصرف إلا لزيادة الألف والنون مع العلمية .

قال (وأمَّا ما فيه ألف زائدة للالحاق .. نحو : إرطى . وحبنطَى فهو منصرف في النكرة ممنوع الصرف في المعرفة) . أقول :

لتشبيه هذه الألف بألف التأنيث . فائدة :

إذا أعتبرت - ألفا التأنيث - عن علتين ؟

لمشاركة الألف - بنوعيها - تاء التأنيث في الدلالة على التأنيث . وانفرادهما عن التاء . . بجواز حذف التاء ومفارقتها الاسم . وعدم جواز ذلك في الألف فهي جزء من الاسم . أو كجزء . فكانت عن علتين للاختصاص بالاسم وللدلالة على التأنيث .

قال : (والتركيب . . نحو : معد يكرب . وبعلبك) . أقول :

التركيب أنواع منه : التركيب الاضافي ، نحو : عبدِالله . والاسنادي نحو : تأبط شراً . ومزجي ، نحو : معد يكرب . وبعلبك . وحضرموت وسمرقند . . الخ . وهو المطلوب هنا .

وإنما كان هذا التركيب مانعاً مع العلمية ؛ تشبيهها له « بهاء التأنيث ». ولأن الثاني كجزء من الأول ؛ ولذا فقد نُزِّلَ منزلتها مما هي فيه ، فحمل عليها .

« فائدة »

إذا صُغِّرَ مالا ينصرف . صُرِفَ ؛ لزوال سبب منع الصرف - وقد تقدم - .

وأسماء القبائل . والمُدُنِ تنصرف على التذكير . ولا تنصرف على التأنيث . وقد يتعين أحدهما فيحكم به .

وأسماء السور القرآنية المعرفة بأل . . منصرفة . والمجردة منها ومن الاضافة - ولو تقديراً - . ممنوعة من الصرف .

ويجوز صرف الممنوع . . لتناسب أو ضرورة . ولا يجوز العكس مطلقاً حتى في الشعر . وقيل : بجوازه للضرورة الشعرية .

الاسم : منصرف . وغير منصرف . ولا واسطة بينهما . وحذف « التنوين » مع المعرف « بأل . والمضاف » لسبب عارض مع بقاء الجر بالكسرة . أو ما ينوب عنها . فلا عبرة بقول من زعم بوجود قسم ثالث بين المنصرف وغير المنصرف .

وهذا البحث « أي المنصرف وغيره » من خواص الأسماء المتمكنة من الاعراب .. لذا لا يجري هذا البحث في المبنيات مطلقاً . لشبهها بالحروف.

وفي ختام - هذا البحث - نقول : الاسم الثلاثي الساكن الوَسَطِ نحو : مِصْر . وهِنْد . يجوز فيه الصرف وعدمه . ولا يرجح أحدهما

على الآخر .

« فصل »

قال : (وما لا يَظْهَرُ) . أقول :

بعد أن تعرض للاعراب - الظاهر - جاء بذكر الاعراب المقدر . ولا يفوتنا - هنا - أن ننبه . . على أغلاط - نحاة زماننا - الزاعمين . . أن الاعراب موقوف على فهم المعنى المراد - الذي يقصده المتكلم - . « وإن كان تكراراً . فقد اقتضاه المقام » .

فنقول : إنَّ الأسماء المقصورة - على كثرتها - والأفعال المعتل آخرها وكل ما تُقَدَّرُ فيه الحركات - كُلاًّ .. أو بعضاً - يتعذر فهم المقصود منه - لولا قواعد النحو - . ومَنْ أنكر هذا فهو مُغَالِطٌ . فأجمع النحويون - إلا مَن شذ - . أنَّ المقدم فاعل والمؤخر مفعول به . . حذر اللبس . . في نحو :

(ضَرَبَ عيسي موسى .) . بخلاف (كَسَرَ الفتى الرحى) حيث لا لبس فيها .

وقس عليه - المبنيات أيضاً - فقواعد النحو مميزة لمعنى الكلام . . وليس معنى الكلام مميزا للحكم النحوي . والاَّ لطرح باب الاعراب التقديري . والمبنيات . فتأمل . وأسباب عدم ظهور الحركات المشار إليها تظهر من قوله :

(قُدِّرَ في محله وذلك نحو العصا . وسُعْدَى ، مما حرف إعرابه ألف مقصورة . والقاضي والعَمِـي .. في حالتي الرفع . والجر) أقول :

تقدر الحركات لأحد شيئين : إما للتعذر . وإمَّا للاستثقال .

فالأول . . في كل إسم معرب منته بألف مقصورة - مفتوح ما قبلها - فانه يتعذر إعرابه لفظاً - بالحركات الثلاث ؛ لأن الألف لو حرَّكتها لخرجت عن حقيقتها وانقلبت « همزة » فلا يمكن تحريكها مع بقائها على حالها .

وكل إسم معرب مضاف إلى « ياء المتكلم » وذلك لاشتغال الحرف الأخير منه بحركـــة المناسبة ؛ حيث ألزموا الحرف المتصل « بالياء » المذكورة . . « الكسرة لمناسبتها الياء » . ومن أجل - هذا الالتزام - أدخلوا « نون الوقاية » على ما لا يجوز فيه « الكسر » ؛ فاصلة بين الياء والحرف الأخير مما لا يجوز كسره .

وأمَّا الثاني : وهو ما يتقدر فيه « بعض الحركات » إستثقالاً . . وذلك في شيئين أيضاً .

الاسم المنتهي «بياء - مكسور ما قبلها» فتقدر فيه الضمة . والكسرة . وتظهر الفتحة لخفتها . ويسمى « منقوصاً » نحو : « القاضي » .

ويسمى نحو : « الفتى » مقصوراً ؛ لأنه ضد الممدود . أو لكونه ممنوعاً عن مطلق الحركة . . والقصر : المنع . والحبس .

والأول : أولى ؛ إذ لا يسمى « المضاف إلى ياء المتكلم مقصوراً » وإن كان ممنوعاً عن الحركات كافة .

« فوائد »

« الأولى » قال السيوطي في « كتابه الأشباه والنظائر » : قال

الشريف الجرجاني في « حاشيته على الكشاف » : الحركة الاعرابية مع كَونها طارئة ، أقوى من البنائية ؛ لأن الاعرابية « عَلَمٌ لمعانٍ مُعتَوِرَةٍ » يتميز بعضها عن بعض ، فالاخلال بها يُفضي إلى إلتباس المعاني وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيأتها . . أعني الابانة عما في الضمير . أقول :

أية صراحة أبين من هذا الكلام في حصر بيان معاني الكلام بقواعد النحو وليس حصر فهم الحكم النحوي بفهم معنى الكلام . كما غالط به المغالطون في عصرنا .

« الثانية » : الضمة أثقل الحركات . تليها بالثقل الكسرة . وأخفهن الفتحة.

« الثالثة » قال ـ في الأشباه والنظائر أيضاً ـ قال الزجاجي :

فان قال قائل : قد ذكرتَ أن الاعراب داخِلٌ عقِبَ الكلام .. فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله ؟ .

فالجواب : أن يقال . . إن الأسماء لمَّا كانت تعتورها المعاني ، وتكون فاعله ومفعولة . ومضافة ومضافاً إليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة .

جعلت حركات الاعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني .

هذا قول جميع النحويين . . إلاَّ « دويبة صغيرة تظهر ايلاً ..وبها سُمي قطرباً النحوي » . . فقد خالف .

« الرابعة » : قال نجم الأئمة الشيخ الرضي في شرح الكافية :

إعلم أن مذهب النحاة ، أن باب « غُلامِي » مبني ؛ لاضافته إلى المبني . وخالفهم المصنف ، كما رأيت لأنه عَدَّهُ من باب المعرب المقدر إعرابه ـ وهو الحق ـ بدليل : إعراب نحو . . غلامه . وغلامها .

وغلامك . وغلاماي . ومن أين لهم أن الاضافة إلى المبني سبب دائماً للبناء ؟ .

أقول : ولعل انعدام الشبه بين المضاف المذكور ، والحروف خير دليل على إعرابه إذ لا يُبنَى مبني إلا لشبه يدنيه من الحرف .

« فصل »

قال : (والاعراب كما يكون بالحركات . فقد يكون بالحروف).
أقول :

الاعراب بالحركات أصل . وبالحروف نيابة ، فهو فرع .

ولا يخفى : أن الحرف الأخير من المعرب ، هو حرف الاعراب أمَّا الحركات فهي علامات فقط . تدل على التغيير في آخر المعرب بسبب تأثير العوامل اللفظية أو المعنوية فيه . وهي أبعاض حروف ـ كما قدمناه آنفاً ـ .

وقد شرع في ذكر ما يعرب بالحروف نيابة عن الحركات فقال :

(وذلك . . في الأسماء « الستة » مضافة ، وهن : أخوه . وأبوه وفُوه . وحَموها . وهَنوه . وذو مالٍ) . أقول :

للنحويين في إعراب ـ هذه الاسماء ـ وعلاماته كلام طويل « ذكر منه السيوطي في ـ همع الهوامع .. أثنى عشر وجهاً . وغيره أكثر . فتتبع تجد ـ . وننقل :

قول سيبويه . . إنها معربة بحركات مقدرة على « الواو في الرفع. وعلى الألف في النصب . وعلى الياء في الجر » فهي كالاسم المقصور .

وقال إبن الحاجب عن سيبويه ـ أيضاً ـ : إنها معربة باعرابين .. تقديري بالحركات . ولفظي بالحروف .

وقال الكوفيون : إنها معربة بالحركات على ما قبل «الحروف الثلاثة».

وقال الشيخ الرضي في « شرح الكافية » :

إن « الواو . والألف . والياء » كانت حروف إعراب لهذه الأسماء ثم جعلت كالحركات لها . والذي نفضله :

ما نُسِبَ إلى سيبويه ؛ إذ الاعراب بالحركات الظاهرة . أو المقدرة ـ أصل ـ والتأويل لا ينافي بقاء الأصل على حاله . قال الشيخ الرضي :

إنما أعربوا ـ هذه الأسماء ـ بالحروف ؛ توطئة لجعل إعراب «المثنى والجمع المذكر السالم » بالحروف ؛ وإنما اختاروا ـ هذه الأسماء ـ بخلاف « غَدٍ » لمشابهتها المثنى باستلزام كلٍ منها ذاتاً أخرى . . كالأخ للأخ. والأب للابن ؛ وخصُّوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة . ! . هـ

أقول : إن هذا وأمثاله «ظن .. وتعليل نحوي» والحجة الصحيحة في مثل هذا المقام : الورود عن العرب بطريق « السماع » خصوصاً في مقام تَشَعُّبِ سبيل الخلاف .

والحاصل : إن لهذه الأسماء أربع صور من الاعراب « أو أكثر كما قدمنا الاشارة إليه » فمنها :

« الأُولى » . . تنوب الواو عن الضمة ـ في حالة الرفع ـ . والألف عن الفتحة ـ في حالة النصب ـ . والياء عن ـ الكسرة في حالة الجر ـ . وذلك بشرط :

كونها مُكَبَّرَةً ـ فلو صُغِّرَتْ : أُعْرِبَتْ بالحركات الثلاث

الظاهرة ـ .

وأَنْ تكونَ مضافة ـ فلو جُرِّدَتْ عن الاضافة : أعربت بالحركات الثلاث الظاهرة ـ .

وأن تكون إضافتها إلى غير « ياء المتكلم » ـ فلو أضيفت إليها : أعربت بالحركات الثلاث لكنها مقدرة ـ . « وقيل : ببناء المضاف إلى هذه الياء كما تقدم » .

« الثانية » . . القصر : « أي ملازمة الألف لهن على كل حال» وتُقَدَّرُ فيهن الحركات كسائر الأسماء المقصورة .

« الثالثة » . . النقص : « أي بترك المحذوف منهن على حاله في الحذف » وتُقَدَّرُ فيهن الحركات أيضاً . وتكثر هذه الصورة في « هَن »

« الرابعة » ذُكِرَتْ ضِمْنَ «الأولى» : أعني إعرابها بالحركات الظاهرة . أو المقدرة .

قال : (تقول : جاءني أبوه . ورأيت أباه . ومررت بأبيه) . أقول: لعله اكتفى بالمثال . . عن ذكر الشروط التي يجب حصولها فيها لتعرب بهذه الحروف نيابة عن الحركات .

(المثنى)

قال : (وفي كِلاَ . .) . أقول :

إن المطرزي . وجماعة قَدَّموا ذكر ـ الملحقات بالمثنى ـ عليه . وقد رأيت تأخير الكلام عنها .

قال : (وفي التثنية) . أقول :

الباب الثاني مما تنوب الحروف في إعرابه عن الحركات - المثنى - وقد اختلف في تحديده. قال إبن مالك في « التسهيل » :

« التثنية : جعل الاسم القابل دليلَ أثنين متفقينِ في اللفظ -غالباً- وفي المعنى على - رأي - » . وقال إبن هشام في « التصريح » .

«المثنى : ما وُضِعَ لأثنين وأغنى عن المتعاطفين . كالزيدان والهندان».

وقال إبن الحاجب في متن الكافية :

« المثنى : ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها . ونون مكسورة ليدل على أن معه مثله من جنسه » .

ونجم الأيمة في « شرحها » :

« ونعني بالمثنى : كل إسم كان له مفرد ثم ألحق بآخره ألف ونون ليدل على أن معه مثله من جنسه » .

هذا عن تحديد المثنى . أمَّا عن أقسامه .

قال إبن الشجري في « أماليه » :

التثنية تنقسم إلى ثلاثة أضرب . . « تثنية لفظية » : وعلى هـذا معظم الكلام . . نحو : رجلان . وزيدان .

« وتثنية معنوية» وردت بلفظ الجمع نحو : ضربتُ رؤوس الرجلَينِ . وهكذا لكل ما في الجسد - مما هو واحد - كالأنف . والوجه .

والضرب الثالث . . « تثنية التغليب » :

وذلك أنهم أجروا المختلفينِ مجرى المتفقينِ بتغليب أحدهما على الآخر لخفته أو شهرته - جاء ذلك مسموعاً في أسماء صالحة - كقولهم : للأب والأم ، الأبوان . وللشمس والقمر ، القمران .

وقد ألف أبو الطيب اللغوي الحلبي - كتاباً - سماه « المثنى » جمع

فيه كثيراً من ـ هذا القسم ـ من التثنية وبقية أقسامها الأخرى .

والذي يبدو لي : أن المثنى نوعان «حقيقي» بسبب الوضع والاستعمال معاً ، وهو :

مادل على أثنين أو أثنتين ، صالحاً للتجريد وعطف مثليه عليه .

والمراد ـ بالمماثلة ـ : الاتحاد في اللفظ و « الماهية » معاً . هذه هي الحقيقة الوضعية اللفظية ـ للمثنى ـ .

وله حقيقة أخرى « تَعَيُّنِيَّة » وسببها « كثرة الاستعمال » على نحو المجاز . . ثم اشتهرت فصارت الحقيقة المذكورة .

وهذه هي التثنية « التغليبية » التي تتوقف على السماع من العرب . ولا يجوز القياس ـ لنا نحن عليها ـ .

والنوع الثاني : وهو ما لم يكن ـ كالنوع الأول ـ وذلك بسبب اختلاف « ماهية المفردين » المتحدين في اللفظ فقط ، نحو : تثنية « المشترك » وما يقرب منه كقولنا : « عينان » نريد بهما الباصرة ، وقرص الشمس ـ مثلاً ـ . فهذا مجاز لابد له من قرينة لبيان المراد منه لوجود التناقض .

إذ لا يتحمل اللفظ الواحد معنيين متضادين في آنٍ واحد بلا قرينة تدل على المراد منه .

أمّا العلم الشخصي : كزيد ـ مثلاً ـ فلا تجوز تثنيته ـ مطلقاً ـ إلا بعد تنكيره . لذا جاز دخول أداة التعريف على مثناه نحو : «الزيدينِ» .

« فائدة »

الجمع المذكر السالم . والمثنى ، إجتمعا في كونهما يعربان ـ بالحروف النائبة عن الحركات ـ . وافترقا . . في اختصاص الجمع المذكور ـ بمن يعلم . . إسماً له . أو صفةً ـ . أمّا « المثنى » فيشمل ـ من يعلم . وما لا يعلم ـ . فنقول : جبلان . ورجُلان . ورمحان . . الخ . ولا يجوز مثل هذا في الجمع المذكور .

أمّا إعراب المثنى

فبالألف « رفعاً » . وبالياء « نصباً وجرّاً » بعدهما نون مكسورة « غالباً » مفتوح ما قبلها . وإعرابه على هذا النحو . هو المشهور الراجح.

ويلزم الألف ـ في الأحوال الثلاثة ـ في لغة معروفة . عُزِيَتْ لكنانة . وبني الحارث بن كعب . وبني العنبر . وبني الهجيم . وبطون من ربيعة . وبكر بن وائل . وزبيد . وخثعم . وهمدان . ومزادة . وعذرة . وخرج عليها قوله تعالى : « إنْ هذانِ لَسَاحِرَانِ » . وأنشد عليها :

قوله . . « تزَوَّدَ مِنّا بينَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً » .

وقول الآخر :

« إنَّ أَبَاها وأَبَا أَبَاها قَدْ بلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاها » .

ويجب حذف نون المثنى إذا جاء مضافا . فالنون جيء بها مع المثنى بدل التنوين في المفرد فتحذف مع الاضافة ، كما يحذف التنوين معها أيضاً .

وتجتمع » نون المثنى مع - أل - » . وإن كان التنوين لا يجتمع معها ؛ لاعتبارها في هذا المقام بدل - الحركة - .

وما ألحق بالمثنى في إعرابه - من الأسماء - كثير نذكر منه :

« كِلاَ » لتأكيد المثنى المذكر . إذ لا مفرد - على الأرجح - لهذا الاسم . و « كِلتا » لتأكيد المثنى المؤنث . وهما صيغتان موضوعتان لهذا الغرض . وليست « كلتا » تأنيث « كِلاَ » . ولا مفرد لهما من لفظهما .

ولا يعربان الاعراب المذكور إلاّ في حالة إضافتهما إلى الضمير . فلو أضيفا إلى الظاهر : أعرابا بالحركات المقدرة . ومنه :

« أثنان . وأثنتان . وثنتان ، في لغة تميم » مطلقاً .

« فائدة »

توجد أسماء في العربية لا يجوز جمعها . ولا تثنيتها - مطلقاً - فمنها:

« أحدها » مالا مفرد له من لفظه لا يجوز جمعه ولا تثنيته - إلاّ مجازاً - .

« الثاني » شرط المثنى . والجمع . . أن يكون معربا . فلا يثنى « المبني » ولا يجمع . وما جاء منــه مثنى أو مجموعاً . . فهو صيغٌ موضوعة على تلك الحالة .

« الثالث » أن يكون المفرد - بسيطاً - غير مركب تركيب « إسناد »

نحو .. تأبط شرّاً . ولا مركباً تركيب المزج .. نحو بعلبك ـ على الأرجح ـ .

« الرابع » التنكير . . فلا يثنى العلم ولا يجمع باقياً على علميته . وكذلك لا تثنى الكنايات عن الأعلام . ولا تجمع .

« الخامس » إتفاق اللفظ . فلا يثنى ولا يُجمع ما لا ثاني له في الوجود ـ إلاّ مجازاً ـ . نحو : شمس . وقمر . وهل يشترط اتفاق المعنى؟ نعم . وعليه المتأخرون ، فمنعوا تثنية المشترك . و « لا » وصححه إبن مالك . وإبن الأنباري . و « الجواز » مع اتفاقهما في المعنى الموجب للتسمية . . نحو : الأحمرينِ ، للذهب والزعفران . وإلاّ فالمنع ـ وهـ ا عن إبن عصفور ـ .

« السادس » : ألاّ يُستغنى بتثنية وجمع غيره عنه . فلا يثنى : « بعض » للاستغناء بتثنية «جزء» عنه ، وكذلك لا يجمع . ولا يثنى « سواء » إستغناءاً بـ « سيان » . ولا تثنى ولا تجمع « أسماء العدد » للاستغناء عن بعضها ببعض . .

فلا يثنى ـ ثلاثة ـ للاستغناء بستة . ولا أربعة للاستغناء بثمانية ، ولا يثنى . أجمع . وجمعاء . إستغناءاً عنهما بـ « كِلاَ . وكِلتا » . على رأي البصريين .

« السابع » لا يثنى ولا يجمع ما شابه الفعل . . نحو : أفعل مِن . إنتهى ملخصاً عما في « همع الهوامع » للسيوطي . والغالب مما ذكر منعه .. إذا قصد الحقيقة . ولا مانع مجازاً من استعمال أكثره .

« الجمع المذكر السالم »

قال : (والجمع بالواو . . والنون) أقول :

الباب الثالث مما يعرب بالحروف نيابة عن الحركات .. الجمع المذكر السالم . وإنما عبر عنه - بالواو والنون - ليعم ما كان منه إسماً أو صفةً « لمِنَ يَعْلم » .

والجمع «لغة، ضَمُّ شيء إلى شيء ؛ وبهذا شاركتِ التثنيةُ الجمعَ . والجموع أنواع . فما سَلِمَ بناء مفرده - عند بناء جمعه - يسمى السالم وهو نوعان : مذكر . ومؤنث .

وإن لم يسلم ، بأن تغيرت حروف ، أو حركات - مفرده - أو هما معاً . يسمى جمع التكسير . . وهو إمَّا أن يدل على قِلَّة . أو كثرة .

والجمع المذكر السالم . . من جموع القلة . وَحَدُّهُ :

ما جُمِعَ بواو مكسور ما قبلها ، ونون مفتوحة . . في حالة الرفع . وياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة في حالتي النصب والجر معاً. وقد تكسر نون - هذا الجمع - وتفتح نون المثنى على عكس ما هو مشهور .

ولا يجمع هذا الجمع إلا ما كان إسماً « لِعَالِمٍ » أي من شأنه أن يكون كذلك . أو وصفاً له نحو : زيد . وزيدينَ . وعاقل . وعاقلينَ .

وقد اخترنا كلمة «عالم» بدل كلمة «عاقل» كما استعمله كثير من النحويين ؛ ليدخل فيه صفات الله تعالى نحو : «نحن الزارعون» وقد تكرر هذا الجمع في القرآن الكريم صفةً له جلت قدرته . مع أنه سبحانه لا يوصف «بالعقل» كما يوصف « بالعلم » . فاخترنا كلمة - العلم - شرطاً لِمَا يجمع هذا الجمع

إسماً أو صفة ليعم كل اسم أو صفة لمن يصح وصفه بالعلم بالفعل أو بالقوة . والجمع : إن كان له مفرد ـ غالباً ـ من لفظه ، فجمع « وهو إمَّا سالم . أو منكسر . كما تقدم » وإن لم يكن له مفرد من لفظه ـ غالباً ـ

فهو إن دل على هيئة مجتمعة ، فهو إسم الجمع نحو : إبل . وغنم. وإن دل على جنس وفُرِّقَ بينه وبين مفرده ـ بالتاء ـ أو الياء فهو إسم جنس نحو : تمر ، وتمرة . وروم ورومي . وزنج وزنجي .

والفرق بين إسم الجمع وإسم الجنس ـ مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير الخاصة ولا المشهورة ـ .

أن إسم الجمع لا يقع على الواحد والأثنين . بخلاف إسم الجنس ، نحو : تمر . . يقال للواحد وللأثنين فأكثر .

وأن الفرق بين إسم الجنس وبينه ـ الياء . والتاء ـ فما له واحد متميز نحو تمر وتمرة وروم ورومي . بخلاف إسم الجمع .

وأمَّا نون ـ هذا الجمع ـ مع « أل » فهي كنون المثنى في وجوب الحذف مع الاضافة وبقاؤها مع « أل » .

وقد ألحقوا بهذا الجمع أسماء منها :

الفاظ العقود « عشرون . إلى تسعين » وكل إسم ثلاثي حذف آخره ونابت عنه ـ تاء التأنيث المتحركة ـ نحو : سَنَة وعِضة . وثبة . وقلة.

ومن الملحق به أيضاً :

أولو . وعليون . وعالمون ؛ لعدم وجود مفرد لهن من لفظهن . ومن الملحق : بنون . وأبون . وأخون . وهنون ؛ لأنها ليست أعلاماً ولا مشتقات .

« فائدة »

رأي الخليل . وسيبويه وجماعة من كبار النحاة .. أن الجمع المذكور ـ كالمثنى ـ معرب بحركات مقدرة على الواو . والياء . ولا يبعـــد . . تمسكاً بالأصل والتقدير أولى من مخالفة الأصل .

« تنبيه »

لم يذكر المطرزي . . ما جُمِـعَ « بألف وتاء مزيدتين » ونحن نذكره استطراداً فنقول :

هو إسم يدل على مؤنث . أو صفة له . ولابد من زيادة الحرفين « الالف والتاء » . وحكمه : الرفع بالضمة . والنصب والجر بالكسرة ـ معاً ـ .

وهو الجمع السالم . . وإن تغير بعض التغيير . والتنوين فيه «تنوين المقابلة » أي لمقابلة النون في الجمع المذكر السالم .

« فصل »

قال : (وأعلم أن الرفع عَلَمُ الفاعلية) . أقول :

الرفع لغة : ضد الوضع . واصطلاحاً : وضع الضمة ظاهرة أو مقدرة على آخر المعرب أو ما ينوب عنها . والرفع دليل العمدة ، أعني :

أن المرفوع عمدة في الكلام وأحد ركنيه ليعم المرفوعات كافة . إذ لا يجوز أن يكون بعضها مشبهاً بالفاعل .

أمَّا المطرزي . وكثير من النحاة فقد خصوا الرفع بالفاعلية وألحقوا المرفوعات الأخرى بها . وبناءاً على قولهم نقول : إن الاسناد - أي إسناد الفعل أو ما في حكمه - هو السبب في رفع الفاعل وهو عمدة الجملة الفعلية وما شُبه بها . والابتداء معنى إسمي منتزع من الفاعلية بعلاقة أن كلاً منهما عمدة في جملته ؛ فالرفع علَمٌ للمبتدأ ، والخبر معه كالفعل مع الفاعل فأعطي منزلة العمدة لتوقف تمام معنى الجملة الاسمية عليه فهو مرفوع عمدة . والمراد بالعَلَم : العلامة . وقد خُص بهذا الاعراب للاهتمام به فباب مرفوعات الأسماء يبدأ بالفاعل ، ويتفرع عنه المبتدأ والخبر . ونائب الفاعل . وتابع المرفوع . وإسم كان . وخبر إن . كل ذلك في حكم ظاهر أو مقدر . أو مؤول - كالأسماء المؤولة - أو المبنية . أو المجرورة لفظاً المرفوعة - محلاً - .

قال : (والنصب علَمُ المفعولية) . أقول :

لمَّا كانت المفاعيل من «الفضلة» أي المذكورة بعد تمام ركني الجملة الذين عليهما المعوَّل فيها « وهما المخبر به والمخبر عنه » .

فالفضلة أكثر دوراناً في الكلام ، لذا أعطيت أخفَّ الحركات وهي الفتحة الظاهرة أو المقدرة . أو ما ينوب عنها .

وليس المراد بالفضلة ، جواز الاستغناء عنها في الكلام - كما قد يتوهم - . بل ما أشرنا إليه هو سبب هذه التسمية . وللمنصوبات الأسماء باب يبدأ بالمفاعيل . وما ألحق بها من أبواب المنادى . والتوابع المنصوبة والمبتدأ والخبر - مع ما يحدثه الناسخ فيهما . أو في أحدهما من النصب - .

والحال . والتمييز . والمستثنى . كل هذه المنصوبات ملحقة بالمفاعيل حكماً ومعنى من حيث كونها واقعة موقع الفضلة المذكورة .

قال : (والجر : عَلَمُ الاضافة) . أقول :

الجر . . له عدة أنواع - الأصل منها - نوعان : «الجر بالحروف» و «الجر بالاضافة» . أمَّا الجر بالمجاورة . والجر بالتبعية . فحملاً وتشبيها.

وكل من « النوعين الأصليين » يحمل معنى النسبة والالصاق . وهذا معنى منخفض معلُوٌ عليه وهو أضعف المعاني النِّسبِية ؛ ولمَّا كان الجر أضعف أوجه الاعراب أعطي الأضعفُ للأضعف ليتم التناسب بين المعرب وإعرابه . والله أعلم .

يقول أبو محمد - مؤلف هذا الكتاب - : إن هذا ظن واستنباط إذ لم أجد مَنْ ذكر هذا التعليل .

قال : (والفاعل : ما أسند إليه الفعل مُقَدَّماً عليه) . أقول :

قوله : ما أسند إليه الفعل » . ولم يقل : ما أخبر بالفعل عنه ؛ ليعم الجُمل الفعلية الخبرية منها والانشائية - والمحكية - . التي تحققت صادقة أو التي لم تحقق . . كاذبة . أو غيرها . ولم يقل : ما أوجد الفعلَ ؛ ليعم الفاعــل الذي لم يُحقق مضمون الفعل - الخبري . والطلبي - . فالتعبير « بالاسناد » أعم .

وبهذا تُرَدُّ دعوى بعض النحويين المتحذلقين « بنفي فعلية فعل الأمر بحجة عدم تحققه . . أو عدم وجود فاعل قام به » .

أمَّا زعم - الكوفيين - اقتطاع « الأمر » من « المضارع المذال على الطلب » وقولهم : إنَّ « إفْعَلْ » . . مُقْتَطَعٌ من «لِتَفْعَلْ».

فهذا . . مما لم تقم الحجة على صحته . وإن سلمنا به ؛ فلن يدل

على نفيهم فعاية « فعل الأمر . . وعد الأفعال . . أثنين » إنما يدل على ـ عدم أصالته ـ . بل هو فرع من « المضارع » . (١) .

كحمل النحويين ـ المبتدأ ـ في الرفع على « باب الفاعل » بسبب العمدة » فحمل الشيء على الشيء لا يدل على نفيه . فقولنا :

« أسكتْ » فعل وإن لم يتحقق مضمون الفعل ، أي وإن لم يسكت المخاطَب . وفاعله « مستتر . . أنتَ » بقرينة « الخطاب » . فما معنى زعم بعض الجهلاء .. أو المتجاهلين « المشككين » نفي وجود فاعل لهذا الفعل .. وعايه نفى وجود هذا الفعل مطلقاً . . وعدّها ـ ماضياً . ومضارعاً فقط ـ . فاين الاجماع ؟

أترى أن « أنتَ . أنتِ . أنتما . . الخ » كل هذه قد سقطت « في محبرته ولم تخرج منها » ؟!

ماذا يصنع « الدكتور » بـ « بعتُكَ . وهبتُكَ . وفقتُ . زَوَّجتُكَ . . الخ . من صيغ العقود وشبهها . » فكلها كما ترى أفعال ماضية .. ولم تقع بعدُ . وقولنا . . يقوم زيد غداً . وسوف يذهبُ علي بعد شهر إلى مكة المكرمة .

أنطرح هذه الأفعال ـ جميعاً ـ لعدم وقوعها . إن صح نفي كل هذه الأفعال . فأي فعل بقي في العربية ؟!

من قال بوجوب وقوع الفعل . أو وجوب صدق الجملة الفعلية؟.

أقاويل القصد منها التضليل . وخلق روح الشك . مع تحريف كلام المنحرفين من قدماء النحويين أمّا أمناء النحاة . . فانهم يبرأون إلى الله من هذه « المزخرفات المسمومة » . في ماضيهم . وحاضرهم . ولولا

---

(١) فالخلاف في مأخذه لا في فعليته .

تنزيه القلم واللسان ـ معاً ـ عن ذكر هؤلاء المتحذلقين المعجبين بـ « مَن ذا قالها » ؟ .

لصرحت باسم مَن عـــدَّ « الأفعال أثنين » نافياً ـ الأمر ـ لعدم تحققه . وعدم وجود فاعل حقيقةً له ؟!! .

لكنني أنبه كل حر غيور على دينه . وأمته العربية الكريمة الأصيلة.. ليفتحوا عيون بصائرهم وليسلطوا أنوار عقولهم على « كتاب مثالب العرب.. لأبي عبيدة معمر بن المثنى . . والحملة التي قادها زياد بن أبيه . . ضد العرب » .

« لأنه إبن أبيه . . فهو يشعر بالنقص لهذا السبب النفسي الخبيث». ونحاة عصرنا قد نهجوا نفس النهج ـ جهلاً . أو تجاهلاً ـ .

إلاَّ من قل منهم ـ ممن لا صوت له . كالمؤلف . . ونظرائه . . والناس في عصرنا . . ينظرون إلى « مَن قال » . . ولو كان مضللاً . لا إلى « ما قال » . . ولو كان ناصحاً أميناً . وهذا نهج مَن كُفَّ بصره وعمي قلبه .

وقد ذهب المطرزي . . كما ذهب كثير غيره : أن الفاعلية أصل المرفوعات جميعاً . فالفاعل . والمبتدأ والخبر . . تعمها الفاعلية . وقال آخرون :

إن المبتدأ والخبر ـ مستقلان عن باب الفاعلية ـ لفظـــاً وكذلك معنى ـ وسنذكر ذلك في باب المبتدأ ـ .

والفاعل نوعان :

« حقيقي » : وهو ما قام به الفعل « أو شبهه » نحو : صنع النجارُ الكرسيَّ . ويكون إسماً ظاهراً صريحاً « كالنجار » في المثال . ومضمراً - ظاهراً . أو مستتراً - نحو : « أطعنا ربنا . فرضي عنا » . فـ« نا ، ضمير ظاهر .. وهو ، ضمير مقدر » . ويكون إسماً مؤولاً نحو : « يعجبني أن أذهب إلى بيت أخي » . . أي يعجبني الذهابُ .

وتكون الجملة فاعلاً . . ولا يُسند إليها - إلاّ إذا صلحت للتأويل بالمفرد - .

و « مجازي » : وهو إسناد الفعل أو ما في حكمه لغير ما هو له نحو : مات زيد . وجرى الميزاب .

هذا إذا قصدنا « بالفاعل » المعنى اللغوي أي المُوجِد الحقيقي للفعل . أمَّا عند القصد الاصطلاحي - النحوي - . فالجميع حقيقي . . ولا مجاز مطلقاً . « إذا صح الاسناد » . وينوب عن « الفاعل » .

المفعول به - إن وجد في الجملة - . وإلاّ فالظرف « الزماني . والمكاني » . والجار والمجرور . ويقال للجميع نائب فاعل ويعطى حكمه المعنوي من تأنيث الفعل معه إن كان مؤنثاً . وملازمته الافراد إن كان مثنى أو جمعاً .

ولا يقال للفاعل فاعل . . إلاّ في حالة تَقَدُّم الفعل عليه وتأخره لفظاً عنه . وربما تقدم للضرورة . وأنكره المحققون - وهو الحق - .

أقول : يؤنث الفعل لتأنيث فاعله . أو نائبه في حالتين وجوباً

ـ على المشهور ـ . «الاولى» إن كان الفاعل حقيقي التأنيث متصلاً بالفعل وكذلك نائبه .

« الثانية » إن كان ضميراً عائداً على مؤنث « مطاقاً . . أي سواء كان ما يعود عليه الضمير حقيقي أو غير حقيقي التأنيث » . نحو : هند جاءت . والشمس طلعت .

« المبتدأ والخبر »

قال : (ومما ألحق به : المبتدأ والخبر) . أقول :

مما ألحق بالفاعل في الاعراب . . المبتدأ والخبر . وفي رافع المبتدأ أقوال . . منها : الابتداء ، وهو الاهتمام به وإفتتاح الجملة الاسمية به ـ في الأصل والرتبة . وفي رافع الخبر أقوال أيضاً منها : أنه الابتداء أيضاً. وقيل : الابتداء والمبتدأ معاً هما الرافعان له . وقيل : مترافعانِ . وفي تحديده أقوال :

منها : « هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية » . وتحديد آخر هو:

« الاسم الصريح أو المؤول المجرد عن العوامل اللفظية الناسخة لحكمه لفظاً أو لفظاً ومحلاً » والخبر « هو : الجزء الذي تم به مع المبتدأ فائدة الجملة الاسمية » .

وأكثر النحاة على : وجوب تعريف المبتدأ . إذ لا يصح الاخبار عن النكرة إلا إذا خُصت .

ومع شمول هذه العلة للفاعل إلاّ أنهم لم يشترطوا تعريفه ؛ لتقدم فعله عليه . والحق ما قاله نجم الأيمة :

إن النكرة إذا حصلت منها فائدة الكلام للسامع صحت مبتدأً وفاعلاً والمعرفة إن لم تحصل منها فائدة الكلام للسامع كانت لغواً . والجملة باطلة نحو : « وجوه يومئذ ناظرة » . و« كوكب انقضَ الساعةَ » فهذه نكرات غير مخصصة لكن الفائدة حاصلة منها . . فجاز التعبير وصحت الجملة. ونحو : « قام زيد » مع علم السامع به ، فهو لغو . فالاعتماد على جواز التنكير فيهما وعدمه . . حصول الفائدة وعدمها .

فذلك هو المقياس للجواز وعدمه . ونظير هذا قول إبن مالك في « ألفيته » . .

ولا يجوز الابتداء بالنكرة   ما لم تفد ـ كعند زيد نمره ـ .

قال : (ورافعهما . . الابتداء) أقول :

الذي ذكره . . هو المشهور عند البصريين . والذي يدلنا على صحة ما ذهب إليه البصريون : أن الابتداء من المعاني الاسمية والعوامل المعنوية ذات التأثير في الجمل الاسمية ومما هو مختص بها فقط .

فتعدي ـ هذا العامل المعنوي المختص ـ إلى معمولين . . أحدهما جزء متمم للآخر حيث هما مخبر عنه ومخبر به فلا منافاة في عمله فيهما معاً لِمَا بينهما من الترابط المعنوي .

وللمبتدأ والخبر أحكام منها :

الأصل تقدم المبتدأ وتأخر الخبر . وقد يتأخر المبتدأ وجوباً في مسائل منها :

إذا كان نكرة محضة والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : عندنا رجلٌ . وفي القفص طائرٌ . ومنها : أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على الخبر ، نحو : « في الدار صاحبها » .

إذ لو تأخر الخبر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . ومنها : أن يكون الخبر مما له الصدارة في الكلام . . كأسماء الشرط . والاستفهام.

« باب المنصوبات من الاسماء »

قال : (والمفعول) . أقول :

ـ هذا باب منصوبات الأسماء ـ . وأولها :

« المفعول » وعليه قيست بقية الأسماء المنصوبة . والمراد « المفعول به » وهو الذي يتميز به الفعل المتعدي من الفعل اللازم . إذ ليس لبقية المفاعيل تخصص بفعل دون آخر . فكل الأفعال ـ المتعدية . واللازمة ـ تنصبها كما سيجيء إن شاء الله تعالى .

قال : (ما أحدثه الفاعل . أو فعل به . أو فيه . أو له . أو معه) . أقول :

بعد أن أشار إلى ـ المفاعيل عموماً من حيث الحكم الواحد .. وهو النصب . شرع بذكر أنواعها وعددها . وقبـل الشروع في تفصيل ما ذكره نقول :

إن في الجملة الفعلية أو ما شابهها وقام مقام فعلها . . معنيان : « لفظي ومعنوي » . فالأول منه ما كان متصرفاً تاماً ومنه ما كان جامداً ناقصاً ، أو غير ناقص .

و « الثاني » أعني التأثير المعنوي : فمنه ما كان معناه منتقلاً مؤثراً في غيره ولفاعله قابلية التأثير والتأثر . وهذا هو الفعل المعتدي . وبعكسه اللازم.

فما أحدثه الفاعل : نحو . . « قمتُ قياماً » هو المفعول الحقيقي ،

وتتعدى إليه جميــع الأفعال ـ المتعدية واللازمة ـ ؛ ولذا سُمي المفعول المطلق وقيل في سبب التسمية . عدم تقييده بحرف جر . ومهما يكن فالمفعول المذكور . . هو ما أحدثه الفاعل . وليس غيره مثله .

ـ ونصبُ هذا النوع من المفاعيل لا يدل على انتقال معنى الفعل، ولا على قابلية فاعله على التأثير والتأثر كما قدمنا ، بل على إشتقاق الفعل فقط ـ .

لذا لا يوجد مثله مع الأفعال الجامدة جموداً مطلقاً ، فلا يقال : « ليْساً . ونعِمْاً . وبئْساً » . في « نِعم . وبِئس . وليس » ومـا أشبهها من الجوامد .

والمفعول به : هو الفارق بين الفعل المتعدي واللازم ، فما نصبه فمتعدٍ وما لم ينصبه فلازم . وهو الاسم الصريح أو المؤول . الظاهر أو المضمر . أو ما يحل محله من الجمل ، وشبهها . الذي وقع عليه فعل الفاعل ـ حقيقة أو تنزيلاً ـ . والمراد بالوقوع : حصول نِسبة التأثير والتأثر بين الفعل وفاعله من جهة .. وبين هذا المنصوب من جهة أخرى. فيدخل في هذا ، الوقوع المادي . والمعنوي . فيقال : كسرتُ الزجاجة. وحفظتُ القصيدة .

وأما المفعول فيه ، نحو قوله :

(خرجتُ يومَ الجمعة . وصليتُ أمامَ المسجد) أقول :

فهو نوعان : « ظرف زمان . وظرف مكان » وينصبهما الفعل المتعدي . واللازم معاً . والمفعول لأجله في قوله : (ضربتُه تأديباً) . فهذا أيضاً مما لا يختص به أحد الفعلين . ولتفصيل بحث المفاعيل نقول :

قال . . (ويسمى المنصوب في المثال الأول : المفعول المطلق ؛

لكونه غير مقيد بالجار) أقول : أرى ـ كما قدمنا الاشارة إليه ـ أن السبب في هذه التسمية تعدي جميع الأفعال إليه ونصبها إيَّاه . وأمَّا عدم تقييده بالجار ـ وإن صح هذا سبباً للتسمية ـ لكنه ليس كافياً في بيان علتها.

أقول : المفعول المطلق ، هو المفعول الحقيقي ؛ لأنه خاضع لتأثير الفاعل وشبهه بالفعل من حيث الهيئة فحروفه حروف الفعل ـ غالباً ـ وترتيبه ترتيبها ـ غالباً ـ وليس شيء من المفاعيل كذلك . ويذكر في الجملة : لبيان نوع فعله . أو عدده . أو لتأكيده . وليس شيء من المفاعيل ما هو كذلك ـ أصالة ـ . وينوب عنه : الضمير العائد عليه . وما كان وصفاً له . ومرادفه . وعدده من غير لفظ الفعل . وآلته . وأشياء أخرى في الكتب المطولة .

قال : (والثاني المفعول به) . أقول : وهو ما فَعَلَ به الفاعلُ: فضربتُ زيداً ـ مثلاً ـ معناه . أنني فعلتُ ضَرْبَ زيدٍ ، أي الواقع على زيد بسببي وزيد ليس من موجوداتي إنما ضَرْبُ زيدٍ من موجوداتي إذ لم يكن مضروباً فكان كذلك بسببي ، ففعلي أنا . . هو الضرب الذي فعلته به .

ولا يبعد أن الكلي الطبعي ، هو المفعول الحقيقي أي المعنى المصدري العام . . المسمى المفعول المطلق ؛ وحيث لا وجود له في الخارج إلاّ بوجود أفراده كان ما وقع عليه وتأثر به ـ في الخارج ـ مفعولا به .

أي الذي تلبس بما فعله الفاعل من حدث نفياً أو إثباتاً .. تحقيقاً أو تقديراً وتنزيلاً . فتأمل .

والخلاصة : الفاعل في الفعل المتعدي ، إذا فَعَلَ ما كان فيمقدوره أن يفعله ـ حقيقةً أو تنزيلاً ـ أو أن ينقله من المعاني القابلة للانتقال

والسريان على إسم مذكور معه في الجملة مقدماً عليه أو مؤخراً عنه ، فذلك الاسم يكون منصوباً لفظاً أو تقديراً أو محلاً . . ويسمى المفعول به.

قال : (وفي الثالث . والرابع : المفعول فيه ، وهو الظرف الزماني والمكاني) . أقول : كل ما دل على الزمان وهو صالح للنصب على الظرفية . وكذلك كل ما دل على المكان وهو صالح للنصب على الظرفية، فهو مفعول فيه .

وليس كل ظرف « منهما » مفعولاً فيه . فالنسبة بين الظرفين .. المفعول فيه والظرف الذي ليس مفعولاً فيه : العموم والخصوص من مطلق . فكل مفعول فيه « ظرف زمان . أو مكان » ولا عكس .

قال : (والخامس : المفعول له .) . أقول :

ويسمى المفعول لأجله . وهو المذكور سبباً وعلةً لحصول الفعل . ويكون منصوباً لفظاً . أو مجروراً لفظاً منصوباً محلاً . وهو الذي يصلح جواباً لسؤآل . . « لماذا » ؟.

والمشهور . . إشتراط المصدرية فيه ؛ إذ الباعث الحدث لا الذات.. أي أنه سبب لحدث لا لذات والاحداث لا تُعلل إلاّ بمثلها . وشرطُه أن يكون مُعَلِّلاً . بخلاف المصادر التي لا تفيد التعليل . . فانها ليست منه . بل من المفعول المطلق ، نحو قَعَدَ جلوساً . ورَجَعَ القهقرى . والغالب عليه : أن يكونَ من أفعال النفس « لا الحواس الظاهرة » . . وليس هذا شرطاً فيه - كما قال بعضهم - . وشرطه أيضاً : أن يكون مشاركاً لعامله في الوقت . والفاعل - معاً - . فان إختلف معه في أحدهما جُرَّ باللام . ونفى هذا الشرطَ .. سيبويه والمتقدمونَ . أقول : الشواهد الفصيحة مؤيدة لهم . فيجوز عندهم : أكرمتُك اليوم طمعاً في معروفكَ

غداً . وجئتُ حذر زيد . فالأول ـ في الزمان ـ والثاني ـ في الفاعل ـ .
ومما إختلف فيه الفاعل قوله تعالى : « يُريكم البرقَ خوفاً وطمعاً »
فالاراءة من الله تعالى . والخوف والطمع من الخلق .

قال : (والسادس : المفعول معه) . أقول :

هو المسبوق بواو تدل على المصاحبة « الحقيقية أو المجازية » .

وهي التي يمتنع كونها للعطف إمتناعاً معنويا . نحو : سرتُ والنِّيل .
وللواو حالات متعددة منها : وجوب كونها للعطف ، كما لو دل الفعل على المشاركة ، نحو : تخاصم زيد وعمرو . ولا تنحصر صيغة «تَفَاعَلَ» في الدلالة على المشاركة . بل تكون لها ولغيرها . فتأمل ذلك . ومنها : كونها للحال ، نحو : سرتُ والشمس طالعة ، وتعرف بدلالتها على هيئة الفاعل . أو المفعول به . وفي ناصبه أقوال . . منها : أنه الفعل أو شبهه . ومنها : أنه الواو . وفيه أقوال أخرى . ولا يجوز أن يتقدم المفعول معه على عامله ـ باتفاق ـ .

« الحال »

قال : : (ومما ألحقَ به : الحال . وهي بيان هيئة الفاعل . أو المفعول به) . أقول :

الضمير في « به » يعود إلى المفعول . فهو أصل الفضلة في النصب وبه ألحقت المنصوبات كافة . والحال ملحقة «بالمفعول به» في : الفضلية وحدوث النصب عن عامل . . وهو الفعل أو شبهه . وحَدُّها : إسم صريح أو مؤول . أو جملة تحل محله ، ولابد لها من رابط . منصوب

لفظاً . أو تقديراً . أو محلاً . « نكرة . . صريحة . . أو مؤولة » . « صفة » . فضلة .. أي بعد تمام ركني الجملة . وليس المراد بهذا الوصف جواز الاستغناء عنه كما قد يتوهم . يُذكر لبيان هيئة الفاعل . أو المفعول به ، في حالة وقوع الفعل منه ـ أي حالة الاسناد ـ . أو وقوعه عليه ـ أي تعلقه فيه ـ « أي حين تأثره بفعل الفاعل » . فقولنا : جاء زيد راكباً . . ليس الركوب وصفاً لزيد مطلقاً . بل في حالة المجيء المعين في الكلام . . ليس غير . يقول أبو محمد ـ مؤلف هذا الشرح ـ :

إن للحال أقساماً منها : كونها منتقلة ـ وهو الغالب ـ . والمراد به : جريان الوصف على الذات . وغير منتقلة ، وهذا قليل . «ومنها» أن تكونَ مفردة ـ وهو الغالب ـ . أو جملة مؤولة بالمفرد .

ومن شروط الحال : أن تكون نكرة ـ أو معرفة مؤولة بالنكرة . وأن تكون مشتقة ـ وهو الغالب ـ وقد تكون جامدة لفظاً مؤولة ـ بالمشتقة ـ . وقد لا تؤول .

والغالب : تقديم صاحبها عليها .

ولابد لها من عامل : وهو الفعل أو شبهه « وهو المشتق العامل عمله كاسم الفاعل ونحوه » والمصدر . وما في معنى الفعل : وهو الظرف والجار والمجرور . . لافتقارها إلى ما تتعلق به لذا صلحت للعمل بالحال إذ لابد لها من متعلَّق به ظاهراً . أو مقدراً . من فعل أو شبهه . وقولهم في تحديدها . « إنها صفة » . قد يَتَبادَرُ إلى الذهن . . عدم الفرق بينها وبين النعت . وهذا غير صحيح . فالنعت : وصف عام . والحال : وصف خاص . فقولنا : جاءني رجل عالم . . فـ « عالم » نعت لرجل وليس حالاً . وإن بيَّنَ هيئة الفاعل ـ هنا ـ . إذ هو كقولك : زيد

رجل عالم .

أي لا علاقة « لعالم » بزيد حالة المجيء فقط بل هو عالم على كل حالٍ . وهذا هو الفرق بين الحال والنعت . فالوصف في الحال لصاحبها محدود بهيئة يدل عليها الكلام . والنعت وصف مطلق . فكل حال وصف . وليس كل وصف حال . فتأمل .

ولا يكون صاحبها إلا معرفة « غالباً » وقد يكون نكرة ، وحينئذ لابد من تخصيصه بوصف ، أو إضافة مخصِّصَة ، أو سبقه بنفي أو شبهه ، أو نهي أو إستفهام ؛ وذلك أن المُنَكَّرَ إذا سبقته هذه الأشياء كان مستغرقاً فلا يبقى فيه إبهام . وكذلك يجوز تنكير صاحبها إذا اشترك مع معرفة فيها نحو : جاء زيد ورجلٌ راكبينِ . ولجواز تنكيره مسوغات أخرى في ـ المطولات ـ .

الخلاصة : أقسام الحال .

« ١ » باعتبار المعنى . . منتقلة وهو الغالب . « ٢ » ولازمة .. وذلك واجب في ثلاث « الجامدة » غير المؤولة بالمشتق » نحو : هـذا مالُك ذهباً . و « المؤكدة » نحو : وَلّى مدبراً . و « التي دل عاملها على تجديد صاحبها » نحو : « وخلق الانسانُ ضعيفا » .

« ٢ » باعتبار قصد ذاتها إلى : « أ » مقصودة وهو الغالب . « ب » وموطئة . . وهي الجامدة الموصوفة نحو : « فتمثل لها بشراً سَوِيّاً » فانما ذكر بشراً توطئة لذكر سويا . « ٣ » وتنقسم بحسب الزمان إلى . .

« أ » مقارنة ـ وهو الغالب ـ . « ب » ومقدرة ـ وهي المستقبلة نحو : « أدخلوها خالدينَ » . « ج » ومحكية ـ وهي الماضي ـ نحو : جاء زيد أمس راكباً .

«٤» وبحسب التبيين . . والتوكيد إلى :

«أ» مبينة وهو الغالب ، وتسمى - مؤسسة أيضاً - ومؤكدة . . «لعاملها» . «ولصاحبها» «ولمضمون الجملة» وجميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلاّ «كان وأخواتها . وعسى» .

«التمييز»

قال : (والتمييز . . رفع الابهام عن الجملة نحو : طاب زيد نفساً . واشتعل الرأس شيباً) . أقول :

من أبواب منصوبات الأسماء . . باب التمييز . وهو ملحق بالمفعول في النصب .

وحدُّهُ بـ «رفع الابهام عن الجملة» غير صحيح . والذي ذكره إبن الحاجب في «كافيته» أقرب ، وإن كان فيه نقص أيضاً ، فقد قال فيها : «التمييز . ما رَفَعَ الابهام عن ذات مذكورة أو مقدرة» .

فتقييد المطرزي . . رفع الابهام عن الجملة قد يُخْرِجُ «تمييز المفرد» وتُقَوّى هذه الشبهة «بمثاليه» فهما من تمييز الجملة فقط . ولم يذكر في - تحديده غيرهما - .

أمّا تحديد إبن الحاجب . فهو وإن اشتمل على القسمين ، أي تمييز الجملة . وتمييز المفرد ، إلاّ أنه لا يمنع عن الاشتراك . فرفع الابهام يعم الحال . والنعت . وعطف البيان ؛ إذ ربما يُتَوَهَّمُ - من رفع الابهام عن الذات - الاطلاق ، أي حقيقة الذات وهيئتها ، وليس كذلك التمييز . فلو قال . عن حقيقة الذات تَسَلمَ من هذا الاشكال المُسَبَّب

لاشتراك ـ ما ذكرناه ـ مع التمييز . . . حد تعبيره . فنقول :

لابد من تنكير التمييز ليتحقق الغرض المطلوب منه ، أعني إزالة الابهام عن الذات أمّا تمييز النسبة « ويقال له : تمييز الجملة أيضاً » فكالمثالين اللذين ذكرهما . . فـ « نفساً . . ميَّزَ ؛ الطِّيب المنسوبَ إلى زيد » فان الطيب يَحتَمِلُ أنواعاً متعددة . . كطيب النَّسَب . والعادات . والأخلاقِ . وغير ذلك . فكلمة « نفس » حددت هذه النسبة ووضحتها . وكذلك «شيباً» في المثال الثاني المتقدم . إذ الاشتعال يحتمل عدة أنواع .

وأمّا تمييز المفرد :

فأربعة أشياء . . « تمييز العدد » . وتمييز الكيل » . و « تمييز الوزن » . و « تمييز المساحة » . وقد تقدم : أن الحال يغلب عليها الاشتقاق . ويغلب على التمييز الجمود . ويجوز تعدد الحال . ولا يجوز تعدد التمييز ـ على الأشهَرِ ـ . والحال : تُذكَرُ لبيان صفة ما . في صاحبها . والتمييز يُذكَرُ لبيان ذات المُمَيَّز نفسِهِ ، مفرداً كان أم نِسبةً .

ولا يجوز تقدم الحال على صاحبها ـ غالباً ـ . ولا يجوز تقدم التمييز ـ إختياراً ـ على عامله . وقيل في سبب عدم جواز تقدمه أقوال منها : ما إختاره نجم الأئمة الشيخ الرضي . . أن التمييز موصوف بعامله صفة له ـ في أصل الكلام ـ . « فراقود » في قولهم : « عندي راقود خلاً » هو صفة للتمييز وأصل الكلام : « عندي خَلٌ راقودٌ » . فلما قُصِدَ بالتمييز إزالة الابهام عن الذات « خُولِفَ فيه القاعدة » فمنعوا تقديمه على عامله . وقيل : لأنه فاعل في الأصل ؛ فلا يجوز تقديمه لعدم جواز

تقدم الفاعل على فعله . وقيل : إن التمييزَ مُفَسِّر - للمميِّزِ المتقدم . ولا يجوز تقديم المفَسِّرِ على المُفَسَّرِ . . وهذا أجدر بالقبول .

« مجرورات الأسماء »

قال : (والاضافة : نسبة شيء إلى شيء) . أقول :

هذا باب مجرورات الأسماء . وبدأه بالاضافة لانها أصل في إلصاق شيء بشيء . والالصاق : هو ربط بين إسمين . فان كان بواسطة ظاهرة .. فهو الجر بالحرف . وإن كان بواسطة مقدرة ، فهو الاضافة . والاضافة لغة : الامالة ، يقال : ضافت الشمسُ للغروب . . مالَتْ .

وفي الاصطلاح . . قال في « همع الهوامع » :

هي « نسبة تقييدية بين إسمين توجب لثانيهما الجر »

قال (وذلك على ضربين : إضافة فعل أو ما في معناه إلى إسم .. وذلك لا يكون إلاّ بواسطة حرف الجر ، نحو : زيد في الدار) . أقول:

إن مرادهُ بـ « إضافة الفعل » المعنى اللغوي للاضافة . . وهو يعني به تعدي الفعل اللازم إلى الاسم ؛ ليكون قريب الشبه بالمفعول به وهذا من معاني الالصاق - المتقدم ذكره - فهو كالاسناد أو بينهما « العموم والخصوص من مطلق » فكل إسناد إلصاق ولا عكس .

وقوله : « أو ما في معناه . . ومثاله بالجملة الاسمية » يدل على الاسناد . وربما قصد جريان الفعل أو ما في معناه من إسم الفاعل ونحوه الظاهر أو المقدر على الاسم المجرور بواسطة حرف الجر . وهذا ليس من الاضافة النحوية الاصطلاحية . بل هو الالصاق المشار إليه .

قال . (والثاني) : إضافة إسم إلى إسم ، وذلك أن تجمع بينهما فتجر الثاني منهما بالأول) . أقول : الاضافة الاصطلاحية « من خواص الاسماء فقط » وهي نوعان :

« لفظية » . و « معنوية » . فالأولى : إضافة الصفات العاملة عمل الفعل إلى معمولاتها . فهذه وإن أثَّرَتْ بالاسم الثاني جراً إلاَّ أن المعاني المكتَسَبَة من الفعل قائمة معها ، وسميت لفظية ؛ للأثر اللفظي المحض ، وهو التخفيف والاختصار . وفائدتها التخصيص « غالباً » لا التعريف .

أمَّا المعنوية : فهي التي يكتسب « المضاف » من المضاف إليه . التعريف . وفي سبب جر الاسم الثاني أقوال : منها : أن الثاني وهو المضاف إليه مجرور بالأول . . وهو الاسم المضاف . وينسب هذا القول إلى سيبويه . ومنها: أن الثاني مجرور بحرف جر مقدر . ومنها : أن الثاني مجرور - بالاضافة المعنوية - . ولما كان الاسم لا يختص بعمل الجر . وقد إعترف سيبويه بأن العرب قد أنابت الاسم الأول مناب الحرف المحذوف إختصاراً . . فان جر الثاني بتقدير حرف جر محذوف يكون قولاً وسطاً . فالأولى قبوله .

قال : (وتسقط التنوينَ . ونونَي المثنى والجمع من الأول . فتقول : غلام زيد . وصاحبك . وصاحبو قومك) أقول :

إن كل ما ذكره يجري في الاضافتين . . اللفظية . والمعنوية . وإنما سقط التنوين من المضاف لنقصه واحتياجه إلى المضاف إليه « حاجة لفظية . أو معنوية » إمَّا ليكتسب منه تعريفا - في المعنوية - . أو تخصيصاً وتخفيفاً في - اللفظية - . والتنوين يدل على كمال الاسم وتمامه . والاسم تام ناقص لا يكون في آنٍ واحد . لذا منعوا إجتماع التنوين والاضافة في الاسم ؛ للتناقض الذي يحصل في جمع ما يدل على التمام مع ما يدل على

النقص والافتقار .

أمّا نونا التثنية والجمع ، فحذفها في هذا المقام تشبيهاً بالتنوين .

قال ويسُمَّى الأول مضافاً . والثاني مضافاً إليه ، وهو لا يكون الا مجووراً) .

أقول : في هذا المقام أقوال ثلاثة . أولها ما ذكره . وهو منسوب إلى سيبويه . وعليه الدليل : وهو أن الغالب فيما يستحق التعريف . أو يستحق التخفيف والاختصار . . هو الأول . و « الثاني من الأقوال » : إن الأول مضاف إليه والثاني مضاف .

و « القول الثالث » يجوز في كل من الاسمين . . أن يقال له مضافاً . أو مضافاً إليه .

قال السيوطي : ويجري هذا الخلاف في « المسند . والمسند إليه . ويجري في البدل والمبدل منه » .

قال : (وهذه الاضافة تسمى معنوية . . وهي بمعنى اللام . أو بمعنى - مِنْ -) أقول : إن كان المضاف « مِلْكاً » للمضاف إليه حقيقة . أو تشبيها . أو تنزيلاً . وغيرهما من المعاني المجازية . . فهي بمعنى « اللام » نحو : غلام زيد . . فهذا من الأول . ونور الايمان كالشمس . . فهذا من الثاني . وسرج الدابة .. فهذا من الثالث . وقس عليه.

وبمعنى « مِنْ » للجنس . أو للتبعيض ، حقيقةً أو مجازاً ، نحو: خاتم حديدٍ فهذه بمعنى « مِن الجنسية » . و « عِلم اليقين) » . . بمعنى « من التبعيضية » وقد أنكر - هذا - جمع من النحاة ، وقال بعضُهم : هذا من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، وهي ممنوعة . وأعاده بعضهم إلى « اللام » .

أقول : إن كان التبعيض مما يقرب من الجنس حقيقةً . فلا مانع. وإن كان التبعيض فرديا فممنوع لوضوح إضافة الشيء إلى نفسه فيه حينئذ وحيث أن العلم جزء من اليقين - وهذا إلى الجنس أقرب - فاضافته بمعنى - مِنْ - . وإضافة بمعنى « في » :

ولم يذكرها جماعة من النحويين . نحو : ماء الكوز . إذ لا شك في قصد الظرفية . فدعوى الاختصاص لا وجه لها .

قال : (وحكمها تعريف المضاف . ولهذا لا يجوز فيه الألف واللام فلا يقال : الغلام زيدٍ) .

أقول : هذا حكم الاضافة المعنوية . وعدم جواز دخول « أداة التعريف - على المضاف » معها ؛ لعدم جواز اجتماع مُعَرِّفَيْنِ على مُعَرَّفٍ واحد . فالاضافة المعنوية سبب من أسباب التعريف . و « أل » سبب أيضاً . فتكرار السببِ يُسبب ثقلاً في الاسمين المُنزلينِ منزلة الاسم الواحد . من أجل هذا : أجمعوا على منع « أل » المُعَرِّفَةِ من الدخول على المضاف إضافة معنوية . وأجازوه في الاضافة اللفظية - في بعض الأحوال - . وفي توضيح هذا .

قال : (وأمّا اللفظية : فهي إضافة الصفة إلى فاعلها أو مفعولها. وحكمها التخفيف لا التعريف ، ولهذا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام نحو : الحسنُ الوجهِ . والضاربُ الرجلِ . وفي التنزيل : والمقيمي الصلاة) . أقول :

المراد بالتخفيف : سَرَيان معنى المشتق إلى معموله . أو فاعله - دون فصلٍ - .

ولمّا كانت أداة التعريف لا تتعارض مع التخفيف المطلوب في هذه

الاضافة أجازوه معها .

« فائدة »

ما لا يمكن تنكيره من المعارف « كالمضمرات . وأسماء الاشارة . والأسماء الموصولة فلا يجوز تعريفه . أمَّا الأعلام فالقياس يمنع إضافتها . اولا الورود عن العرب . فاذا أضيف العَلَمُ سُلِبَ تعريف العلميــة وأعطي تعريف الاضافة . والأسماء مع الاضافة أقسام :

« الأول » ما يلزم الاضافة . ولا يكاد يفارقها . . وذلك ظروف نحو : الجهات الست . وتِلقاء . وتُجاه . وظروف أخرى .

وغير ظروف نحو : « مثل . وشِبه . وغير . وبعض . وكل » . وغير ذلك .

« الثاني » : ما لا يضاف أصلاً . . كمذومنذ ـ إذا ويليهما مرفوع أو فعل ـ . والمضمرات . والاشارة . والموصولات « سوى . . أي » . وأسماء الأفعال . وكم . وكأين .

« والثالث » ما يضاف ويفرد وهو الغالب .

« فصل التوابع »

قال : (التوابع) . أقول :

عرفها إبن مالك في كتابه ـ التسهيل ـ بقوله : « التابع : هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه » ـ ويغلب على التابع أن يتبع المتبوع

بأربعة من عشرة ، وهي : التعريف . والتنكير . والافراد . والتثنية . والجمع . والتذكير . والتأنيث . والرفع . والنصب . والجر .

قال : (وهي خمسة : التوكيد) . أقول :

التوكيد . والتأكيد . . قسمان : لفظي ، وهو تكرار المؤكَّد ـ كما مثل له بقوله : « نحو : جاءني زيد زيد » . وأخاك أخاك .

ومعنوي : وهو بألفاظ مخصوصة هي : « كل . ونفس . وعين وأجمع . وأكتع . وأبتع . وأبصع . وجمعاء . وجُمَع . وكافة . وقاطبة . وعامة . وجميع . وكِلاَ . وكلِتا » . وهذان القسمان يتبعان المؤكد في إعرابه . وعامله . والغالب مطابقتها للمؤكد . ولا يجوز تأكيد الضمير المرفوع المتصل ـ بالنفس والعين ـ إلاَّ بعد تأكيده بضمير منفصل فلا يقال : خرجتُ نفسي أو عيني . بل يقال خرجتُ أنا نفسي أو عيني . ولا تضاف « كافة » مطلقاً إتفاقاً . وفي « عامة . وقاطبة . . خلاف » والمختار ـ عندنا ـ منع إضافتها لدلالتها على عموم الجنس كما هي الحالة في « كافة » . وإضافتها تنافي عمومها . « فائدة » :

الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

« ١ » يوصف . ويؤكد . . كزيد والرجل . « ٢ » ويوصف ولا يؤكد ، كرجل . «٣» ويؤكد ولا يوصف كالمضمر .

« فائدة أخرى » : الفرق بين الصفة والتأكيد من خمسة أوجه :

«١» لا يصح حذف المؤكَّد . ويصح حذف الموصوف .

«٢» التوكيد المتعدد لا يُعطف بعضُه على بعض . والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض .

«٣» لا يجوز قطع ألفاظ التوكيد عن إعراب متبوعها والصفات

يجوز قطعها .

«٤» إن التوكيد يكون بالضمائر . . دون الصفات .

«٥» إن النكرات تؤكد بتكرار ألفاظها دون معاني ألفاظها . وتوصف وأخيراً : لا يجوز توكيد النكرة بلفظ من ألفاظ التوكيد ـ مطلقاً ـ سواء كانت عامة . . أم محدودة . خلافاً لمن أجاز توكيد المحدودة . وذلك .. لحصول التناقض . فالفاظ التأكيد معرفة فكيف تكون تأكيداً لنكرة .

وما ورد فمحمول على النعت . أو البدل أو الضرورة . ويجوز تأكيد المحذوف . ولا يجوز عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض مطلقاً .

قال : (الثاني : البدل . وهو أربعة .. بدل الكل من الكل) . أقول:

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة . ويتبع المبدل منه في الاعراب وقد يوافقه أو يخالفه في غيره . ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر . وما أوهم ذلك جعل توكيداً . ما لم يفد إضراباً . وهذا رأي إبن مالك في « التسهيل » وهو المشهور عنـــد الكوفيين . أمَّا البصريون : فالضمير المنفصل توكيد المتصل مهما اختلف محل إعرابه ، رفعاً أو نصباً أو جراً

أقول : البدل ، هو إصطلاح بصري . أمَّا الكوفيون ، فنقل عنهم الأخفش : أنهم يسمونه الترجمة والتبيين . وله أقسام :

« بدل الكلِّ من الكلِّ » . وتسميته « بالبدل المُطَابِقِ . أَوْلى» إذ الكُل : ما كان قابلاً المجزئية . وقد يجيء ـ هذا النوع من البدل ـ غير قابل لها . فتسميته ـ مطابقاً ـ أشمل .

وهذا القسم من البدل : هو ما اختلف لفظاً ـ في الغالب ـ مع المبدل منه . واتحد معنى . فالمبدل هو المبدل منه ـ حقيقة . أو إدعاءاً وتنزيلاً ـ كقوله تعالى : «لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة » . فهذا مما اتحد فيه المبدل

والمبدل منه ـ لفظاً ومعنى ـ. والثاني ، نحو : «قال علي أمير المؤمنين ـ ع ـ » فالثاني هو الأول معنى فقط .

قال (وبدل البعض من الكل) . أقول

وهو ما كان المُبْدَلُ جزءاً من المُبْدَل منه ـ جزئية حقيقية . أو تنزيلاً وإدعاءاً ـ ، نحو : مررت بالقوم ثلثيهم . فهـذا من البعضية الحقيقية . قال : (وبدل الاشتمال) أقول : وهو ما كانَ المبدل مُلابِساً للمبدل منه ـ حقيقة أو مجازاً ـ فهو خارج عنه أي ليس هو من حقيقة المبدل منه . ولا جزء من أجزائه أو جزئياته .

والملابسة : تعني إفتقار أحدهما إلى الآخر ـ عرفاً ـ . وربما عقلاً أيضاً . نحو : « سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ » . وفي التنزيل : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » . فالثوب لزيد . والقتال في الشهر الحرام . . والعلاقة هي المُلاَبَسةُ المذكورة . ولابد في البدل من ضمير يعود على المبدل منه ، ويطابقه في الافراد وتوابعه . وقد يحذف الضمير للعلم به . أو للضرورة . قال : (وبدل الغلط) . أقول : هذا ـ هو الرابع من الاربعة التي ذكرها أولاً ـ .

وهو ما أحدثه سبق اللسان ـ لا عن قصد . . وإلاّ كان توكيداً ـ.

قال : (وتبدل النكرة من المعرفة وعلى العكس . وشرط النكرة المبدلة . . أن تكون موصوفة) . أقول :

يبدل الاسم . والفعل . والجملة . . من مثله . وقد تبدل الجملة من المفرد ، بشرط إمكان تأويلها بمفرد . قال في « همع الهوامع » :

وبدل البداء . . نحو : مررت برجل . إمرأة . وهو ما كان بين الأول والثاني التباين لفظاً ومعنى . قال . . وأنكرهما « أي البداء .

والغلط » قوم من النحويين .

أقول : ولعل الحق مع مَنْ أنكرهما ـ لكلام طويل ـ .

قال : (الثالث : عطف البيان) . أقول :

العطف لغة : ثَنْيُ الشيء . وإصطلاحاً . . قسمان : بيان . ونسق « أو شركة » .

قال إبن مالك :

«العطف : إمَّا ذو بيانٍ أو نَسَقْ والغرض ـ الآن ـ بيان ما سبق

فذو البيان : تابع شِبهُ الصفة حقيقة القصد به منكشفة »

فخرج «بشبه الصفة» : النعتُ ؛ فان المشابه للشيء غير ذلك الشيء.

وخرج بذكر الايضاح والتخصيص : التوكيدُ . والنسقُ . والبدلُ.. فالأول :

إيضاح المعرفة ـ متفق عليه ـ . نحو : « أبو حفص عمر » . والثاني:

هو تخصيص النكرة . ونفاه جمهور البصريين . وأثبته الكوفيون . وجماعة منهم : أبو على الفارسي . وإبن جني والزمخشري . وإبن عصفور وإبن مالك . نحو : « أو كفارةٌ طعامُ مساكينَ » فهو عطف بيان عند الكوفيين . والمذكورين .

أمَّا البصريون : فيذهبون إلى البدلية ـ بدل كل من كل ـ . وهو الحق . محتجين : بأن البيان ، بيان كاسمه . والنكرة لا بيان فيها لأنها مجهولة وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في « أربعة من عشرة » . واحد من أوجه الاعراب . وواحـــد من الافراد ـ وفروعه ـ . وواحد من التذكير وفروعه . والتعريف . أمَّا التنكير ـ فكما تقدم ـ الخلاف فيه .

وسُمي هذا العطف بياناً . . لأنه تكرار للأول لزيادة البيان . وقيل

لأن أصله العطف فأصل « جاء أخوك زيدٌ » . « جاء أخوك وهو زيد » فحذف الحرف . والضمير ؛ وأقيم زيد مقامه ؛ ولذا لا يكون في غير الأسماء الظاهرة .

وحذف الحرف لوضوح المراد . . بسبب إتحاد الاسمين . قال في « همع الهوامع » : يأتي . . للتوضيح . والتخصيص . والتوكيد . ويختلف عن النعت . . بالجمود . . لفظاً . أو تأويلاً - قال : ولا يكون مضمراً - وفاقاً - ولا تابعاً لمضمر - على الأصح - لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق . ولا يكون جملة ولا تابعاً لها « إسمية أو فعلية » . وكل ما كان عطف بيان صلح أن يكون بدلاً . بخلاف العكس « لأن البدل لايشترط فيه التوافق . . في التعريف والتنكير . ولا الافراد وفرعيه » . « إلاّ إذا أفرد - مقروناً بأل . » .

قال : (الرابع العطف بالحرف : نحو جاء زيد وعمرو .. وحروفه تذكر في بابها) . أقول :

القسم الثاني من العطف . . وهو الرابع من التوابع . . عطف النسق . أي التابع لمتبوعه بحرف من حروف العطف . التي ذكر المطرزي .. أنها ستذكر في بابها «أي عند ذكر الحروف . وأنواعها» . ومثاله بزيد وعمرو معناه : عطف الظاهر على الظاهر . . وعطف كهذا مجمع على صحته . أمّا عطف الضمير فهاك ما تيسر :

يعطف على الظاهر . والضمير المنفصل - مرفوعاً كان أو منصوباً . والضمير المتصل المنصوب ، بلا شرط .

فالظاهر : كما تقدم . والضمير المرفوع المنفصل نحو : أنا وأنت قائمان . والمنفصل المنصوب نحو : إياك والأسدَ . وعلى الضمير المتصل

المنصوب نحو : « جمعناكم والأولين » .

ولا يَحسنُ العطف على الضمير المتصل المرفوع ، بارزاً كان أو مستتراً إلاّ بعد توكيده بالمنفصل - توكيداً لفظيا مرادفاً له - نحو : « لقد كنتم أنتم وآباؤكم » . ونحو : « أسكن أنت وزوجك الجنة » . أو بتوكيد معنوي نحو :

« ذُعِرتُم أجمعون ومَن يليكم »

أو بوجود فاصل - أي فاصل كان - نحو : « يدخلونها ومَن صَلُحَ ».

ويضعف العطف على هذا الضمير بدون ذلك . ولا يجوز العطف على الضمير المجرور ، إلاّ باعادة الجار - حرفاً أو غيره - وذلك هو الاضافة نحو : « فقال لها وللارض » . ونحو : « قالوا نعبد إلهك وإله آبائك » فانظر كيف أعيد سبب الجر . . وهو حرف في الأول . وإضافة في الثاني . وقال إبن مالك وغيره : هذا هو الأكثر .. وليس هو اللازم والصواب ما ذكرناه .

وأمّا قول إبن مالك في « ألفيته » :

« وليس عندي لازماً إذ قد أتى   في النظم والنثر الفصيح مثبتا »

أي قد جاء العطف - هنا - بلا تكرار حرف الجر . . ولا الاضافة.. محتجاً - هو ومن سبقه . أو لحقه - : بأن ذلك وارد في النظم والنثر الفصيح.

فنقول : ما أوهم مثل هذا فهو مؤول ؛ إذ ترك العطف هنا سبب للابهام ولا يرفع إلا بتكرار سبب الجر .

نقول ويعطف الفعل على الفعل . . بشرط إتحاد زمنيهما . ولا يشرط إتحاد نوعيهما .

ويطعف الماضي أو المضارع على الاسم المشبه له معنى ويجوز العكس.

وقد نقلنا - ما تقدم . . عن التوضيح على التصريح . . لابن هشام. والأزهري - مع إثبات ما نختاره فيه - من غير الكتاب المذكور - .

قال : (الخامس الصفة : وهي الاسم الدال على بعض أحوال الذات).

أقول :

وهي تتبع الموصوف في . . إعرابه . وإفراده وفروعه . وتعريفه وفرعه . وتذكيره وفرعه . إذا كانت فِعلاً له .

نقول رجُلٌ صالحٌ ورجلانِ صالحانِ . ورجال صالحونَ . ونساء صالحات . والرجل الصالح . والمرأة الصالحة . والرجال الصالحون . والنساء الصالحات . وقوله : « إذا كانت فعلاً له » إحترازاً عن وصف الشيء بفعل سببه ، كقولك : رجل حسن وجهه . وكريم آباؤه . ومؤدب خدامه . فان ذلك يتبعه في الاعراب . والتعريف . والتنكير فحسب ومنه قوله تعالى : «القرية الظالم أهلها» . ويُفهم من هذا أن الوصف نوعان:

« الوصف السببي » : وهو ما كان راجعاً إلى صفة في الذات . . نفياً أو إثباتاً . . سواء كانت من الأفعال الصادرة عنها أو الواقعة عليها مباشرة.

« والوصف الأجنبي » : وهو ما لم يكن من متعلقات الذات . بل راجع إليها بسبب ضمير - ونحوه - عائد إليها . فهذا هو الوصف الأجنبي . والأول مطابق للموصوف وتابع له في كل شيء . والثاني : في الاعراب . والتعريف . والتنكير فقط . وإطلاق الوصف عليه - مجاز - .

أقول : « المشتق » . . وصف عام . و « الوصف » مشتق بالمعنى الأخص .

فالأول « أعني المشتق بمفهومه العام » : صفة جارية على الذات - نفياً أو إثباتاً - . سواء تصرف لفظها . . أم لا .

والثاني : « الوصف بمفهومه الخاص » ولابد له من تصرف اللفظ وإشتقاقه . فلا وصف « في الاصطلاح النحوي » مطلقاً من « جامد لفظاً » . فالنسبة بين المشتق والوصف « على ما تقدم بيانه » : العموم والخصوص من مطلق . . فكل وصف نحوي مشتق . وبعض المشتق ليس بوصف نحوي .

« فصل »

قال : (وإعراب الفعل : على الرفع . والنصب . والجزم). أقول: الفعل المضارع هو المقصود «بالفعل المعرب» . وسُمي بهذا لمشابهته الاسم « أي إسم الفاعل » منه . « وألحق به بعض أنواع فعل الأمر » .

لا يقال : إذا كان إسم الفاعل منتزعاً من المضارع . . فكيف يُشَبَّهُ الأصلُ بالفرع ؟ .

نقول : التشابه اللفظي لا يدل على أن الفعل أصلٌ لهذا الاسم معنى . إذ مما لا شك فيه أن المعاني الاسمية لها الأسبقية على المعاني الفعلية . فالافعال - كل الأفعال - إنما هي أحداث موجودة بسبب المسميات ؛ فالأسبقية حتماً للاسم . وعليه : فان إعراب المضارع لهذا السبب فقط . ولمَّا كان للاسم أحوال ثلاثة من الأعراب كان المضارع كذلك . وخُص كل واحد منهما بما يميزه . فاختص الفعل بالجزم . والاسم بالجر .

أمَّا العلامات : فاثنتان مشتركتان ، وهما الضمة . والفتحة . وأثنتان مختصتان ، وهما . . الكسرة . والسكون . فخص الجر بالاسم . وعلامته الأصلية « الكسرة » . والجزم بالفعل . . وعلامته الأصلية « السكون » .

وفي سبب رفع المضارع خلاف :

فالبصريون يقولون : إن وقوعه موقع الاسم هو الرافع له ، أي جريانه على حركات وسكنات إسم الفاعل - منه - هو سبب إعرابه .

وقال إبن مالك في « التسهيل » تعريه عن الناصب والجازم هو سبب رفعه ، أي تجرده ، وهذا هو مذهب الفراء والكوفيين ، وجماعة من المتأخرين .

وسبب ثالث في رفعه : هو حروف المضارعة . وهذا بالاعراض أجدر ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه . والذي أراه مذهب البصريين :

إذ الأصل في الافعال البناء لثقل معانيها فَلازَمَ الأثقلُ الأثقلَ للتجانس . وشذ المضارع عن قسيميه باعرابه حين تجرده عن « نوني النسوة والتوكيد » ؛ وسبب شذوذه : وقوعه موقع الاسم ، أي مضارعته إسم الفاعل ؛ فعلة الاعراب أحرى أن تكون علة رفعه أيضاً ؛ إذ الرفع أبرز مواقع الاسم لاختصاصه بالفاعلية . فكذا ما شابهه . . وهو المضارع المرفوع . . إذ المُشَبَّهُ يأخذ أبرز صفات المُشَبَّهِ به . وما ذهبنا إليه هو إختيار المطرزي أيضاً .

قال : (فارتفاعه بالمعنى : وهو وقوعه موقع الاسم ، نحو : زيدٌ يَضْرِبُ) . ثم قال :

(وإنتصابه . وإنجزامه بالحروف وستذكر) . أقول :

المضارع المعرب يعرب بأربعـة أحرف فقط . عند البصريين . وبعشرة عند الكوفيين . والأول رأي المطرزي - وهو إختيارنا أيضاً - ؛ إذ كل ما ذكر من المضارع المنصوب فيما سوى الأربعة - التي سنذكرها - مؤول . أو للضرورة .

قال : (وأمّا يفعلان . وتفعلان . ويفعلون . وتفعلون . وتفعلين فثبوت النون علامة رفعها . وحذفها علامة نصبها وجزمها) . أقول :

هذه الأمثلة تسمى « الأفعال الخمسة » وهي كل فعـــل مضارع بالأصل « أو طلب بالتبعية » وُجِدَ فيه « ألف الأثنين ـ وهذا ضمير لها لا حرف كما يظن من لا بصيرة له ـ . أو واو الجماعة . أو ياء المخاطبة » فالمضارع يعرب بثبوتِ هذه النون ـ رفعاً ـ . وينصب ويجزم بحذفها .

ومثله المضارع المتصل بلام الأمر فان جزمه بحذفها . و « فعل الأمر . . نحو إفعلا . وإفعلوا . وإفعلي » فهو مبني على السكون . وعلامة بنائه حذف النون . وأمّا أوجه إستعمال الصيغ المذكورة ، فهي :

« يفعلان » للغائبينِ . والغائبتينِ . « وتفعلان » للمخاطَبينِ . والمخاطَبتينِ . « ويفعلون » للجماعة الذكور الغائبينَ . « وتفعلون » للمخاطَبين . « وتفعلين » للمخاطَبة .

« المبنيات »

قال : (والمبني : ما لزم آخره وجهاً واحداً) . أقول :

سُمي بناءاً ، للزومه حالة واحدة ـ تشبيهاً له بالبناء . . بناء البيوت من الطين وشبهه ـ . فشبه بها بالثبوت وعدم التغير .

والبناء : أصل في الحروف ـ بالاجماع ـ . وأصل في الأفعال « كل الأفعال » على مذهب البصريين . وأمّا الكوفيون : فقد أنكروا ـ هذا ـ . وليس لهم دليل يعول عليه . فالثقل فيها « مُجمع عليه بين النحويين » . وأنها أحداث صادرة عن الأسماء ، ومفتَقِرة إليها . . كذلك . فهي

أقل دوراناً في الكلام من الأسماء ، إذ لا يخلو كلام عن الاسم ، وقد يخلو عن الفعل . فهي في الأصل في غنى عن الاعراب لقلة ما يعتورها من المعاني المختلفة التي لا تتميز بدونه . والبناء في الأسماء فرع ـ بالاتفاق ـ. وإنما بُنِـي بعضُ الأسماءِ ؛ لشبهها بالحروف ـ على المشهور ـ . وقيل: لشبهها بالفعل . أو بالفعل والحرف معاً . والأول ـ مشهور البصريين ـ وهو المختار . إذ لا يُبنى إسم إلاَّ وفيه شبه بالحرف . وقد يبنى وليس فيه شبه بالفعل .

قال (وهو : جميع الحروف . وأكثر الأفعال . . وهو الماضي . والأمر ـ المخاطَب ـ . وبعض الأسماء ، نحو : كم . وكيف . وأين . وما أشبه الحروف كالذي والتي . ومَن . وما . في معنى الذي . أو تضمن معناه) . أقول :

بدأ بتعداد ـ أهم المبنياتِ ـ . قبل ذكر « أنواع البناء » . وفيما ذكر تصريح بأن السبب في بناء المعربات هو الشبه بالحرف . وفيما ذكر تلميح أيضاً : لأنواع الشبه . . ومَن . وكيف . وأينَ أسماء إستفهام . وسبب بنائها ، شبه الحرف بالتضمن ـ أي تضمن معنى الاستفهام ـ عن مجهول ـ .

فكم : إستفهام عن الكمية . ومَن : عن العاقل أو ما في حكمه . وما : عن غير العاقل وما في حكمه . وكيف : عن الحالة . وأينَ : عن المكان .

والذي وأخواته : بُنِـيَ بسبب إفتقاره إلى جملة الصلة . والعائد .

والشبه الوضعي : في الاسم الذي يقع على حرف واحد أو حرفين « غير محذوف منه » . . نحو : الضمائر المتصلة المرفوعة . أو ما ينوب

عن الفعل في العمل دون أن يتأثر بعامل . فهو عامل غير معمول فيه .

قال : (والبناء : لازم وعارض . فاللازم : ما ذكر . والعارض في نحو غلامي . . ولا رجلَ في الدار . ويازيدُ . وخمسة عشر - من الأسماء - . ومن الأفعال : المضارع إذا اتصل به ضمير المؤنث نحو : يفعلنَ . ونون التوكيد نحو : هل يفعلنَّ) . أقول : البناء نوعان . . أصلي وعارض :

فالأول : ما كان سببه المشابهة للحروف بواحد من أوجه الشبه . ولا يتغير آخره مطلقاً .

والثاني : ما لم يكن مشابها لها بواحد من الوجوه . وتَغَيَّرُهُ ممكن بعد زوال سبب البناء العارض . فمن البناء العارض - على رأي جمهور البصريين - . بل وغيرهم من المتأخرين . . « الأعداد غير المقصودة » نحو : واحدُ . أثنان . ثلاثةُ . الخ .

و « كل إسم لم يقصد به مسمى » نحو زيدُ . وعمرو . وخالدُ .

و « أسماء الحروف - على نحو الابهام . لأعلى نحو التعيين - » نحو : ألفُ . باءُ . تاءُ .

و « الحروف المفتتَحُ بها السور » نحو : حم . طس . كهيعص . . الخ .

فكل ما ذكر مبني ؛ لعدم السبب الموجب للاعراب . وهذا عارضٌ لِمَا ذُكر وليس أصـلاً فيه . فهو معرب بالامكان . مبني في اللفظ ؛ لعدم حدوث المعنى الموجب للاعراب فالرفع للفاعلية . وما ألحق بها . والنصب للمفولية وما ألحق بها . . الخ .

ومن البناء العارض أيضاً : « كسرةُ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم »

نحو : غلامِـي . ففي ذهاب الاضافة يعود الاسم إلى أصله .

ومن البناء العارض أيضاً ـ على الأصح ـ « كسرة إلتقاء الساكنين» في بعض مواضعها نحو : « لم يقمِ الولدُ ». ومنه : بناء الأعداد المركبة ففي فَكّ التركيب يعود العـدد إلى إعرابه . ومثله المركب مع ـ لا ـ النافية للجنس ، حيث رُكب الاسم معها تركيب العدد المركب . ومنه: المنادى ـ المفرد العَلَم ـ . ومنه : المضارع ، في حالة إتصال النونات الثلاثة به ففي حالة ذهاب تلك النونات يعود إلى الاعراب : لعودة شبهه بالاسم . وللبناء الأصلي أنواع أربعة :

البناء على السكون : ـ وهو أصل البناء ـ ؛ لأنه إنعدام الحركة . وهو في الاسم . والفعل . والحرف .

ثم البناء على الضم : وهو في الاسم . والفعل « ظاهراً ـ لا أصالة ـ». والحرف على قِلةٍ . والبناء على الكسر : وهو في الاسم . والحرف على قلة أيضاً . ولا يكون في الفعل ـ إلاّ للضرورة ـ إذ هو شبيه الجر .

« فائدة » قال السيوطي في « همع الهوامع » : يحد البناء بأنه . . ما جيء به لا لبيان مقتَضَى عاملٍ من حركة . أو حرف أو سكون . هذا على أن البناء لفظي . ويحد : بأنه لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً لا لشيء أحدث ذلك من العوامل . هذا على أن البناء معنوي .. كما إختاره المطرزي ـ كما ترى . . وهو الحق ـ .

ثم قال السيوطي أيضاً : وهو ينقسم . . إلى ظاهر ـ كَـمْ . وضَرَبَ ـ . وإلى مقدر ـ كهذا . ورِدْ ـ . ومحله : آخر الكلمة . ولا يكون فيما نزل منزلته .

« فصل »

قال : (الساكنان . . لا يجتمعان) . أقول لتعذر النطق بهما . ولا يختلف كون السكون أصلياً . أو عارضاً . ففي هذه الحالة . . لابد من حذف أحدهما . أو تحريكه . والكسرة هي الحركة الغالبة في حالة ـ إلتقاء الساكنين ـ .

ويكون الساكنان : إسماً . مع إسم . وحرفاً مع حرف . وفعلاً . . مع إسم . وحرف . وغير هذا . وقد تكون الحركة غير الكسرة عند تعذر الكسرة بسبب الثقل . نحو : قالتِ البنتُ . فتاء التأنيث ساكنة ـ بالاصالة ـ لأنها حرف وسُكنت للفرق بينها وبين تاء التأنيث المتحركة في الأسماء . وهمزة الوصل ساكنة ـ بالأصالة أيضاً ـ . ولا يمكن حذف أحدهما ـ لفظاً وخطاً ـ لاستلزام ذلك إرتكاب الغلط النحوي . ويتعذر تحريك الهمزة . فحركت ـ التاء ـ بالكسرة .

قال إبن الشجري ـ في أماليه ـ : والسبب في تحريك أحد الساكنين بالكسرة ـ غالباً ـ هو كونها أصلاً في هذا الموضع لسببين . . « أ » : إختصاص الاسم بالجر . وإختصاص الفعل بالجزم ؛ فلما أرادوا أن يحركوا المجزوم ـ لا لتقاء الساكنين ـ حركوه بالكسرة التي هي نظير الجزم . ولمَّا وجب هذا في السكون المسمى جزماً حملوا عليه السكون المسمى وقفاً « ب » إنهم لو حركوا المجزوم ـ لا لتقاء الساكنين ـ بالضم . أو الفتح « إلتبَسَتْ » حركتُه بالحركة الحادثة عن عامل . فلو قُلتَ : « لا يَخرجِ الغلامُ » أردتَ أن تنهاه عن الخروج ، ولم يكن في ذلك صدق ولا

كذب . ولو ضممتَ الجيم ؛ كان خبراً منفيّاً . واحتمل التصديق والتكذيب . فلولا الفرق بين هذين المعنيين باختلاف الحركة « إلتبَـسَ » النهي بالنفي .

أقول : وهذا قوي - عندي - ؛ إذ الحركات كافة إنما جيء بها في الكلام للتمييز بين المعاني المختلفة ورفع الالتباس . والحركتان « الضمة . والفتحة » لا تفيان بالمطلوب - غالباً - .

قال (والساكن إذا حرك حرك بكسر . أو حذف ، أي حذف الحرف الساكن . في نحو : قل الحقَّ . ومررتُ بغلامي الحسن . وجاءني غلاما القاضي . وصالحو القوم . وبصالحي القومِ . باسقاط الألف والواو والياء لفظاً لا خطا) . أقول : تقدم أن الكسرة هي الأصل في تحريك أحد الساكنين .

وأمَّا الطريقة الثانية للتخلص من إلتقاء الساكنين : فهي الحذف ، أي حذف أحدهما ما لم يستلزم لبساً . وذلك كما مَثَّلَ : بحذف ياء المتكلم « لفظاً فقط » حيث تلفظ الميم - مكسورة دون إظهار الياء في اللفظ - مع بقائها في الخط ، مدغمة بما بعدها . وهكذا « ألف الرفع في المثنى . وواو جمع المذكر ، وياؤه » .

قال (وكل كلمة إذا وقفت عليها أسكنت آخرها . إلاَّ ما كان منوناً فانك تبدل من تنوينه ألفاً حالة النصب ، نحو : رأيت زيداً) . أقول :

ذكر إبن مالك في « التسهيل » . والسيوطي في « همع الهوامع ».. أن الوقف على المتحرك يكون بأمور :

« أحدها » الوقف عليه بالسكون وهو الأصل .

« ثانيها » : الرَّوْمُ . . وهو إخفاء الصوتِ بالحركة . وقيل :

ضَعْفُ الصوتِ بالحركة من غير سكون . ويكون في الحركات كلها .

« ثالثها » الاشمام . . وهوَ الاشارة إلى الحركة دون صوتٍ ، فهو لا يُدْرَكُ الا بالرؤية وليس للسمع فيه حظ . وذُكر أنه مختص بالضمة - سواء كانت إعراباً أم بناءاً - .

« رابعها » التضعيف ، ويقال فيه التثقيل ، بأن تَجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه ، فيجتمع ساكنان فيحرك الثاني ويدغم فيه الأولُ . وقال بعضهم : التضعيف ، تشديد الحرفين في الوقف .

« خامسها » .. النقل ، بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله ، نحو : قام عَمُرو - بضم الميم - . ومررت ببِكر - بكسر الكاف .

وإذا كان آخر الموقوف عليه - تاء التأنيث في إسم - فالأفصح إبدالها في الوقف - هاءاً - إن تحرك ما قبلها لفظا . أو تقديراً . ونحو : « الفرات . والتابوت » فالوقف عليهما بالتاء . وقد شذ في لغة الوقف عليهما بالهاء . ويجب الوقف بالهاء على ما بقي منه حرف واحد من الأفعال.. فيقال : رِهْ . وعِهْ . وقِهْ . وما أشبه هذا . ولا يجوز الابتداء بساكن مطلقاً . فان أحتيج إليه جيء له بما يبتدأ به - متحركاً - . وإذا وُقِفَ على المقصور المنون نحو « عَصَىً » وُقِفَ عليه بالألف - إتفاقاً - . وأختُلِفَ في المنقوص المنون نحو : « قاضٍ » فمذهب سيبويه : حذف الياء . ومذهب يونس إثباتها . والسبب خفة الألف . وثقل الياء . لذا اتفقوا في بقاء الأولى . واختلفوا في بقاء الثانية .

أقول : تقدم الباب الأول من « ذيل المُغْرِبِ » وكان بحثاً للمقدمات وأتبعه بالباب الثاني . . بذكر ما يختص به الاسم . . وعقد فيه فصولاً

ـ فما تقدم منه في باب المقدمات . فاننا نتركه ـ ، ونذكر ما لم يتقدم. قال :

« الباب الثانى »

(في شيء من تصريف الأسماء)

« فصل » : « ممَّا يختص بالأسماء . . التَّثنية » « والجمع . . وهو على ضربين : مصحح . ومنكسر . » . وقد تقدم كل ذلك .

« فصل » : الاسم المفرد الذي يقع على الجمع فيميز بينه وبين واحده بالتاء ، غالباً في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة . أي إسم الجنس وقد تقدم أيضاً .

(والتصغير)

قال : (الاسم المعرب إذا صُغِّرَ : ضُمَّ أولُهُ وفُتِحَ ثانيه، وأُلحِقَ ياءاً ثالثةً ساكنةً ، نحو : فُعَيْل ، كفُلَيْسٍ . وفُعَيْعِل ، كدُرَيْهِمٍ ، وفُعَيْعيل كدُنَيْنِيرٍ) . أقول :

ذكر جماعة فوائد التصغير ـ على النحو التالي بيانه ـ منهم السيوطي في « همع الهوامع » . . وهي : « تحقير شأن الشيء . . المُصَغَّرِ ». « وتقليل ذاته أو كميته » . « وتقريب ، منزلته أو زمانه ومسافته » . « والعطف » .

وبعد : فالغالب كون المصغر معرباً . وقد يصغر بعض المبنيات ، منها - أكثر الموصولات . وبعض ما يشار به للمؤنث نحو « تا » . وما ركب تركيب المزج . وما ركب بـ « ويه » . ومبنيات أخرى . فالصحيح أن التصغير غالب في المعرب . وقد يكون في غيره .

ولا يكون التصغير في « الحرف » . ولا في « الفعل » مطلقاً ؛ لأن التصغير وصف في المعنى . والتصغير نوعان : «قياسي » . و «سماعي»:

فالأول : في الموازين الثلاثة التي ذكرها . والثاني : ما خرج عنها فما صح عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه . ومن الأول أيضاً : تصغير الترخيم ، ولا يخص الأعلام . ويصغر إسم الجمع . وجمع القلة . على لفظها . وإسم الجنس على لفظه أيضاً . وقيل . . لا . وما عدا ذلك من الجموع فيصغر مفردها - لا لفظها - أو يصغر على لفظ « القلة » . أو إلى جمع المذكر - السالم - . أو إلى ما فيه « ألف . وتاء » . وقد يكون للاسم تصغيران : قياسي . وشاذ ، نحو : صبية . « صُبَيَّة » قياسي ؛ لأنه جمع قلة وهذا يصغر على لفظه . « وأصيبية » شاذ . وقد جاءت أسماء مصغرة - لا مكبر لها - : نحو . . كميت . والثريا . وجُهينة . وبثينة وحُنين . ويرد كل محذوف إلى أصل موضعه في حالة التصغير . وكذلك في كثير من صيغ التكسير .

قال : (وقالوا : أُجَيْمَال . وحُبَيْلى . وحُميراء . وسُكيران) ثم قال أيضاً . (وجمع القلة . . يصغر على بنائه ، كأُجَيْمَالٍ . وجمع الكثرة : يرد إلى واحده ثم يُجمع جمع السلامة ، نحو : شويعر . ومسيجدات - في شعراء . ومساجد . وإن كان له جمع قلة رد إليه نحو . . غليمة .

وإن شئت غليمون . وتصغير الترخيم : نحو . . زهير وحريث في أزهر وحارث ـ وهو أن تحذف الزائدة) .

(التذكير والتأنيث)

قال : (علامة التأنيث في الأسماء المتمكنة : شيئان . . التاء التي تنقلب هاءاً في الوقف . والألف الزائدة . . المقصورة في حبلى وبشرى . أو الممدودة في حمراء وصحراء) .

أقول ومما اختص به الاسم أيضاً ـ دون قسيميه ـ : التذكير والتأنيث . والأصل في الاسماء هو التذكير . والتأنيث فرع ؛ لذا كان الأول غير محتاج إلى علامة . وكان الثاني محتاجاً إليها .

وهي : التاء المتحركة « للفرق بينها وبين الساكنة التي هي علامة في الفعل للدلالة على تأنيث الفاعل » . وتاء الاسماء تنقلب هاءاً في الوقف وهذا فرق ثانٍ بينهما . قال أبو حيان النحوي : لا يوجد في كلامهم ما أُنثَ بحرفين . . أي بعلامتين . وقال إبن مالك : الأكثر في «التاء» أن يجاء بها لتميز المؤنث من المذكر في الصفات ، كمسلم ومسلمة . ومجيؤها في الأسماء ـ غير الصفات ـ قليل ، كامرىء . . وإمرأة . وإنسان وإنسانة . ورجل ورجلة . وغلام وغلامة . ويكثر مجيؤها لتميز الواحد من الجنس ـ الذي لا يصنعه مخلوق ـ كتمر وتمرة . ونخل ونخلة وشجر وشجرة ويقل مجيؤها لتميز الجنس من الواحد ، نحو : كَمْأة ـ كثير ـ . وكَمْء ـ واحد ـ . وكذلك يقل مجيؤها لتميز الواحد من الجنس ـ الذي يصنعه المخلوق ـ نحو : جر . . وجرة . ولَبِن . . ولَبِنة . وقلنس وقلنسوة

وسفين وسفينة . وقد تكول «التاء» لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كَرَبَعَة . . وهو المعتدل من الرجال والنساء. وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بُهَمَة . . وهو الشجاع . وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه ، كنعجة وناقة . وقد تجيء للمبالغة . . كرجل راوية . ونَسَّابة . وقد يجاء بها معاقبة «لياء . . مفاعيل» كزنادقة . وجَحَاجِحَة فاذا جيء « بالياء » لم يجأ بها . . فالياء . والهاء : متعاقبان في هـذا النوع . وقد يجاء بها للدلالة على النسب ، كقولهم : أشعثي وأشاعثة . وأزرقي وأزارقة . ومهلبي ومهالبة . « ذكر ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث » : قال إبن يعيش : ألف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوةً ؛ لأنها تُبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه . ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير ، نحو : سكران وسكرى . وأحمر وحمراء . فَبُنْيَةُ كلٍ واحدٍ من المؤنث ـ هنا ـ غير بنية المذكر . وليست «التاء» كذلك، إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالةً على التأنيث نحو : قائم وقائمة . ويزيد ذلك عندك وضوحاً : أن ألف التأنيث إذا كانت رابعة ثبتت في التكسير نحو : حبلى وحبالى . وسكرى وسكارى . وليست « التاء » كذلك بل تحذف في التكسير ، نحو : طلحة وطلاح . وجفنة وجفان . ولاختلاطها بحروف الاسم إمتازت على التاء . فكان التأنيث بها عن علتين تمييزاً لهـا من التاء . ثم قال إبن يعيش : ولمَّا كان دخول « التاء » في الكلام كثيراً ، جاز حذفها ـ في باب الترخيم ـ وإن لم يكن ما هي فيه علماً . فالتاء تدخل الفعل نحو قامت هند . والاسم المذكر توكيداً ومبالغةً نحو : عَلامةً . ونسَّابة .

قال المطرزي : (والمذكر . . . والمؤنث . . كلاهما حقيقي . .

ولفظي . والأول : هو الخلقي كالرجل والمرأة . والثاني : نحو الثوب والعمامة . والحقيقي أقوى ؛ ولهذا أنث فعله تقدم أو تأخر . . نحو . . حسنت المرأة . . والمرأة حسنت . ولم يجز : حسن المرأة . وجاز . . حسن العمامة . وطلع الشمسُ . ولحاق العلامة للفرق بين المذكروالمؤنث)
أقول :

المذكر : ماله أنثى من جنسه . والمؤنث : ماله فرج من الحيوان - بالمعنى الأعم - . فما كان من الحيوان . . فمذكره حقيقي . ومؤنثه حقيقي . وما سواه مجازي . فهذه أربعة أصناف . وهناك صنف آخر ، وهو : المؤنث اللفظي وهو ملحق بالمجازي وذلك نحو : طلحة . ونظرائه مما هو مذكر في المعنى مؤنث في اللفظ لاشتماله على علامة التأنيث اللفظية وهي « التاء » . والأصل في التأنيث : الحقيقي . لحقته العلامة . أم لم تلحقه . واللفظي . وغير الحقيقي فرع يحتاج إلى السماع عن العرب بنص أيمة اللغة على تأنيثه . وليس وجود التاء فيه كافياً - لعده مؤنثاً - . بعدما تقدم من أوجه إستعمالات التاء في المعاني المختلفة . والمؤتلفة . أمَّا الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً . فله في إثبات - علامة التأنيث ، وجوباً . . أو جوازاً - عدة وجوه .. نذكرها كما يلي بيانه :

« أ » يجب تأنيث الفعل وإثبات العلامة فيما إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث غير مفصول عنه بفاصل يعتد به - فيجوز فصله بالا - . نحو : قامت هندٌ . وماقامت إلاَّ هند ولا يجوز غير هذا . ويجب التأنيث . وإثبات العلامة : إذا كان الفاعل ضميراً عائداً على مؤنث حقيقي . . أو مجازي - لا فرق بينهما - نحو : هند خرجتْ . والشمس طلعتْ - ولا يجوز غير هذا - .

« ب » يترجح التأنيث : إذا كان الفاعـــل ظاهراً متصلاً مجازي التأنيث . . نحو : طلعت الشمسُ . أو كان حقيقي التأنيث مفصولاً - بغير إلاَّ - . . نحو : قامت اليوم هند . و « مساوياً » : إن كان الفاعل جمـــعَ تكسير . . أو إسم جمع - لمذكر . . أو لمؤنث - نحو : قامت الزيود . وقام الزيود . وقالت الأعرابُ . وقال نسوةٌ . أو جمعاً « بالألف . . والتاء لمذكر نحو : جاءت . . وجاء - الطلحات - . بخلاف ما إذا كان لمؤنث نحو : جاءت الهندات « فالتاء واجبة » لسلامة الجمع أو إسم جنس لمؤنث : نحو : كثرت . . وكثر . . النخلُ . ومنه « نِعمت المرأة . ونعم المرأة هند » لأن المراد فيه الجنس على سبيل المبالغة في المدح . أو الذم « نحو : بئست المرأة . . هند » .

« فائدة »

إن من أشهر أوزان - ألف التأنيث المقصورة هو - « فُعْلَى » إسماً أو وصفاً أو مصدراً ، نحو : حُبْلَى وبُشْرَى . و « فَعْلَى » أنثى « فَعْلاَن » أي وصفاً نحو : سَكْرَى . أو مصدراً . . كدَعْوَى أو جمعاً كجَرْحَى . فان كان - إسماً - لم يتعين كون ألفه للتأنيث . . بل يصلح لها وللالحاق . . كأرْطَى . وعَلْقَى . «وفِعْلَى» كذِكْرَى - مصدراً - . أو جمعاً . . كظربى وحجلى . « وفُعَالَى » كحُبَارَى . . إسماً فقط . و « فُعَّلى » نحو : سُمَّهى . . للباطل . و « أفْعُلاَوى» نحو : أرْبُعَاوى لقعدة المتربع . و « فِعَّلى » سِبَّطْرَى . . لنوع من المشي . و « فُعُلَّى » نحو : حُذُرَّى - من الحذر - . وبُذُرَّى

ـ من التبذير ـ . وهناك صيغ أخرى تركناها لقلّتها .

قال : (ثم أُنّثَ الشخوصُ على تأويل الأنفس . والمؤنث في الصفات هو الأصل ، نحو : صالح وصالحة . وسكران وسكرى . وأحمر وحمراء . وأمّا حائض . وطالق . ومرضع . وناقة ضامر . . فعلى تأويل شخص . أو شيء) . أقول :

لا تلحقُ التاءُ ـ غالباً ـ صفة على : « مِفْعَال . أو مُفْعِل . أو مِفْعَل . أو مِفْعيل . أو فَعُول . . بمعنى فاعلٍ . أو فَعِيل . . بمعنى مفعولٍ ـ إلاّ أن يحذف موصوف فَعِيل فتلحقه ـ ولشبهه بِفَعِيل . . بمعنى فاعلٍ ، قد يحمل أحدُهما على الآخر في اللحاق وعدمه ـ .

وربما حُمِلَ على فَعيل ـ في عدم اللحاقِ ـ فُعَالٌ وفَعِيلٌ . وقد يذكر المؤنث ويؤنث المذكر ـ حملاً على المعنى ـ ومنه تأنيث المُخْبر عنه لتأنيث الخبر .

« فصل »

قال : (من الأسماء المؤنثة ، مالا علامة فيه . وهي أنواع . . منها : النَّفْسُ . والعين . والناب . واليد . والقَدَمُ . والساق . والعَقِبُ . والعضد . والكتف . واليمين . والشمال . والذراع . والكراع . والأصبع . والبنصر . والخنصر . والابهام . والضلع . والكبد . والكرش . والوِركُ والفخذ . والأست . والطباع . ـ ومنها ـ : القِدْرُ . والدار . والنار . والفأس . والكأس . والنعـل . والفهر . والسُّوق . والبئر . والحال . والعير . والأرض . والسماء . والشمس . والريح . . وأسماؤها ـ إلا

الإعصار - . والحرب . والقوس . والسراويل . والعروض . والذَّنُوبُ وموسى الحديد . والمنجنون . والمنجنيق . والعقرب . والأرنب . والعقاب والعناق . والرحل . والضبع . والأفعى . والعنكبوت) .

قال(ومما يذكر ويؤنث : الهدى . والنوى . والسُّرَى . والقفا . والعنق والعاتق . والابط . واللسان والسلطان - بمعنى الحجة - . والسلم . والسلاح ودرع الحديد . والسكين والدلو . والصاع . والسبيل . والطريق . والمنون . والفلك . والمسك . والحانوت . ومسقط الدار .) .

قال : (ومما ذُكِّرَ ، لكونه مخصوصاً بالرجال دون النساء : أمير . ووكيل . ووصي . وشاهد . ومُؤَذِّنٌ . « والألف » مذكر في عدد المؤنث وغيره ، بدليل : ثلاثة آلاف . ومن أنث جاز على تأويل الدرهم) . أقول : ذكر السيد الجليل العالم العامل نور الدين بن المحدث الكبير السيد نعمة الله الجزائري - طاب ثراهما - : في كتابه « فروق اللغات » قصيدةً لابن الحاجب النحوي المعروف . . فيها ما تقدم ذكره.. ولحصول الفرق من جهة . وسهولة حفظ المنظوم من جهة أخرى ؛ أثبتها لمزيد الفائدة :

نَفْسِي الفداءُ لسائل وافاني	بمسائل فاحت كغصن البانِ
أسماء تأنيث بغير علامة	هي يا فتى في عرفهم . . ضَربان:
قد كان منها ما يؤنث ثم ما	هو فيه خير . . باختلاف معان
أمَّا التي لابد من تأنيثها	ستون منها : العين . والأذنان .
والنفْس . ثم الدار . ثم الدلو من	أعدادها . والسن . والكتفان .
وجهنم . ثم السعير . وعقرب .	والأرض. ثم الأست . والعضدان
ثم الجحيم . ونارها . ثم العصا	والريح منها . واللظى . ويدان

والغَور . والفردوس . والفُلك التي ... تجري رهى في البحر .. « في القرآن »
وعروض شعرٍ والذراع وشعاب . . ... والمِلح . ثم الفأس . والورِكان
والقوس . ثم المنجنيق . وأرنب ... والخمر . ثم الشبر . والفخذان.
وكذاك في : ذَهَب . ومُهر . حكمهم ... أبداً وفي ضرب بكل : بَنَانِ .
والعين للينبوع . والدرع التي ... هي من حديد - فذاك - . والقدمان
وكذاك : في كبدٍ . وفي كرش . وفي ... سَفَر . ومنها : الحرب . والنعلان
وكذاك : في فَرَس . وكاس . ثم في ... أفعى . ومنها : الشمس . والعُقبان.
والعنكبوت تدب . والموسى معاً ... ثم اليمين . وأصبع الانسان .
والرحل منها : والسراويل التي ... في الرِّجل كانت زينةَ العريان .
وكذا الشمال : من الأنات ومثلها : ... ضبع . كذاك الكفُّ . والساقان.
أمّا الذي قد كنتَ فيه مخيَّراً ... هو كان سبعة عشر للتبيان :
السلم . ثم المسك . ثم القِدر في .. ... لغةٍ . ومثل : الحال . كل أوانِ .
والليث منها . والطريق وكالسُّرَى. ... ويقال في عنق . كذا : ولسانِ .
وكذاك أسماء السبيل . وكالضحى ... وكذا السلاح لقاتل طَعّانِ .
والحكم هذا . . في القفا أبداً . وفي ... رَحِمٍ . وفي السكين . والسلطان.
وقصيدتي تبقى وإني اكتسي . . ... ثوب الفناء . . وكل شيء فانِ .

(تنبيه)

قال إبن النحاس في « التعليقة » : أجمع النحاة على أن ما فيه « تاء التأنيث » . . يكون في الوصل - تاءاً - . وفي الوقف - هاءاً - على اللغة الفصحى . وإختلفوا : أيهما بدل من الأخرى .

فَذَهَبَ البصريون : إلى أن « التاء » هي الأصل ، وأن « الهاء » بدل عنها . وذَهَبَ الكوفيون : إلى عكس ذلك .

واستدل البصريون : بأن بعض العرب ـ تقول التاء في الوصل . والوقف ـ كقوله :

الله نجاك بكفي مُسْلِمَتْ من بعدما وبعدما وبعدمَتْ

وبأن لنا موضعاً قد ثبتت فيه « التاء للتأنيث » بالاجماع ، وهو في الفعل نحو : قامت . وقعدت . وليس لنا موضع قد ثبتت فيه «الهاء» .

أقول : لو كانت « الهاء » أصلاً في التأنيث . لجاءت في وصل الكلام . . ولجاءت مع غير الاسم الموقوف عليه . ولجاز أن تكون مؤثرة ـ لفظاً . ومعنى ـ . كما هو شأن التاء ـ في تأنيث الفعل . . لفظاً . والدلالة على تأنيث فاعله معنى ـ . ولم نجد الهاء قد أدت إلى ما أدت إليه التاء من التأثير اللفظي . والمعنوي ـ معاً ـ بل نجدها قد جاءت في مقام هو أشبه بمقام الضرورة . . فالوقف تنعدم فيه الحركات . وتكاد تنقطع فيه المعاني . المستوجبة للحركات .

(فائدة)

الأفعال كلها مُذَكَّرَةٌ . . مطلقاً . سواء كان ـ مصدرها ـ مذكراً أم مؤنثاً . وذلك لأنها ـ في الأصل ـ حَدَثٌ ـ . وهو مذكر على كل حال . من أجل هذا جاز الاخبار بها عن الاسم المذكر والمؤنث . بغض النظر ـ عمَّا اشتقت منه من مصدر ـ .

قال : (الأعداد تأنيثها على عكس تأنيث ما عليه أكثر الكلام .

فالتاء فيها . . علامة التذكير . وسقوطها علامة التأنيث . وذلك من الثلاثة إلى العشرة . تقول : ثلاثة رجال . وثلاث نسوة . وفي التنزيل : « في أربعة أيام وثلاث ليالٍ » .

وما قبل الثلاثة باق على القياس . تقول : واحد . وواحدة . واثنان واثنتان وإذا جاوزت العشرة ، أسقطت التاء من العشرة في المذكر . . وأثبتها في المؤنث . وكسرتَ الشين ، أو سكنتها . وما ضممت إلى العشرة باق على حاله - إلاّ الواحدة - . تقول : إحدى عشرة - في المؤنث - . وما في آخره الواو والنون : مستوٍ فيه المذكر والمؤنث نحو : العشرون إلى تسعين . وكذا : المائة . والألف . وقالوا : الأول . والأُولى . والثاني . والثانية . والعاشر والعاشرة . . فعادوا إلى أصـــل القياس - . والحادي عشر . والحادية عشر . والثاني عشر . والثانية عشر . والتاسع عشر . والتاسعةعشر . تبني الاسمين على الفتح - كما في أحد عشر -) .

وقال : (ولكون الأعداد مبهمة تحتاج إلى مميز : وهو على ضربين مجرور . . ومنصوب . فالمجرور ضربان : مجموع . ومفرد : فالمجموع مميز - الثلاثة إلى العشرة - ، وحقه أن يكون جمع قِلَّةٍ نحو : ثلاثة أَفْلُسٍ . وأربعة أَغْلِمَةٍ . إلاّ إذا لم يوجد - جمع قلة - ، نحو : ثلاثة شسوع . وعشرة رجال . وأمّا «ثلاثة قروءٍ» مع وجدان «الأقراء» فلكونه أكثر إستعمالاً . والمفرد : مميز المائة . والألف . . وما يتضاعف منها . والمنصوب :

مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين - ولا يكون إلاّ مفرداً - . وإن أردت التعريف : قلتَ فيما أضيف . . ثلاثة الأثواب . رمائة الدينار . وألف الدرهم . . . على تعريف الثاني . وفيما سواه . . الأحد عشر درهماً

والعشرونَ ديناراً . على تعريف الأول) . أقول :

بناءاً علي وضوح ـ ما ذكره ـ وكفايته في بيان المطلوب . . أعرضنا عن شرحه . والتعليق عليه . فأقول : لم يتعرض المطرزي : لكلمات تذكر ـ عادة ـ عند ذكر بحث العدد . وللفائدة نذكرها . . كما ذكرها إبن مالك في التسهيل ـ إختصاراً لما جاء فيه . . مع بيان ما يحتاج إلى بيان ـ :

« باب : كم . وكأَيِّنْ . وكذا » :

كَمْ : إسم لعدد مبهم ، فيفتقر إلى مميز . . لا يحذف إلا لدليل وهو إن أستفهم بها كمميز ـ عشرين وأخواته ـ . لكنَّ فصله ـ هنا ـ جائز في الاختيار . . و ـ هناك ـ في الاضطرار . وإن دخل عليها حرف جر فجره جائز بـ « من » مضمرة . . لا باضافتها إليه . ولا يكون مميزها جمعاً . وما أوهم ذلك ـ فحال ـ والمميز محذوف ، نحو : « كم لك شهوداً ؟ . فالتقدير : كم إنساناً لك شهوداً ؟ . وإن أخبر بـ « كم » قصداً للتكثير . . فمميزها كمميزٍ ـ عشرة ـ أو مائة « أي جمعاً مجروراً.. أو مفرداً مجروراً نحو : كم غِلْمَانٍ ملكتَ ! . وكم ثوبٍ أبليتَ ! . وهو مجرور باضافتها إليه . . لا بـ «من» محذوفة . وإن فُصِلَ نُصِبَ حملاً على الاستفهامية وربما نُصبَ غير مفصولٍ .

و « كم » تصدر على كل حال . . وتقع في حالتيها . . مبتدأ . ومفعولاً . ومضافاً إليها . وظرفاً . ومصدراً .

و « كأَيِّنْ . . وكذا . . » كمعنى : «كَمْ الخبرية» . ويقتضيان مميِّزاً منصوباً . والأكثر . . جره بـ « من » بعد « كأَيِّنْ » . وتنفرد عن « كذا » بلزوم التصدير . وأنها قد يستفهم بها . ويقال : « كَيْءٍ

وكَأَيٍّ وكَيَأْيٍ . وكَاءٍ » . وقلَّ ورود « كذا » مفرداً : أو مكرراً بلا واوٍ .

(فائدة)

إتفقت كم الاستفهامية . . وكم الخبرية بأمور . . منها :

أنهما إسمان . وأنهما مبنيان . وأنهما مفتقران إلى مُبَيِّنٍ . وأنهما لازمان للتصدير . وأنهما إسمان للعدد . وأنهما لا يتقدم عليهما عامل لفظي ـ إلاَّ المضاف . وحرف الجر ـ .

إختلفا بأمور منها : أن الاستفهامية بمنزلة عدد منون . والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين . وأن الاستفهامية تبين بالمفرد . والخبرية تبين بالجمع والمفرد . وأن مميز الاستفهامية منصوب . ومميز الخبرية مجرور . وأن الاستفهامية يحسن حذف مميزها . والخبرية لا يحسن حذف مميزها . وأن الاستفهامية يفصل بينها وبين مميزها ولا يحسن ذلك في الخبرية ـ إلا في الشعر ـ . وأن الاستفهامية إذا أبدل منها جيء مع البدل بالهمزه نحو « كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ » . ولا يفعل ذلك مع الخبرية ؛ لعدم دلالتها على الاستفهام نحو : « كم غلمانٍ عندي ثلاثونَ . . وأربعون . . وخمسون » !! . وأن الخبرية يعطف ـ بلا ـ عليها . . فيقال : كم مالك لا مائة ولا مائتان . وكم درهم عندي لا درهم ولا درهمان . ولا يجوز في الاستفهامية . قال إبن هشام : ويفترقان . . بأمور : « أحدها » أن الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب . بخلافه مع الاستفهامية . «الثاني» أن المتكلم ـ بالخبرية ـ لا يستدعي من مخاطبه جواباً . وبالاستفهامية

يستدعي ذلك . وثلاثة مما تقدم .

في بيان (النسبة)

قال : (إذا نسبتَ إلى إسم . . زدتَ في آخره ياءاً مشددةً مكسوراً ما قبلها) . أقول : مما اختص به الاسم ـ أيضاً ـ النسبة . والنسب :

جعلُ حرف الاعراب من الاسم المنسوب ياءاً مشددةً . . ويكسر لأجلها ما قبلها . . تشبيهاً لها ـ بياء الاضافة ـ . وتلحق الاسم المنسوب تغييرات منها :

كسر الحرف المتصل بالياء المذكورة . وإنتقال الاعراب إليها وهذان التغييران لفظيان . وصيرورته إسماً لِمَا لم يكن له ـ قبل النسبة ـ . وهذا تغيير معنوي .

ورفعه لِمَا بعــده على الفاعلية ـ كالصفة المشبهة ـ نحو : مررتُ برجل قرشي أبوه ، كأنك قلتَ : منتسِبٌ إلى قريش أبوه . وهذا تغيير ـ حُـكمي ـ . ويطرد ـ هذا ـ فيه . . وإن لم يكن مشتقاً . وإن لم يرفع «الظاهر» رفع الضمير المستتر فيه . كما يرفعه إسم الفاعل في المشتق.

قال : (وذلك على ضربين : حقيقي ، كهاشمي . وبصري . ولفظي نحو كرسي . وجودي . وتغييرات ـ هذا الباب ـ كثيرة ، وهي على ضربين : قياسي . وشاذ .

فالأول : حذف تاء التأنيث . ونوني التثنية والجمع ، كبصري . وكوفي . وقنسري . ونصيبي . وعلى ذا . . السجدة الصلاتية . والأموال الزكاتية . والحروف الشفتية . . كلها لحن . وأمَّا التاء المبدلة من الواو في

نحو بنت وأخت ففيها مذهبان : إبقاؤها على حالها . والثاني الحذف والرجوع إلى الأصل ، تقول : بنتي وأختي . وبَنَوي وأخوي . وعلى ذا . . قول الفقهاء . . الأختية ، صحيح . وأمّا قولهم : عِلْمٌ ذَاتِي . وقدرة ذاتية ، فقد ذكر في ـ باب الذال ـ «١») . أقول :

قال سيبويه في « الكتاب » : « هذا باب الاضافة . . وهو باب النسبة » . وقال المبرد في « المقتضب » : « هذا باب الاضافة . . وهو باب النسب » . وقد جاءت هاتان التسميتان ـ في كتب نحوية كثيرة أخرى ـ . ولعل السبب هو ما في تركيب ياء «النسبة» مع الاسم المنسوب من شبه ـ بالمضاف والمضاف إليه ـ ، من حيث : الاختصار ، فقولنا . بصري أوجز . . من قولنا . . هو من أهل البصرة . ومن حيث التخصيص فقولنا : رجل بصري تخصيص للنكرة . . وإن لم يكن مباشراً . وله حيثيات أخرى تبرر إطلاق ـ هذه الصفة . . أعني تسميته . باب الاضافة ـ أي باب . . النسب . قال في « المقتضب » : إعلم أنك إذا نسبتَ رجلاً إلى حي . أو بلد . أو غير ذلك . وقال سيبويه : « إذا أضفت رجلاً إلى رجل ، فجعلته من آل ذلك الرجل » . ألحقتَ الاسم الذي نسبته إليه ـ ياءً شديدةً ـ ولم تخففها : لئلا يلتبس ـ بياء الاضافة ـ التي هي إسم المتكلم ، وذلك قولك : هذا رجل قَيْسِيٌّ وبَكْرِيٌّ . وكذلك كل ما نسبته إليه . يقول أبو محمد ـ مؤلف هذا الشرح ـ :

---

(١) جاء في الباب المذكور . من كتابه المغرب قوله : « ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث ، فقالوا : الصفت الذاتية . وإستعملوها إستعمال ـ النفس والشيء ـ » . ونفى صحة هذا الاستعمال كثير من اللغويين ـ غيره ـ وهو المختار ـ عندنا ـ .

لمَّا كان باب النسب متعدد الفروع كثير المسائل - رأينا الاعراض عن تفصيله . . . والاكتفاء بما يلي ذكره - :

يجب حذف « تاء التأنيث من آخر المنسوب » . . فتقول : ربيعة رَبَعِيّ . وبجيلة ، بَجَلِيّ . هذا هو الغالب . وفي نحو - أخت - الوجهان الاثبات . والحذف فتقول : أختيّ . وأخويّ . والثاني أجود وهو المشهور . قال في « التسهيل » : « والنسبُ إلى - أخت - ونظائرها كالنسب إلى مذكراتها ، خلافاً ليونس في إيلاء ياء النسب التاء » . وأمَّا ذات » فالنسبة إليهـا « ذَوَوِيّ » لأن النسبة من الأمور التي ترد الاشياء إلى أصولها . - كالتثنية . والجمع السالم . والتصغير - . وقد نص على نسبة «ذات» كما ذكرنا . . أيمة اللغة . . منهم موفق الدين البغدادي في كتابه - ذيل فصيح ثعلب - . فالنص . . والقاعدة . . تقتضيان ماذكرنا . ولا عبرة بغيره . وأمَّا « صلاة . . وزكاة » فاثبات التاء مع ياء النسب غَلَط محض شاع على ألسنة متأخري المولدين ممن لا بصيرة له بلغة العرب .

والنسبة إلى المقصور : تقلب ألفه واواً إن كانت ثالثة - وكان أصلها الواو ويعرف ذلك بتثنيته . ويعرف المصدر بتأنيثه - وإلا فالحذف . وإن كانت رابعة - وثانيه متحركاً - جاز قلبها واواً وحذفها . وإن كان ساكناً فالحذف . أمَّا الخامسة . والسادسة .. فالحذف ليس غير . نحو : فَتَرِي وشِعْرَى - شعريّ . وشِعْرَوِيّ . ومصطفى - مُصْطَفِيّ .

والنسبة إلى المنقوص : بقلب « الياء » واواً وفتح ما قبلها . وإن كانت رابعة جاز قلبها واواً وحذفها .. مع فتح ما قبلها وإن كانت خامسة أو سادسة فالحذف ليس غير . نحو : النَّدَي - النَّدَوِيّ . والراعي ..

الراعيُ . . والراعَوي . والمقتفيُّ مقتفِيّ .

والنسبة إلى الممدود إن كانت ألفه التأنيث . . قلبت واواً . وإن كانت أصلية ثبتت على حالها . وإن كانت منقلبة عن أصل جاز الحذف . والابقاء . نحو : صحراء . . صحراوي . وإنشاء . . إنشائيّ وكِساء . . كسائي . . وكساوي .

والنسبة إلى المختوم بياء مشددة نحو ـ حيّ وغيّ ـ :

لها ثلاثة أحكام : « أ » إن كانت الياء الأولى بعد حرف واحد. ردت الياء الأولى إلى أصلها وقلبت الثانية واواً مع فتح ما قبلها . ثم تجيء ياء النسب . . تقول . . حَيَوِيّ . وغَوَوِيّ .

وإن كانت بعد حرفين . . حذفت الأولى . وقلبت الثانية واواً . . وفتح ما قبلها . ثم ياء النسب تقول : عليّ . . عَلَوِيّ . قُصَيّ .. قُصَوِيّ .

وإن كانت بعد ثلاثة أو أكثر . . حذفت . ولباب النسب «نسبٌ شاذةٌ » جاءت مخالفة لقواعده المقررة . . تحفظ ولا يجوز أن يقاس عليها . . وهي كثيرة فمن تلك الشواذ . .

قولهم في «السَّهْلِ » : سُهْلِيّ .. فلايقاس عليه .. فلايقال في كَلْبٍ .. كُلْبِيّ . وقولهم : في الشتاء . . شتوي . . وقياسه شتائي . وقولهم في البصرة . . بِصْرِيّ ، وقياسه فتحها . وللشيخ ـ الهِم ـ دُهْرِيّ . وقياسه فتحها وفي خراسان . خُرْسِيّ ، وخُراسِيّ . وقياسه .. إثبات الألف والنون . وفي الرَّي . . رازيّ . . وقياسه رَوَوِيّ . وفي مرو . . مَروزِيّ . . وقياسه مَرْوِيّ .

ومن شواذ النسب : قولهم . . في النسب إلى عبد شمس . عبشميّ

وفي عبد الدار .. عبدريّ . وفي امرىء القيس .. مَرْقسِيّ . وعبد القيس عَبْقَسِيّ . وحضرموت . . حَضْرَمِيّ . وقالوا : أنافي . ورؤآسِي وعضادي . وفخاذي ـ لعظم تلك الأعضاء ـ . فلا يقال قياساً عليه وَجَاهِي ـ لعظم الوجه . ولا كبادي . . لعظم الكبد . ولا كتافي لعظم الكتف . . ففي ذلك إفتراء على العرب ـ وإدخال ما ليس من لغتهم فيها ـ وذلك منافٍ للأمانة وجرأة على اللغة . وكذب على التأريخ . وقالوا في عظم الرقبة . والجمة . واللحية . والشَّعَرِ . رقباني . وجماني . ولحياني . وشعراني . فلا يقاس عليه . فتقول : رأساني لعظم الرأس فذلك كذب وإفتراء على العربية ـ

وللمبالغة قالوا: أعجمي . وأشقري . وأحمري. أو للفرق بين الواحد وجنسه نحو روم . ورومي . وزنج وزنجي . ومجوس ومجوسي . ويهود ويهودي. أو زائدة . . إمَّا لازمة . . نحو . . كرسي . وحواري . فهذه ليست للنسب . . بل هي زائدة بُنِيَت الكلمةُ عليها . أو غير لازمة نحو: « والدهر بالانسان دَوَّارِيّ » ، وليست هذه للمبالغة . وقد استغنوا عن « ياء » النَسب « بصِيَغ مسموعة لا يجوز القياس عليها » فقالوا : « فَعَّال من الحِرْفة » نحو : خَبَّاز . وقزاز . وسقاء . وخياط و « فاعل .. وفَعِل ـ بمعنى صاحب الشيء » نحو . . تامر . ولابِن . وطَعِم . ولَبِن بمعنى صاحب طعام ولَبَنٍ . وقد تقام ـ فَعَّال ـ مقام فاعل ـ نحو : نَبَّال . . بمعنى نَابِل . . أي صاحب نبل .

وخرج عليه : « وما ربُّكَ بظَلَّامٍ للعبيدِ » أي بذي ظلم وقد يُقام ـ فاعل ـ مقام « فَعَّال » نحو : حائك بمعنى حَوَّاك . . لانها من الحِرَفِ . ويقام غيرهما مقامها . . كمِعْطَار . أي ذات عِطْرٍ .

وكل هذا موقوف على السماع . . ويتعين بالنص - ولا يجوز القياس على شيء من ذلك . ففي مثله إدخال ما لم يكن في العربية عليها . وفي ذلك إذابة لغة الأمة . وتضليل أبنائها . . وعزلهم عن لغة آبائهم وأجدادهم..

قال سيبويه : فلا يقال . . لصاحب البُرِّ . . بَرَّار . ولا لصاحب الشعير شعّار . ولا لصاحب الدقيق . . دقّاق . ولا لصاحب الفاكهة . . فكّاه .

وقاس بعضهم « باب فَاعِل . . وفَعَّال » لكثرته في كلام العرب وليس قياسه بمرضي عند محققي النحاة . . لحصر ما ورد في - هذين البابين - عن العرب على كثرته . فلا مجال للقياس . وبهذا ننهي الكلام - فالاحاطة به تخرجنا عن نهج كتابنا - .

« فصل »

قال : (وينسب إلى الصدر من المركب ، فيقال . . حضري . ومعدي - في حضرموت . ومعديكرب . وكذا في خمسة عشر . وإثناعشر - إسم رجل - خمَسِي . وأثني . وثنوي . وأمّا إذا كان للعدد فلا يجوز لأدائه إلى اللبس . . هكـــذا نص سيبويه . وأبو علي الفارسي . وعن أبي حاتم : أنه أجاز النسبة إليهما منفردين - فراراً عن اللبس - فقال : ثوب إحدى عشري . . أي طوله أحد عشر شبراً . وفي إثني عشر . . إثني عشري أو ثنوي عشري ، وكأنه قاسه على ما أنشد السيرافي :

تزوجتها راية هرمزية بفضل الذي أعطى الأمير من الوَرِق .

وعلى هذا لو قيل : في تلك المسألة . . الأثنية العشرية أو الثنوية

العشرية . الجاز .

أقول : ولا تعليق لنا على ما ذكره إكتفاءاً بما قدمنا . . سوى ما نقله عن أبي حاتم . . ففيـــه شذوذ وخروج عن القياس . قال :

« فصل » . .

(والمعرب في النسبة إلى الأسماء المضافة . . مذهبان : تقول في مثل أبي بكر . . وإبن الزبير ، بَكريّ . وزُبيريّ . وفي مثل امرىءالقيس وعبد شمس . . أمرئي . وعَبدي . وربما أخذت بعض الأول وبعض الثاني وركبتها فجعلت منها إسماً واحداً فتقول : في عبد القيس . وعبدالدار عبقسي . وعبدري . وهذا ليس بقياس وإنما يسمع فحسب . ومن ذلك قولهم : عثمان عبشمي) . أقول :

ما أجرأ ـ المتجددين ـ في زماننا . . كأنهم لم يسمعوا كل هذه التحذيرات . قال : فصل : (إذا نُسِبَ إلي الجمع رُدَّ إلى واحده . . فقيل : فَرَضِيّ . ومُصحَفِيّ . ومَسْجِدِيّ . . للعالم بمسائل . . الفرائض . والذي يقرأ المصاحف . ويلازم المساجد ؛ وإنما يرد لأن الغرض الدلالة على الجنس والواحد يكفي في ذلك .

وأمَّا ما كان عَلَماً . كأنماري . وكِلابِي . ومعاقِري . ومدائني فانه لا يُرَدُّ وكذا ما كان جارياً مجرى العَلَم ، كأنصاري . وأعرابي) .
أقول :

والنسبة إلى غير المفرد ـ مهما كان نوعه ـ جمعاً . أو إسم جمع . أو إسم جنس . . فهي نسبة سماعيه تفتقر إلى النص عن العرب وإستعمالهم يحفظ ولا يقاس عليه . فالقياس النسبة إلى المفرد ليس غير . قال .

(فصل)

والأسماء المتصلة بالأفعال . . (المصدر . . هو الاسم الذي يصدر عنه الفعل وبناؤه ـ من الثلاثي المجرد يتفاوت كثيراً ؛ لأن الغالب في متعدي ـ فَعَلَ ـ فَعْل" . وفَعَل" . وفي لازمه ـ فَعُول" ـ . وفي لازم ـ فَعِلَ ـ فَعَل" . وفي ـ فَعُلَ ـ فَعَالة" .

وأمَّا ـ الرباعية ـ وذوات الزوائد ، فقياسه فيها مطرد : لأنهم قالوا . . في المعتل العين من ـ أَفْعَلَ . . وإستَفْعَلَ ـ . . أَقَامَ إقامَةً . وإستقام إستِقَامةً معوضينَ ـ التاء ـ من ألف المصدر . . أو العين .

وبناء المرة ـ من الثلاثي ـ فَعْلَة" . نحو ضَرَبَ ضَرْبَةً . وشَرِبَ شَرْبَةً . وقام قَوْمَةً ورمى رَمْيَةً . ومنها : الرَّكْعَةُ والسَّجْدَة والطَّلْقَةُ . والحَيْضَةُ .

وبناء الضربِ والحال ـ فِعْلَة" ـ كالقِعْدَةِ والرِّكْبَةِ والفِرْيَة ويجيء لغير الحال كالدِّرْبَة . كما يجيء ـ فَعْلَة" ـ لغير المرة .. كالرغبة والرهبة) . . أقول :

هذا ـ فصل ـ تبحث فيه ـ المصادر ـ : تعريف المصدر لغة : هو الرجوع . . قال في « القاموس » : الصَّدْرُ : الرُّجُوعُ ـ كالمَصْدَرِ ـ وفي الاصطلاح : الاسم الدال على الحدث . وقد إختلف البصريون . والكوفيون ، في أيهما هو الأصل . . المصدر أصل ، والفعل مشتَقّ" منه ـ أم العكس ـ ؟ .

مذهب البصريين - الأول - : أي أن المصدر أصل . . والفعل مشتق منه . . وهو الحق . . أقول :

الحدث المجرد المستقل - إستقلالاً تاماً - لا ينازع أحد في أصالته وقيامه بذاته . والمصدر حدث مجرد - أي لا يفتقر المعنى العام فيه - إلى أي شيء آخر . . فهو لذا مستقل بمعناه العام . . نعم : يحدد في الاستعمال بمصاديقه الخارجية بنسبته إلى فاعله الظاهر أو المقدر . أمَّا المعنى العام للفعل فليس كذلك . . فهو مقيَّدٌ بالفاعل ومفتَقِرٌ إليه - ذِهناً . . وخارجاً - إذ لا يُتَصَوَّرُ « عقلاً » فِعْلٌ ما . . مجرداً عن تَصَوُّرِ الفاعل فهو حدث مقيد بالنسبة التي أوجدت مفهومه . . أو قام بها . - بالفعل . . أو بالقوة - . ولا شك أن المعنى المجرد المستقل هو أسبق المعاني - عقلاً - فالمصدر أصلُ لاطلاقه . والفعل فرع منه لتقييده ، وإفتقاره .

ومما استدل به البصريون : أن الفعل فيه ما في المصدر « وهو الدلالة على الحدث » . وزيادة « وهي الدلالة على الزمان » فدل على أنه « أي الفعل » فرع منه . وقد تقدم : أن الفعل مجرد عن الزمان في « أصل وضعه » . فدليلهم ضعيف . . ومذهبهم قوي . . بما ذكرنا ولنا ولهم أدلة أخرى لتأييد أصالة المصدر نتركها حذر التطويل . ولمَّا كان الفعل - ثلاثياً . مجرداً ومزيداً فيه - ومنه ما هو - رباعي ومزيد فيه كذلك - . ثم الخماسي . والسداسي « وهما من المزيد فيهما حتماً » . كانت المصادر منقسمة حسب هذه القسمة .

مصدر - الثلاثي :

كل المصادر « الثلاثية لا غيرها » . . لا يمكن حصرها . وإنْ وُضِعَتْ لها «قواعد قياسية لتحديد إستعمالاتها» فاللغة تحكم على«القياس»

وما بُنِـيَ عليه من قواعد هذه « المصادر عموماً » إذا عرفت هذا فاعلم أن من أشهر صيغ مصادر الثلاثي باختلاف معانيه هي :

« فَعْلٌ » من « فَعَلَ . . وفَعِلَ » المتعدي . . نحو : فَهِمَ فَهْماً . وفَتَحَ فَتْحاً . و « فَعَلٌ . وفُعُولٌ » من « فَعِلَ . . وفَعَلَ » اللازم . . نحو : فَرِحَ فَرَحاً . وقَعَدَ قُعُوداً . و « فُعُولة أو فَعَالَة » نحو : سَهُلَ سُهُولة . وفَصُحَ فَصَاحَةً . وللفعل الثلاثي معانٍ حددت صيغة مصدره :

« فِعَالَةٌ » فيما دل على حِرْفَةٍ . و « فِعَالٌ » فيما دل على إمتناع . و « فَعَلانٌ » فيما دل على إضطراب . و « فَعِيلٌ » فيما دل على سَيْرٍ . و « فَعِيلٌ . أو فُعَالٌ » فيما دل على صوتٍ . و « فُعْلَةٌ » فيما دل على لون . و « فُعَالٌ » فيما دل على داءٍ .

قال المبرد في المقتضب : « فَعْلٌ » أصل في ـ مصدر الثلاثي ـ : بدليل أنك إذا أردتَ المرةَ رددته إلى هذا الوزن . وقَدَّمَهُ إبن مالك في الذكر مما يدل على إختياره ـ إختيار المبرد ـ فقال :

« فَعْلٌ » قياسُ مصدر المُعَدَّى من ذي ثلاثة كردَّ رَدًّا »

وأخيراً نقول : الحَكَمُ في تحديد مصادر الثلاثي ـ اللغة ـ لا النحو ؛ لأنها سماعية محددة بالسماع لا بالقياس . وقد إفترى على العرب مَن لم يقف على السماع .

مصادر الأفعال الرباعية :

« الغالب كونها قياسية » أي محددة بالقياس الثابت « بقواعد معينة » . . ومنها سماعية أيضاً . .

فالقياسية : « فِعَالٌ » من « أَفْعَلَ » نحو أَقَامَ . إقَامَةً .

وأَعَانَ إعَانَةً و « تَفْعِيل » من « تَفَعَّلَ » نحو : تَقَدَّسَ تقديساً . فاذا كانت لام « تَفَعَّلَ » ألفاً . حذفت . . وعُوِّضَ ـ تاءاً في آخره ـ نحو : تَوَلَّى توليةً وتزكى تزكيةً . و « فعَال » . « ومُفَاعَلَة » من « فَاعَلَ » نحو : قَاتَلَ قِتَالاً . . ومُقَاتَلَةً . و « فَعْلَلَة » . . وفِعْلال » من « فَعْلَلَ » ومن المضعف المدغم.. نحو : زلزل . . زلزالاً . . وزَلزَلَة .

وأمَّا المصادر الخماسية . والسداسية : « وقد أشرنا .. إلى أن الخماسي والسداسي مزيد فيهما » . . فكلاهما قياسية ـ غالباً ـ . ومنها ما هو سماعي فهاكَ « القياسية » لتضعها في مواضعها :

« فِيعَال . وتِفْعَال . فُعَلِّيلَة . وفَعْلَل . وفِعَّال . والتَّفْعِيل والتَّفْعَال . وفَعْلَلَى . والفَعَّيلَى ، وهي التَّفَاعُل » .

ويأتي المصدر على زنة إسم المفعول . من غير الثلاثي ـ كثيراً . ومنه قليلاً ـ وربما جاء في الثلاثي بلفظ إسم الفاعل .

« إسم المصدر » : منه : « مَفْعَل » للمصدر . والزمان . والمكان وشَذَّ عنه : «مَشْرِق . ومَغْرِب . ومَرْفِق . ومَنْبِت . ومَسْجِد. ومَسْقِط . . وأسماء أخر » . ولا يعمل « إسم المصدر مطلقاً » كما يعمل المصدر . . وما جاء من إسم المصدر عاملاً فللضرورة . و « مِفْعَل.. ومِفْعَال . ومِفْعَلَة . وفِعَال » لاسم الآلة . . وشذَّ عنه . مُسْعُط ومُنْخُل . . وبالفتح ـ مَنَارَة . . ومَنْقَل . ومَنْقَبَة ـ وأصل ماذكر الصيغ السابقة . قال :

(واسم الفاعل)

بناؤه من ـ فَعَلَ ـ « فَاعِلٌ » متعدياً كان أو لازماً . ومن ـ فَعِلَ ـ إذا كان متعدياً . . « فاعل » أيضاً . . كحامد . وعامل . وعالم . وإذا كان لازماً على « أَفْعَلَ » كأنجل . وأحول . ومؤنثه فَعْلاَء وجمعها جميعاً .. فُعْلاء . إلاّ ما عينه ـ ياء ـ فانه بكسر الفاء لأجل الياء ـ كعين . وجِيد ـ وعلى « فعل » كغرق . وحدب . وقد يجتمعان كحدب وأحدب . وكدر وأكدر . وعلى « فَعْلان » كعطشان وريان ، ومؤنثه « فَعْلَى » كعطشى . ورَيَّا . يجمعها ـ فُعَال ـ كعُطَاش . ورِباء . وعلى فَعِيل : كسعيد . وشقي . ومن « فَعُل » على فَعِيل.. كظريف . وشريف . وعلى فَعْل . . كسَهْل وصَعْب . وعلى فَعَل كحَسَن وعلى فَعِل وأَفْعَل كخشن وأسمر . وآدم .

(ومن الرباعي . . والمزيد فيه) على وزن مضارعه ، لا تصنع شيئاً غير أن تَضع الميم موضع الزائدة . . إلاّ في ثلاثة أبواب ـ تفعل وتفاعل وتفعلل ـ فانك تكسر الحرف الرابع في الفاعل ، وهو مفتوح في المضارع) . أقول :

ذكر في ـ هذا البحث ـ صيغ إسم الفاعل . . من الثلاثي وغيره . وكلها قياسية . إلاّ أنّ لكل قاعدة شواذ ، كما هو معلوم ثابت . وتعرف شواذ هذه الصيغ من تتبع كتب اللغة . وقد ابتدأ « بفَاعل » لأن هذه الصيغة تسري على جميع الأفعال الثلاثية المجردة المتعدية واللازمة ـ غالباً ـ.. نحو : « فَعَل » كَضَرَبَ المتعدي فهو « فَاعِلٌ » ضَارِبٌ .

وكَقَعَدَ اللازم فهو أيضاً « فاعِل » قَاعِدٌ . و « فَعِلَ » كَفَهِمَ .
وعَلِمَ . فهو « فاعل » فَاهِم . وعَالِم . وهـذان من المتعدي .
وشَهِدَ فهو شاهـد ، . وهذا من « فَعِلَ » اللازم . وشَرِبَ فهو
شَارِبٌ ، وهذا من « فَعِلَ » المتعدي . و « فَعُلَ » يغلب في بابه
« فَعِيلٌ » نحو : شَرُفَ . وظَرُفَ . وكَرُمَ . . فهو شريف .
وظريف . وكريم . وما كان « فَعِيلاً » . . وهو من باب « فَعِلَ »
نحو . . رحيم ، من - رَحِمَ - . وشهيد . . من - شَهِدَ - وعَلِيم..
من - عَلِمَ - . فقد أجَازَ فيه سيبويه - نصب - الاسم - . ولم يجز
ذلك المبرد . . قال هذا ملحق به . . فَفَعِيل من « فَعُلَ » اللازم
- في الأصل - . و « إنفَعَلَ » «مُنْفَعِل» نحو : إنطَلَقَ فهو مُنْطَلِقٌ
وأفعَلَ فهو مُفعِل نحو : أكرم فهو مُكرِم .

وإسم الفاعل قد يراد به التكثير على نحو المبالغة . وله صِيَغ ،
منها :

فَعَّالٌ - نحو طَعَّان . ومِفْعَال - نحو مِطْعَام . وفَعُول « إن
قُصِدَ به المعنى الفعلي » نحو . . أكول . ولا يقال هذا في « رَسُول »
لعدم إرادة المعنى الحدثي منه . بل الشخص . و « فَعِيل . وفَعِلُ »
وهذان قليلان . وقد يبالغ في غير هذه الصيغ . وقد لا تكون هي للمبالغة
- كما قدمنا - .

وإسم الفاعل . وما ألحق به - من صِيَغِ المبالغة - : يعمل عمل
فعله - إن كان متعدياً - فيرفع فاعلاً ظاهراً . أو مضمراً . وينصب إسماً
بعده ظاهراً . . أو ضميراً . وذلك بشروط ، أهمها :

قصد المعنى الفعلي منه . فلو سميت رجلاً بـ « ضارب » لم يعمل

مطلقاً . ومنها : إعتماده على نفي . أو إستفهام . أو ما يقوم مقامها من « النهي . والعرض . والتحضيض » هذا إذا كان غير معرف بـ « أل ». أمَّا المعرف بها . فيعمل مطلقاً . إلاَّ إذا فَقَدَ الشرط الأول . أو كان مشتقا من اللازم . فيكتفي بمرفوعه فقط . وإن كان مُخْبَراً به فلا يحتاج في عمله - إلى الشروط المذكورة - و « إسم الفاعل » مشتق من المصدر وقولنا . . مشتق من الفعل . . فالمقصود « المصــدر » فسيبويه يسمي « المصدر » فعلاً وحدثاً . ويذهب السيرافي . . أن إسم الفاعل وإسم المفعول مشتقان من الفعل وهو مشتق من المصدر .

« فائدة »

نذكر فيها - خلاصة ما ذكره إبن مالك . . في التسهيل - . قال: «إسم الفاعل» : هو الصفة الدالة على فاعل ، جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها . لمعناه . أو معنى الماضي . ويوازن في «الثلاثي» المجرد « فاعلاً » . وفي غيره : المضارعَ - مكسوراً - ما قبل الآخر ، مبدوءاً بميم مضمومة وربما كُسِرَتْ في « مُفْعِلٍ » . أو ضُمَّتْ عينُهُ . وربما ضُمَّتْ عينُ « مُنْفَعِل » مرفوعاً . « ويَعْمَلُ » : إسم الفاعلِ . . غيرُ المُصَغَّرِ . والموصوفُ - خلافاً للكسائي - . مفرداً وغيرَ مفرد ، عَمَلَ فعلِهِ مطلقاً . و « يضاف » ، إسم الفاعل المجرد الصالح للعمل إلى المفعول به جوازاً . إن كان ظاهراً متصلاً . ووجوباً . . إن كان ضميراً متصلاً . وشَذَّ فصلُ المضاف إلى ظاهر بمفعول أو ظرف . ولا يضاف المقرون بـ « الألف واللام » إلاَّ إذا

كان مثنى أو مجموعاً على حدّه . أو كان المفعول به معرفاً بهما ، أو مضافاً إلى المعرف بهما ، أو إلى ضميره . ولا يُغْنِـي كون المفعول بـه معرفاً بغير ذلك . يقول المؤلف : إن أريد باسم الفاعل الحدث الماضي المنقطع فلا يعمل عـمَل فعله . وإن كان للماضي المتصل بالحال . أو للحال المستمر أو المنقطع . أو للاستقبال ـ مع حصول بقيةالشروط ـ عـمِلَ ـ فتنبه لهذا . . فلا عمل له بسواه . قال :

(اسم المفعول)

(من الثلاثي على وزن مفعول ، كمنصور ومشدود . ومقول ومبيع والأصل : مقوول ومبيو ع . وإسم المفعول من الرباعي . وذوات الزوائد على لفظ مضارعها المبني للمفعول بعد وضع الميم موضع الزوائــد . ويقال لِمَا يجري على ـ يَفْعَلُ ـ من « فَعَلَه » إسمُ الفاعل . ولِمَا يجري على « يفْعَلُ » إسمُ المفعول ولِمَا لا يجري على واحد منهما). أقول :

تقدم : أن أصل إشتقاق إسمي الفاعل . والمفعول ـ من المصدر ـ وحينما نقول : إنهما مشتقان من « الفعــل » فالمقصود بذلك « المصدر » بناءاً على تسمية سيبويه وجماعة « المصدر فِعْلاً » . قال الشيخ الرضي ـ ره ـ « ما مضمونه » .

كان حق إسم المفعول أن يأتي على زنة ـ مضارعه ـ فيقال : « ضُرِبَ يُضْرَبُ فهو مُضْرَبٌ » . لكنه لمَّا أدّاهم حذفُ الهمزة في باب ـ أَفْعَلَ ـ إلى ـ مُفْعَلٍ . . قصدوا تغيير أحدهما للفرق ؛

فغيروا ـ الثلاثي ـ لمَّا ثبت التغيير في أخيه . . وهو إسم الفاعل . نحو: يَنْصُر فهو ناصرٌ . ويحمد فهو حامد .

وفي تعليل مجيء « إسم المفعول من الثلاثي » على هذه الصيغةوضوح لا يحتمل اللبس . . جاء ذلك في « شرح المفصل لابن يعيش الأندلسي » قال :

إسم المفعول في العمل كاسم الفاعـــل ؛ لأنه مأخوذ من الفعل . فمفعولٌ ، مثلُ يَفْعَلُ . كما أن «فاعلاً» مثل يفعل . فالميم في «مفعول» بدل من حرف المضارعة في يفعل . وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل . و « الواو » في مفعول كالمدّة التي تنشأ للاشباع . . لا إعتداد بها . أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول الرباعي . وهو يعمل عمل فعله الجاري عليه . فتقول : « هذا رجل مضروب أخوه » : فأخوه مرفوع . . بأنه أسم ما لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ . كما أنه في يُضْرَبُ أخوه كذلك . ا . هـ .

فاسم المفعول يحتاج إلى « نائب فاعل » . وإسم الفاعل يحتاج إلى « فاعل » . وقوله : « مأخوذ من الفعل » لا يـــدل على إشتقاقه منه ، أي من المضارع . بل كما تقدم . قال : ولا يُبنى « مفعول » إلاّ مما يبنى منه « يُفْعَلُ » . . فلا تقول : مقعود . كما لا تقول : يُقْعَدُ .. إلا أن يتصل به جار ومجرور . . أو ظرف . أو مصدر مخصص فيجوز بناؤه حينئذ « لمَّا لم يسم فاعله » . ولا يعمل إلاّ إذا أريد به الحال . أو الاستقبال . وإسم الفاعل كذلك ـ كما تقدم ـ لضعفها عن الأفعال .

(الصفة المشبهة)

قال : (نحو . . شريف . وكريم . وحَسَن . وحَرب . وأحرب وسَهْل . وصَعْب . وهذه الأربعة : تعمل عَمَلَ أفعالها . تقول : عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمراً . وزيدٌ ضاربٌ غلامُهُ عمراً . وزيدٌ مَضْرُوبٌ غلامُهُ . وحَسَنٌ وَجْهُهُ . وكريمٌ آباؤه) . أقول:

الصفة المشبهة باسم الفاعل : ضَرْبٌ من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جَرْيَ أسماء الفاعلينَ . وليست مثلها في جَرَيَانِها على أفعالِها في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وإنما لها شبه بها وذلك من قِبَلِ أنها : تذكر . وتؤنث . وتدخلها الألف واللام . وتثنى . وتجمع بالواو والنون ، فاذا إجتمع في النعت ـ هذه الأشياء التيذكرناها أو أكثرها ـ شبهوه بالأسماء الفاعلين ، فأعملوه فيما بعده . ولمّا كانت من أفعال غير متعدية ـ حقيقة ـ . فتعديها على التشبيه . . لا على الحقيقة . فمنصوبها شبيه بالمفعول به . وليس هو حقيقة .

واعلم . . أن الصفات على ثلاث مراتب :

صفة بالجاري « أي المشابه بالحركات . والسكنات . وعدد الحروف» كاسم الفاعل . وإسم المفعول وهي أقواها في العمل لقربها من الفعل . وصفة مشبهة باسم الفاعل ، فهي دونها في المنزلة ؛ لأن المُشَبَّهَ بالشيء أضعف منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشبه . ثم المشبهة بالمشبهةوهي : المرتبة الثالثة . ولمّا كانت « الصفات المشبهة » في المرتبة الثانية . . وهي فروع على أسماء الفاعلين ؛ إذ كانت محمولة عليها ، إنحطت عنها ونَقَصَ

تصرفُها عن تصرف أسماء الفاعلين . كما إنحطت أسماء الفاعلين عن مرتبة الأفعال . فلا يجوز تقديم معمولها عليها . . كما جاز ذلك في إسم الفاعل فلا تقول : هذا الوجهَ حسنٌ . كما تقول : هذا زيداً ضاربٌ . ولا تضمره فلا تقول : هذا حسنُ الوجهَ والعينَ ، بتقدير « وحسنالعينَ » ولا يحسن أن تفصل بين « حسن » وما يعمل فيه فلا تقول : هو حسن في الدار الوجهَ . كما تقول : هذا ضارب في الدار زيداً . ولمّا كانت مشبهة به فهي أضعف منه . لذا فهي تعمل في شيئين فقط : « أحدهما » ضمير الموصوف . و « الثاني » ما كان من سبب الموصوف . ولا تعمل في الأجنبي مطلقاً . فتقول : مررت برجل حسن . . فيكون في حسن ضمير يعود على الموصوف وهو في موضع رفع بحسن . ونقول : مررت برجل حسن وجهُهُ . فترفع الوجه بحسن وهو من سبب رجل .. ولولا « الهاء العائدة على رجل من وجه » لم تجز المسألة وختاماً : تعمل هذه الصفة في الماضي المتصل بالحال . . وإذا أريد « بالحال . . والاستقبال » جيء باسم الفاعل . وإنما عملت بالماضي وهي مشبهة باسم الفاعل . . وهو لا يعمل فيه ؛ لثبوت الوصف فيها إلى حين الاخبار بها . فهي « بحكم الحال » لاستمرارها ووضعها إلى حين التكلم . وفي مسألة « هذا رجلٌ حَسَنٌ وجهُهُ » عدة أوجه :

« أحدها » الرفع . . وهو الأصل . . وهو مرفوع بفعلها دون تغيير ؛ لأن الحسن إنما هو للوجه . والهاء عائدة للموصوف بها وهو الرجل .

« الثاني » مررتُ برجل حسن الوجه . بالاضافة ، وإدخال الألف واللام في المضاف إليه وهو - المختار بعد الأول - . و « الثالث » وهو : هذا رجل حسنٌ وجهاً . فيحتمل - وجه - أمرين « أ » أنه

منصوب بحسن على حد المفعول « أي شبيها بالمفعول به » . « ب »على التميز . و « الرابع » قولهم . . هذا حَسَنٌ وجهٍ . و « الخامس » قولهم . . هو حسنٌ الوجهَ . منصوب على التشبيه بالمفعول به فقط . ولا يجوز إعتباره تميزاً لأنه معرف « بأل » والتميز نكرة فقط . وأجاز أبو علي الفارسي - ومَن وافقه - نصبه على التميز أيضاً . . بزيادة«أل».

يقول - مؤلف هذا الكتاب - :

ولا يبعد قول أبي علي ؛ لأن المقصود بـ « أل » التعويض عن الضمير العائد عل الموصوف وليس التعريف مراداً بها . فهو هنا كالنكرة.

و « السادس » مررت برجل حَسَنِ وجههِ . باضافة « حَسَنِ » إلى « وجهه » . ذكره سيبويه . . وقال : هو رديء . . لكنه قد جاء عن العرب .

و « السابع » مررتُ برجل حَسَنٌ وَجْهَهُ . . بنصب « الوجه » مع إضافته إلى الضمير . . ونصبه على التشبيه بالمفعول به . وأمَّا على التميز فكما تقدم في قول - أبي علي - .

يقول أبو محمد . . مؤلف هذا الكتاب : وللصفة المشبهة صور متعددة - والسبع المذكورات - منها لا لحصر صورها بهن . فقد ذكرت أثنتان وثلاثون صورة . وقال بعضهم أكثر . وقيل : « وأراه - بعد التأمل - صواباً » إن لمعمول هذه الصفة تسعة أحوال . وللصفة : سبعة وعشرون فضرب « ٩ × ٢٧ » = « ٢٤٣ » حالة لها مع معمولها من : الاعراب والاضافة أو عدمها . والتعريف بال . وعدمها . وغير هذا . « فاطلب الكتب المطولة . . تجد ما قلتُ » .

« افعل التفضيل »

قال : (لا يعمل ، وحكمه حكم ـ فعل التعجب ـ في أنه لا يصاغ إلا من ثلاثي مجردٍ مما ليس بلون ولا عيب . وقــد شذ ـ هو أعطاهم الدينار ـ وهذا الكلام أخصر من الاختصار . . وعلى ذا . . قول الفقهاء المشي أحوط من الاحتياط . وأحمق من هبنقة . ولا يفضل على المفعول . وقد شذ قولهم : أشغل «من الاشتغال» من ذات النحيين . وهو أشهر منه ويستوي فيه المذكر والمؤنث . والأثنان والجمع ما دام منكراً مقروناً ـ بمن ـ وإذا عُرف : أنث وثني وجُمِعَ .

تقول : هو الأفضل . وهما الأفضلان . وهم الأفضلون . والأفاضل . وهي الفُضلى . وهما الفضليان . وهن الفضليات . وإذا أضيف : جاز الأمران . وقد تحذف « مِنْ » وهي مقدرة ، من ذلك قوله تعالى : « يَعلم السر وأخفى » أي من السر . قال الفرزدق :

إن الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا   بيتاً دعائمــه أعز وأطولُ .

وعلى ذا قولك : الله أكبر . أي أكبر من كل شيء) . أقول :

قال الرضي ـ ره ـ : « والأَولى أَنْ يقــال . . هو المبني على ـ أَفْعَل ـ ازيادة صاحبِهِ على غيره في الفعل أي في المصدر المشتق هو منه » . وهذا تعريف شامل لاسم التفضيل بنوعيه « القياسي . والشاذ ». و « أَفْعَلُ » إسم التفضيل ، إن أضيفَ إلى ما بعده . . فاضافة «لفظية» لا تفيد تعريفاً . ويجب أن يكون بعض ما يضاف إليه . أو واحداً منه نحو : زيدٌ أَفضَلُ القوم . وحمارُكَ أفرهُ الحميرِ . وعبدُك خيرُ العبيدِ . فاضافة « أَفْعَل » إلى ما بعده ، إضافة البعضِ إلى الكلِّ .

والواحدِ إلى الجنسِ .

وإذا أردتَ تفضيله على غير « جنسه » أتيتَ « بمن » فاصلةً له عن الاضافة . ويكون الأول . . « أي المضاف » في حكم المُنَوَّن ؛ «لوزن الفعل . . . والصفة » . نحو : عبدُك أحسنُ من الأحرار . ولو زال « وزن الفعل » نون نحو : هو خيرٌ من الأحرار . وذلك لحذف الهمزة « تخفيفاً » والأصل - أخيرُ . . وأَشَرَّ - . ويشترط مشاركة المفَضَّلِ المُفَضَّلَ عليه ، في الوصف « أي في المصدر المشتق منه . . أَفْعَل». وما دلَّ على عدم الاشتراك في الوصف فمقدر . . وذلك نحو : «أصحاب الجنة يومئذ خيرٌ مستقراً وأحسنُ مقيلاً » .

فقد جاء رداً على زعم الكفار . . أن مقيلهم في ألآخرة حسنٌ ومستقرهم جميل ؛ فقال : إن نزلنا معكم نزول نظر فأصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً . وما لا يحصل فيه تأويل فهو إمَّا شاذ . أو مسموع يحفظ ولا يقاس عليه . وإستعمال « أفعل » هو :

« الأول » مجرداً من « أل » مقروناً « بمِنْ » . فليزم حالة واحدة دون تغيير . نحو : هو أفضل من . وهي أفضل من . وهما أفضل من . وهم أفضل من . وهن أفضلُ من .

« الثاني » المعرف « بأل » ويطابق المُفَضَّل نحو : هو الأفضل . وهي الفُضلى . . الخ .

« الثالث » المضاف يجوز فيه الأمران « المطابقة . . وعدمها » . وقد تحذف « مِنْ » وهي مقدرة . كما ذكر . ولا يرفع «أفعل التفضيل» الاسم الظاهر إلاَّ للضرورة . أو في الشاذ غير المقيس . أو كان مُفَضَّلاً على نفسه « باعتبارين » . ولهم في هذه المسألة أقوال متعددة لا حاجة

إلى ذكرها .

ولا يُصاغُ إلاّ من « الثلاثي » المجرد . . مما ليس بلونٍ . ولا عيبٍ . وما خالف هذا فهو شاذ . . لا يقاس عليه .

« فائدة »

كل ما قلتَ فيه : « ما أفْعَلَهُ » في « التعجب » . قلتَ فيه : « أفْعِلْ به » . . وهذا « أفْعَلُ » من هذا في « التفضيل » . وما لم تقل فيه « ما أفْعَلَهُ » . . لم تقل فيه : هذا « أفْعَلُ » من هذا. و « أفْعِلْ به » . قال إبنُ هشام : إن « أفْعَل » التفضيل يستعمل مضافاً . وبال . وبِمِنْ . يستثنى من إستعماله بـ « أل » : خير وشر فاني لم أرَهما إستعملا بـ « أل » للتفضيل .

قال : (ومنها . . المَفْعَلُ . وقياسه : أنَّ كلَّ ماكان على يَفْعَلُ ـ بفتح العين ـ . أو يَفْعُلُ ـ بالضم ـ .

فالمصدر ، وأسماء الزمان والمكان على ـ مَفْعَل ـ بالفتح ، نحو : ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهاباً ومَذْهَباً . إلاّ أسماء شَذَّت عن القياس ، منها : المَنْسِكُ . والمَجْزِرُ . والمَشْرِق . والمَغْرِبُ .

وأمّا«يَفْعِلُ بالكسر» فالمصدر منه«مفتوح» . وإسم الزمان والمكان بالكسر ، تقول : ضَرَبْتُهُ ضرباً ومَضْرَباً . وهذا مَضْرِبُهُ . والمعتل العين منه يجيء بالفتح والكسر ، نحو : المَعَاش . والمَحيض . والمجيء .

وأمّا الزمان والمكان ، فبالكسر ـ لا غير ـ نحو : المَقيل والمَبيت

« والمَفْعَلُ » من الرباعية . والمزيد فيه . . على لفظ المفعول منها : كالمُدَحْرَجِ . والمُدْخَلِ . والمَخْرَجِ . والمَقَامِ . و « إسم الآلة » يجيء على « مِفْعَلْ . ومِفْعَلَة . ومِفْعَال » بكسر الميم فيها . وأمَّا نحو : المُسْعُط . والمُنْخُل . فغير مبني على الفعل) . أقول : تقدم - ذكر هذه - في كلامه على المصادر . وأعاد ذكرها هنا « تحت عنوان: ما يعمل عمل الفعل أو فيه معناه - وإن لم يعمل عمله - . وقد قدمنا ما فيه الكفاية .

(الباب الثالث)

في الأفعال غير المتصرفة . وما يجري مجرى الأدوات .

قال : (منها : فِعْلاَ التعجب . وهما ما أَفْعَلَهُ . وأَفْعِلْ به . تقول : ما أَكْرَمَ زيداً . وأَكْرِمَ بزيدٍ . ولا يبنيان إلاَّ من - ثلاثي - ليس فيه معنى لونٍ . أو عيبٍ . ويتوصل إلى التعجب بما وراء ذلك بنحو : « أَشَد » تقول . . ما أَشَدَّ إنطلاقه . « ومن المبني للمفعول» : ما أَشَدَّ ما ضُرِبَ زيد : وشذَّ ما أَعطاه للمعروف) . أقول :

قال إبن الحاجب : « فعلُ التعجب ، ما وُضِعَ لانشاء التعجب وهما صيغتان : ما أَفعلَه . وأفعِلْ به . وهما غير متصرفين » . وقال الرضي في « شرحه » : « إعلم أن التعجب ، إنفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ، ولهذا قيل : إذا ظَهُرَ السبب بطل العجب ». ثم قال : « ففعلُ التعجب في إصطلاح النحاة : هو ما يكون على صيغة - ما أَفْعَلَ . وأَفْعِلْ به ، دالاًّ على هذا المعنى - . وليس كل فعل

أفاد - هذا المعنى - يُسمى عندهم فعلَ التعجب » . أقول :

إن الصيغتين المذكورتين : همـا فعلان جامدان يراد بهما التعجب « غالباً » . وأَمَّا « ما » ففيها وفي محلها من الاعراب أقوال منها : إنها « مبتدأ » خبره ما بعده . ومنها : إنها نكرة تامة - بمعنى شيء - خبرية قُصِدَ بها الايهام ثم الاعلام بايقاع الفعل على المُتَعَجَّبِ منـه لاقتضاء التعجب ذلك . ومنها : إنها نكرة موصوفةبالفعل والخبر محذوف وجوباً . ومنها : إنها إستفهامية دخلها معنى التعجب . ومنها : إنهـا موصولة صلتها الفعل والخبر محذوف وجوباً . والذي يقوى - عندي - أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها . . وجَازَ الابتداء بها للوصف . والخبر محذوف وجوباً - إكتفاءاً بجملة الصفة - .

وخلاصة البحث : - أ - صيغتا التعجب « ماأَفْعَلَ . وأَفْعِلْ به » . وللتعجب ألفاظ . وجُمَلٌ كلهاسماعية تحفظ ولا يقاس عليها.

- ب - يشترط « في الفعل الذي يُتَعَجَّبُ منه مُبَاشَرَةً » : أن يكون ثلاثياً . تامـاً . مثبتاً . غير مبني للمجهول . متصرفاً . ايس الوصف منه على أفعل ، قابلاً للتفاوت .

- ج - إذا لم يكن « الفعــل المُتَعَجَّبُ منه » ثلاثيـاً . أو كان ناقصاً . أو كان الوصف منه على أفْعَلَ . توصلنا بالتعجيب منه بـ « ما أشَدَّ . أو أشدد به » . وأتينا . . بمصدره صريحاً . أو مُؤَوَّلاً .

- د - وإذا كان الفعلمبنيـاً للمجهول . أو منفيـاً . (جئنا) بمصدره مؤولاً مع « ما أشد . وأشدد به » .

- هـ - لا يُتَعَجَّب من الفعل « الجامد » . ولا مالا يتفاوتمعناه - مطلقاً - .

ـ و ـ المنصوب بعدما أفعلَ « مفعول به ـ على الأرجح ـ » .
ويُجر بالباء الزائدة اللازمة . بعد « أفعل به » . ومرفوعها « مضمر ـ غالباً ـ » .

قال : (وما أشبهها . . فِعلاً المدحِ والذم وهما : نِعْمَ . وبِئْسَ . يدخلان على إسمين مرفوعين ، يسمى الأول : الفاعل . والثاني المخصوص بالمدح والذم .

وحق الأول التعريف بلام الجنس . وقد يُضمر ويُفَسَّرُ بنكرة منصوبة ، تقول : نعم الرجلُ زيدٌ . وبئس الرجلُ عمرو . ونعم رجلاً زيدٌ . ومنه « فنِعمّا هي » .

وقد يحذف المخصوص ، كما في قوله تعالى : « نِعم العبدُ » . « وبئس المصيرُ ») .

أقول : « هذا فصل أفعال المدح . والذم . » : إن « نِعْمَ . وبِئْسَ» فعلان لفظها لفظ الخبر ، ومعناهما الانشاء . فقولكَ : «نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ » . . إحداثُ المدحِ لزيدٍ في الخارج إذا لم يكن فأوجدتَهُ ولمّا كانا فعلينِ « لفظها لفظ الخبر . . ومعناهما الانشاء » كانا غير قابلينِ ـ للتصديق والتكذيب ـ . ونظيرهما في هذا الوجه « فِعْلاَ التعجب وإسم التفضيل » . والذي يبدو من « النَّظَرِ » الذي ذكره « الشيخ الرضي ـ ره ـ » عدم الفرق بينها وبين ما يُخْبَرُ به . من حيث إمكان « التصديق والتكذيب من جهة . وعدم إمكانه من جهة أخرى » . والمشهور أنها إنشائيان حقيقةً « في المعنى » لفظها لفظ الخبر فقط . وقال الرضي في سبب عدم التصرف فيها : لكونها علَمَيْنِ في المدح والذم . أقول : فها صيغ موضوعة لهذا الغرض ـ فلزم جمودهما لفظاً ـ كما

لم يتغير معناهما عما وُضِعَ له . ليتفق اللفظ والمعنى في عدم التغيير . وفيها لغات : المشهور ـ ما ذكرناه ـ .

أمَّا فاعلهما فله صور : أن يكون معرفاً بـ « أل » . أو مضافاً إلى المعرف بها . « مع تعذر الاضافات حتى يصل إلى ما فيه ـ أل ـ » . أو ضميراً ـ مُفَسَّراً ـ بتمييز . وقد يكون « ما » النكرة العامة مكانه : وأختُلِفَ في « أل » من قولكَ : نعم الرجُلُ زيدٌ . ألاستغراق هي أم لا ؟ . أبو علي الفارسي ـ وأتباعُه ـ . . نعم . والشيخ الرضي .. لا .

أقول : قال في « شرح الكافية » : إن علامة ـ أل ـ الاستغراقية صحة إضافة « كُل » إلى ما هي فيه . ولا تصح في « نعم الرجل زيد » ولا يجوز إعتباره ـ مجازاً ـ . أقول : فالمراد . ـ العهد ـ ولو من باب المجاز ـ فالمعنى : « هو الفرد المعهود ـ من هذا الجنس . أو النوع ـ المخصوص بالمدح . أو الذم » . ويجوز إعتبار « العهد » ذهنياً ـ وهو الأرجح ـ . أو حضورياً .

« فائدة »

قال الرضي : تعريف فاعل « نِعم وبئس » لفظاً فقط . فهو نحو : « إشترى اللحم » . والذي يظهر لنا خلافه لِمَا في تعريفه من تشخيص له ـ في اللفظ . والمعنى ـ . وأُلحقَ بهما « حبذا » في المدح . « ولا حبذا » في الذم . وأَمَّا « المخصوص بالمدح . أو الذم » فله في الاعراب صور أشهرها : إذا تأخر عن الفعل أعرب خبراً لمبتدإٍ محذوف وجوباً . أو مبتدأ خبره الجملة قبله .

وإذا تقدم على الفعل : أعرب مبتدأ ليس غير . وخبره الجملة بعده قال :

« وافعال المقاربة »

(وهي . . عسى . وكاد . وكرب . وأوشك . تقول : عسى زيد أن يخرج ، بمعنى قَارَبَ زيد الخروج . والغرض أن عسى يرفع وينصب كما أن - كاد - كذلك . و « أوشك » يستعمل إستعمال - عسى - مرةً وإستعمال - كاد - أخرى . والجيد في « كرب » إستعمال - كاد -). أقول :

قسم النحويون - هذه الأفعال - ثلاثة أقسام ، من حيث المعنى : « أحدها » ما هو لمقاربة الفعل وهو ستة ألفـــاظ أشهرُها « كاد » . وأَغربُها « أَوْلىٰ » .

والبواقي : كَرِبَ - بفتح الراء وهو الأفصح . وكسرها - . و « أوشك » . و «هلهل» . و « أَلَمَّ » . « وثانيها » ما هو للشروع في الفعل وهو ستة ألفاظ :

« جَعَلَ » . و « طَفِقَ » بكسر الفاء وهو أشهر . وفتحها - ويقال : « طَبِقَ » بكسر الباء . و « أَنْشَأَ » و «هَبَّ» . و«أَخَذَ» و « علق » . وأغربهن « علق . و . . هَبَّ » . و « ثالثها » ما هو لترجي الفعل ، وهو لفظان : « عسى . وإخلولق » . و « حَرَىٰ » . قاله إبن مالك . قال أبو حيان : والمحفوظ أن « حرىً » إسم منون لا يثنى ولا يُجمع . وزاد ثعلب في أفعال الشروع - : « قام . وأنشد

وأفعال هذا الباب « كلها » جامدة لا تتصرف ، ملازمة للفظ المُضِـي ، وذلك حيث أريد بها المبالغة في القُرب . فهي شبيهة « بنعم وبئس » في الجمود وعدم التصرف . و « كاد » أصلها « الواو » عند سيبويه . قال ويقال : كُدْتُ - بضم الكاف - ليس غير . ووزنها فَعُلَ . وقيل أصلها « الياء » . ولا تزاد « كاد » في الكلام . خلافاً للاخفش . وإذا إتصل ضمير الرفع بـ « عسى » نحو « عسيتُ » فالأشهر فتح السين . وجاز كسرها . أمَّا مع ضمير النصب إذا اتصل بها فالنصب فقط . وكل هــذه الأفعال ملحقة بـ « كان » في العمل والاختصاص بالجملة الفعلية . ولها مع « أنْ » من حيث دخولها على المضارع الواقع خبراً لها أو عدم دخولها أحوال :

« أولها » ما يجب تجرده مِنْ « أَنْ » وهو : « هلهل . وأفعال الشروع » ؛ لأن هذه كلها للحال . و « أَنْ » تخلص المضارع للاستقبال.

و « ثانيها » ما يجب أن يقترن بها . وهو خبر « أَوْلَى » . ويقال : « الرجاء » لأنه مما يختص بالاستقبال .

و « ثالثها » ما يجوز فيه الاقتران وعدمه . وهي الباقية من الأفعال المتقدم ذكرها . والأعرف في خبر « كاد - وكرب » حذف « أَنْ ». والأعرف في « عسى وأوشك » الاثبات . ولا يتقدم - في هذا الباب - الخبرُ على الفعل . ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ « أَنْ ». والسبب في عدم جواز ذلك : أن أخبار - هذا الباب - خالفت بقيــة الأخبار حيث لازمت كونها أفعالاً . لذا منعوا فيها « الفتين « الفعلية . والتقديم » قاله إبن مالك .

. « فائدة » : إختصت « عسى . وإخلولق . وأوشكَ » من بين هذه

الأفعال : أنها تأتي تامة مكتفية بالفاعل فقط . ويكون حينئذ مصدراً مؤولاً نحو : « عسى أَنْ ينفرج الضَّيقُ » و « وإخلولق أَنْ يثمرَ البستانُ » . و « أوشكَ أَنْ يقبلَ الربيعُ » . وما تصرف نحو : «يكاد . ويجعل . ويوشك . ويطفق » فقد سُمِع هذا المضارع عن العرب . فله حكم الماضي . وليس لغير هذه مضارع . بل كلها جوامد .

(الأفعال الناقصة)

قال : (وهي كان . وصار . وأصبح . وأمسى . وأضحى . وظَلَّ . وبات . وما زال . وما برح . وما فتي . وما إنفكَّ . وما دام . وليس .

ترفع الاسم وتنصب الخبر . تقول : كانَ زيدٌ منطلقاً . وصار زيدٌ غنياً . ويجوز في ـ هذا الباب ـ تقديم الخبر على الاسم ، تقول : كانَ منطلقاً زيدٌ . وكانَ في الدار زيدٌ . ويجيء ـ كانَ ـ تامة ، بمعنى : حَدَثَ وحصل ؛ ومنه ـ كانت الكائنة ـ .

ويستعمل في معنى ـ صَحَّ وثبت ـ . ثم لمَّا أرادوا نفيَ الأمر بأبلغ الوجوهِ قالوا : كانَ لكَ أن تفعل كذا ؛ حتى استعمل فيما هو محال أو قريب منه) . أقول :

أفعال المقاربة ـ المتقدم ذكرها ـ . و « الأفعال الناقصة .. موضوع هذا البحث » . وأفعال القلوب . والحروف المشبهة بالفعل . كل هـذه يجمعها عنوان واحد : « باب نواسخ حكم المبتدأ والخبر » إذ كلها مختصة بهما ومؤثرة فيهما ـ . فالنسخ : هو التغيير . وفي كان وأخواتها

ـ مع معمولِها ـ أقوال « أرجحها » أن المبتدأ يُسمى إسمها تشبيهاً له بالفاعل . والخبر يسمى خبرها تشبيهاً له بالمفعول به ـ وهذه الأفعال المتفق على عملها المذكور هي ثلاثة عشر فعلاً . ثمانية لا شرط لها وهي : « كان وأصبح . وأضحى . وأمسى . وظلّ . وبات . وصار . وليس » . وواحد شرط عمله : أن يقع صلة لـ « ما » الظرفية ، وهي المصدرية المراد بها وبصلتها . . التوقيت ، وهو « دام » . وأربعة شرط عملها : أن يتقدمها نفي أو شبهه ، وهو النهي والدعاء . . وهي : « زال ـ ماضي يزال ـ . وإنفكّ . وبرح . وفتيء » والأربعة بمعنىً واحدٍ ـ باتفاق النحويين ـ وزال الناقصة هي التي ذُكرتْ . أمّا « زالَ . . يزول » ففعل تام لازم . . ومعناه : تَحَوّلَ . و « زَالَ يزيلُ » فعل تام متعدٍ . ومعناه : مَازَ . والمشهور في « فَتِيءَ » كسر العين . وفيها لغة بالفتح وقال الصاغاني « فَتُؤَ » على وزن « ظَرُفَ » .

ثم إن « مازال » وأخواتها : تدل على ملازمة الصفة للموصوف. قال إبن مالك : وكذلك العمل في « وَنَى . ورَامَ » أي كـ « مازال » قال ولا يكاد النحويون يعرفونها ، ولهذين الفعلين ـ معنىً ـ غير معنى « مازال » . فلا يعملان حينئذ عملها إذا لم يكن معناهما معناها . وألحقَ ـ جماعة ـ منهم إبن مالك بـ « صارَ » في العمل أفعالاً ، منها : « آضَ » و « عاد » و « آلَ » . و « رَجَعَ » . و « حَارَ » . و « إستحال » و « تَحَوَّلَ » . و « إرْتَدَّ » . وألحقَ الزمخشري وجماعة ـ بأفعال هذا الباب ـ : غَدَا . ورَاحَ ، بمعنى صار . وبمعنى : وقع فعلُه في وقت الغدو والرواح . ومنعها الجمهور . وقالوا : المنصوب بعدهما حال.

ما تصرف ، وما لا يتصرف ـ من هذه الأفعال ـ :

جميع هذه الأفعال - إلا ما أستثني وسنذكره - . . كلها تتصرف فياتي منها : المضارع . والأمرُ . والمصدرُ . والوصفُ . أمّا «ليس» فمجمع على عدم تصرفها . و « دام » فهذه لا تتصرف أيضاً . ووزن « كانَ » « فَعَلَ » . والكسائي يقول : « فَعُلَ » . وليس وزنها « فَعِلَ » . وما زال : وزنها « فَعِلَ » . وقيل : « فَعَلَ » . وفي سبب تسمية - هذه الأفعال - بهذه التسمية . . خلاف . لعدم دلالتهاعلى الحدث . وقيل : لعدم إكتفائها بالمرفوع لأن فائدتها لا تتم به فقط . وقد أجاز البصريون : توسط أخبار هذا الباب ، بين الفعل والاسم . ويجوز تقديم الخبر عليها إلاّ ما فيه « ما » المصدرية . فقد يجب تقديم الخبر . وقد يجب توسطه . وقد لا يجوز ذلك حسب ما هو مقرر في باب المبتدإ والخبر . فتأمل .

ومما أختصت به « كان » من بين سائر أخواتها . . جواز حذفها وبقاء عملها ويكثر ذلك بعد « إنْ - ولو » الشرطيتين ، فيجوز حذفها مع إسمها - إن كان ضميراً - لِمَا عُلِمَ من غائب أو مخاطب . ويجوز حذف « نون » كان من مضارع - مجزوم بالسكون - تتساوى في ذلك التامة والناقصة . بشرط تحرك الحرف الأول من الكلمة التي بعدها نحو : « لم أَكُ بَغيا » .

« فائدة » نقل في « الأشباه والنظائر » عن بعض العلماء . . ما إفترق فيه باب كان - وسائر الأفعال .

قال « أحدها » : إن هذه الأفعال - يعني الناقصة - إذا أسقطت لم يبق كلام . «الثاني» : هذه الأفعال لا تؤكد بالمصدر ؛ لأنها لم تدل عليه وغيرها من الأفعال يؤكد بالمصادر ؛ لأنها تدل عليها .. نحو : قام قياماً.

وزالَ زوالاً .

« الثالث » إن الأفعال - التي ترفَعُ وتنصبُ - تُبنى للمفعول . وهذه لا تُبنى له ، لا تقولُ : كُيِنَ قائم" ؛ - لأن قائماً - خبر عن المبتدإِ فاذا زَال المبتدأ زال الخبر وإذا وُجد المبتدأ وُجد الخبر .

« الرابع » إن الأفعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب . ولا تستقلُ - هذه - بالمرفوع دون المنصوب ؛ لأنه خبر للمبتدإِ .

والفرق بين - كان التامة . والناقصة - : أن التامة يُخبر بها عن ذاتٍ إمَّا مُنْقَضٍ حدوثُها ، أو مُتَوَقَّع" . والناقصة يُخبر بها عن إنقضاء الصفة الحادثة من الذات أو عن توقعها والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدَها . والتامة : تكتفي بالمرفوع . وتؤكد بالمصدر . وتعمل في الظرف ، والحال ، والمفعول له . ويعلق بها الجار . والناقصة : بخلاف ذلك كله .

(أفعال القلوب)

قال : (وهي : حسبتُ . وخلتُ . وظننتُ . وأرى - بمعنى أظن - . وعلمتُ . ورأيتُ . ووجدتُ . وزعمتُ . - إذا كُنَّ بمعنى معرفة الشيء - بصفة . تنصبُ الاسم والخبر على المفعولية . تقول : حسبتُ زيداً منطلقاً .) . أقول :

إن هذا الباب ، آخر أبواب «نواسخ حكم المبتدأ والخبر» . وسميت « أفعال القلوب » لتعلق معانيها بالحواس الباطنة ، لا الظاهرة . ويشملها عنوان « الجمود » لا من حيث عدم التصرف . بل من حيث « جمودها

في العمل » فهي ملازمة للجملة الاسمية ليس غير . وتقسم معانيها أربعة أقسام :

« أحدها » ما دلّ على«ظَنّ» في الخبر . وهو : «حَجَا ومضارعه يحجو » بمعنى ظَنّ ، لا بمعنى غَلَبَ في المُحَاجَاة ، ولا بمعنى : قَصَدَ . ولا بمعنى : ردأ . ولا بمعنى : سَاقَ . ولا بمعنى : كَتَمَ ولا بمعنى : حفظ . فانها إنْ جاءت بمعنى غير « ظَنّ » فانها تكون متعدية إلى مفعول به واحد - وتخرج عن هذا الباب - أو كانت بمعنى - أَقَامَ . أو بَخل - فهي لازمة - وخارجة عن الباب أيضاً - . و«زعم» وإختلفوا في معنى «الزَّعْم» . قال السيرافي : الزَّعْمُ ، قولٌ يَقْتَرِنُ به إعتقادٌ صَحّ أو لم يصح . وقال إبن دريد : أكثر ما يقع على الباطل وقال - صاحب الايضاح - هي بمعنى « عَلِمَ » في قول سيبويه . وقال غيرُه : تكون بمعنى : إعتقَدَ ، وقد تكون عِلماً أو تقليداً . وتكون ظناً غالباً . وقيل : بمعنى الكذب . فان كانت بمعنى : « كَفَلَ » تعدت إلى واحد ، والمصدر الزَّعامة . أو بمعنى : رَأَسَ . . فتعدى إلى واحد بنفسها وبحرف الجر - أيضاً - . وبمعنى : سمن وهزل - ضد - فلازمة . والخلاصة : زعم التي تنصب « المبتدأ والخبر » هي التي بمعنى « الظنّ » ليس غير . و « جَعَلَ » بمعنى - إعتقَدَ - . فان كانت بمعنى - أوجَدَ - تعدت إلى واحد ، مثلها بمعنى ألفى . وإن كانت بمعنى المقاربة كانت من باب « كاد » . وإن كانت من باب « صَيَّرَ » . . فلا تختص بالجملة الاسمية . و « ظَنّ » أُمُّ هذا النوع من أفعال القلوب وعليها يقاس ما تقدم . وأما «عَدّ» . و«هَبْ» ففيها إختلاف «الراجح عندنا » عدم عَدِّها من هذا الباب . . لذا تركناهما . « ثانيها » : ما دلّ

على يقين ، وهو : « عَلِمَ » وهو الاعتقاد الجازم . أو ما تسكن إليه النفس . فان كانت بمعنى « عرَفَ » تعدت إلى واحد . وإن كانت بمعنى العُلمة ، أي مشقوق الشفة العليا . فهي لازمة . و « وَجَدَ » بمعنى العِلم . لا بمعنى أَصَابَ فانها تتعدى لواحد . ولا بمعنى إستغنى . وحقد وحزن فانها لازمة . وأمّا : « ألفى . ودَرَى . وتَعَلَّمْ » ففيهن خلاف ـ الراجح عدم إعتبارهن من هذا الباب ـ . « ثالثها » ما إستعمل في الأمرين . . الظن . واليقين . وهو : « حسب » . فالظن هو الغالب واليقين أقل . وإن خرجت عنهما فهي لازمة . و « خال » الظن هو الغالب واليقين أقل منه . وإن كانت لغيرهما فلازمة و « رأى » لهما . فان كانت بمعنى ـ أَبصر ـ فلواحد . وقال إبن مالك والفارسي إن كانت بمعنى ـ إعتقد ـ فلواحد . وليس كذلك . بل لأثنين ـ كما هو مشهور ـ. أمّا مجيء « ظَنَّ » لليقين . أو للكذب . فليس بمرضي . ولا مشهور. لذا لم نذكره ـ تحت هذا العنوان ـ « رابعها » ما دل على تحويل . وتسمى أفعال الصيرورة ، وهي : « صَيَّرَ . وأَصَارَ » المنقولان بالتضعيف ، والهمزة عن « صَارَ » التي هي من أخوات « كان » . و « جَعَلَ » بمعنى ـ صَيَّرَ ـ . و « وَهَبَ » بمعنى ـ صَيَّرَ ـ وهي بصيغة الماضي فقط . و « رَدَّ » . أمّا « تَرَكَ . وتَخَذَ . وإتخذ » ففيهن خلاف ـ الراجح عدمُ عدِّهن ـ .

أقول : في أفعال القلوب ، أفعال كثيرة هي مما تناولها الخلاف فأعرضت عن ذكرها . مكتفياً بذكر ـ ما هو مشهور ـ منها . وهنا فوائد:

« أ » كلمّا دخلته كان وأخواتها ، دخلته أفعال القلوب ، إلاّ إسم الاستفهام وشبهه فان ـ كان ـ لا تدخل عليه . وتدخل عليه هذه

الأفعال ـ مقدماً ـ عليها .

« ب » تسدُّ ـ أنَّ ـ ومعمولاها مسد المفعولين نحو : ظننتُ أنَّ زيداً منطلقٌ .

وقيل : الخبر محذوف . وكذلك تسدُّ عنهما «أنْ المصدرية ـ وصلتها» نحو : « أَحَسِبَ الناسُ أنْ يتركوا » .

« ج » حذف المفعولين لدليل جائز ـ إختصاراً ـ .

« د » أمَّا حذفهما ـ إقتصاراً ـ لا عن دليل ، ففيه مذاهب : المنع مطلقاً . نحو : أظن . وأعلمُ . من قولك . . أظن زيداً منطلقاً دون قرينة . والجواز مطلقاً . والجواز في ـ ظن ـ وما في معناها : لا في ـ علِمَ ـ وما في معناها . ومختارنا المنع مطلقاً بدون دليل أو قرينة .

« ه » يختص المتصرف من الأفعال القلبية بالالغاء . . وهو إبطال عملها ، لفظاً ومحلاً . والتعليق ، وهو إبطال عملها لفظاً فقط . فالأول في تقدم المعمولين على الفعل . والثاني في توسطه بينهما . كل ذلك جوازاً لا إلزاماً .

« و » ألحق بالأفعال المذكورة ـ في التعليق ـ أفعال وإن كنَّ ليس منها . مثل : « أبصرَ . وسأل . وتفكَّر . وقيل: نَظَرَ أيضاً » وذلك بعد الاستفهام فيهن جميعاً لا مع غيره .

« ز » تدخل همزة التعدية على « عَلِمَ . وأرى » المتعدين إلى مفعولين فتعديهما إلى ثالث . الأول منها هو الفاعل في الأصل . وهذا متفق عليه . وزاد سيبويه « نَبَّأَ » . وزاد الفراء « خَبَّرَ » .

فائدة : لهذه الأفعال خواص ، منها : أن مفعوليها ـ مبتدأ وخبر ـ ومنها : أنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما ـ غالباً ـ . ومنها : الالغاء

والتعليق . ومنها : جواز كون ـ ضميري الفاعل والمفعول ـ لمسمى واحد نحو ظننتُني قائماً . والمخاطَب : ظننتَكَ قائماً ـ أي نفسك ـ . والغائب زيدٌ رآه عالماً . ومنه قوله تعالى : « أنْ رآه إستغنى » أي رأى نفسَهُ . ذكر بعض النحويين : أن الالغاء والتعليق جائزان في باب « ظن » . وغير جائزين في باب « أعلم » . وهذا من أبرز مظاهر الفرق بينهما .

(الباب الرابع)

« في الحروف » (١)

قال : (وهي أنواع : عامل . وغير عامل . ومختَلَفٌ فيه .

« فالأول » ضربان : عامل في الاسم . وعامل في الفعل . والعامل في الاسم صنفان : عامل في المفرد . وعامل في الجملة . « فالأول » ما تجر الاسم ، وهي سبعة عشر : « مِنْ » لابتداء الغاية ، نحو : خرجت من البصرة . وللتبعيض ، نحو : أخذتُ من الدرهم . وللبيان ، نحو : عشرة من الرجال . وزائدة ، نحو : ما جاءني من أحـــد . و « إلى » لانتهاء الغاية ، نحو : وصلتُ إلى الكوفة . وتفسيرها بمعنى ـ مع ـ مروي عن المُبَرَّدِ ، ومنه قوله تعالى : « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم » . و « في » للظرفية ، نحو : المال في الكيس . وأمَّا . . نظرتُ في الكتاب فمجاز . و « الباء » للالصاق والالتباس ، نحو : مسح برأسه . وبه داء

(١) وضعنا كتابا تكفل بيان « قواعد علم الحروف » . سميناه : المنهل في بيان قواعد علم الحروف » .

و « اللام » للاختصاص ، نحو : المال لزيد . والسرج للدابة . وهو ابن له وأخ له . وأصلها - الفتح - وإنما كسرت مع المظهر ؛ فرقاً بينها وبين لام الابتداء . و « رُبَّ » للتقليل ومختص بالنكرة ، نحو : رُبَّ رجلٍ لقيته . ويضمر بعد الواو ، نحو : - وبلدةٍ ليس بها أنيسُ - و « واو » القَسَمِ . و « تاؤه » نحو : واللهِ لأفعلنَّ . وتاللهِ . وهي - أعني الواو - بدل من - الباء - ، ولذا لا تدخل إلاَّ على المظهرات ، ولا يستعمل معها الفعل . و - التاء - بدل من - الواو - ولا يستعمل في غير إسم الله تعالى. و « حتى » بمعنى - إلى - .) أقول :

تقدم - كلام كافٍ - عن وضع الحروف . وبعض أنواعها . ونحن ذاكرون - هنا - ما لم نذكره - هناك - إتماماً للفائدة . وتبعاً « للمؤلف » في التكرار . قال إبن هشام الأنصاري في « التوضيح » : « وهي عشرون حرفاً . ثلاثة مضت في الاستثناء ، وهي : خـلاَ . وعدا . وحاشا . وثلاثة شاذة - في عمل الجر - . أحدها « متى » في لغة هُذَيل . . وهي - عندهم - بمعنى « مِنْ » الابتدائية . قال أبو ذؤيب الهذلي - في وصف السحاب - :

شربنَ بماء البحرِ ثُمَّ ترَفَّعَتْ « مَتَى لُجَجٍ » خُضرٍ لهنَّ نَئيجُ .

وفي « ديوان الهذليين / النسخة المصورة عن طبعة دار الكتب بالقاهرة » :

تَرَوَّتْ بماءِ البحر ثُمَّ تَنَصَّبَتْ على حَبَشِيَّاتٍ لهنَّ نَئيــجُ .

فعلى هذا - لا شاهد فيه - .

و « لعلَّ » في لغة عُقَيْلٍ . . ويقولونَ : عَلَّ - فهذه أربع لغاتٍ لهم فيها - . و « كي » وتجر . . « ما » الاستفهامية . و « ما »

المصدرية وصلتها . و « أَنْ » المصدرية وصلتها . والأربعة عشر الباقية - من العشرين - قسمان : سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي « مِن . إلى . عن . على . في . ب . ل ». وسبعة تختص بالظاهر . وهي المشار إليها بنظم « إبن مالك في ألفيته » :

بالظاهِرِ أخصُصْ « منذُ » « مُذْ » و حتّى
و « الكافُ » و « الواوُ » و « رُبَّ » و «التَّا ».

ثم قال - فصل - في معاني الحروف الجارة : الصحيح عند البصريين عدم نيابة حروف الجر بعضها عن بعض . وما أوهم ذلك فهو . . إمَّا مؤول . أو شاذ . ثم ذكر معانيها فقال : لـ « مِنْ » سبعة معان : التبعيض ، وعلامتها . جواز الاستغناء عنها « ببعض » ، نحو : « حتى تنفقوا مما تحبون » . وبيان الجنس : وإبتداء الغايـــة المكانية - باجماع البصريين والكوفيين . والزمانية . . خِلافاً لأكثر البصريين ، فقد منعوا ذلك . والتنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه - وهي الزائدة - والزائدة . . وزيادتها مشروطة « أن يسبقها نفي » أو نهي « بلاَ » أو إستفهام « بهلْ » خاصـــة . وأن يكون مجرورها نكرة . وأن يكون مجرورها النكرة إمَّا - فاعلاً . أو مفعولاً . أو مبتدأ - . الخامس من معانيها : معنى البدل ، نحو : « أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة بدلاً ». السادس : الظرفية - عند الكوفيين - زمانية أو مكانية . السابع : التعليل قال الفرزدق في مدح زين العابدين عليه السلام :

يُغْضِي حياءاً ويُغْضَى مِنْ مهابتِـهِ فما يُكَلَّمُ إلاَّ حينَ يَبْتَسِم .

وإختصر إبن مالك معاني « مِنْ » بقوله :

بَعِّضْ.وبَيِّنْ. وإبتدىءْ في الأَمْكِنَهْ بـ«مِنْ»وقد تأتي لبدءِ الأَزْمِنَهْ

« وزِيدَ : في نفيٍ وشبهِهِ فجر »

وزاد في « المغني » ثامناً . . وهو « المُجاوَزَة » . وتاسعاً . . وهو « الانتهاء » . وعاشراً وهو الاستعلاء . . عند الأخفش . والكوفيين

وفي » المغني » الغاية ، قاله سيبويه ، تقول : رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك . و « إلى » ومعناها . . إنتهاء الغاية ، مكانية أو زمانية . مثال المكانية : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » . ومثال الزمانية : « أتموا الصيام إلى الليل » . وموجز معانيها ـ على ماذكره في المغني ـ : قال ـ ما موجزه ـ : إلى حرف جر له ثمانية معانٍ . (١) إنتهاء الغاية الزمانية ، والمكانية . (٢) المعية : إذا ضَممتَ شيئاً إلى آخر ، قال به الكوفيون . وجماعة من البصريين : نحو : « مَنْ أنصارِي إلى اللهِ » . (٣) التبيين : وهي المُبَيِّنَةُ لفاعلٍ مجرورها ـ بعدما يفيد حُبّاً أو بُغضاً ـ من فعل تعجبٍ أو إسم تفضيلٍ ، نحو : « رَبِّ السجنُ أَحبُ إليَّ » . (٤) مرادفة ـ اللام ـ . وقيل لانتهاء الغاية كما في قولهم : «والأمرُ إليك» . (٥) موافقة ـ في ذكره جماعة . (٦) الابتداء (٧) موافقة ـ عند ـ . (٨) التوكيد ، وهي الزائدة .

أقول : وفي بعض ما ذكره تأمل . . ولم يقبله ـ النص اللغوي ـ وحمله على النيابة أولى .

و « في » حرف جرله عشرة معانٍ : (١) الظرفية . . الزمانية والمكانية . (٢) المصاحبة : ـ فخرج على قومه في زينته ـ . (٣) التعليل نحو ـ فذلكَ الذي لمُتُنَّنني فيه ـ (٤) الاستعلاء : ـ ولاصلبنكم في جذوع النخل ـ . (٥) مرادفة ـ الباء ـ . (٦) مرادفة ـ إلى ـ . (٧) مرادفة ـ مِنْ ـ (٨) المقايسة . (٩) التعويض ، وهي زائدة عوضاً من أخرى محذوفة .

(١٠) التوكيد ، وهي زائدة لغير تعويض . أقول : وفي بعض هذه المعاني نظر . ولا يخفى : أن الظرفية نوعان ، حقيقية . ومجازية ، وإن كثيراً مما ذكر - يعود إلى النوع الثاني .

و « الباء » حرف جر يأتي لأربعة عشر معنىً : (١) الالصاق . وهو حقيقي ، ومجازي (٢) التعدية . وتسمى - باء النقل - وهي المعاقبة - للهمزة - في تصيير الفاعل مفعولاً . (٣) الاستعانة ، وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : كتبتُ بالقلم . (٤) السببية . (٥) المصاحبة . (٦) الظرفية . (٧) البدل . (٨) المقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض نحو : إشتريته بألفٍ . (٩) المجاوزة - كعن - ، وقيل : تختص بالسؤآل ، نحو : فاسألْ به خبيراً . (١٠) الاستعلاء ، نحو : - إن تأمنه بقنطارٍ - . (١١) التبعيض ، ومنه : «عيناً يشرب بها عبادُ الله» . (١٢) القَسَم ، وهي أصل حروفه . (١٣) الغاية . (١٤) التوكيد ، وهي . . الزائدة . وزيادتها في « الفاعل . والمفعول به المبتدأ . الخبر - وخاصة المنفي منه - . والحال المنفي عاملها . والتوكيد - بالنفس والعين - » .

و « اللام » قال أبو الحسن الرماني « في كتابه .. منازل الحروف » « اللامات ، إثنتا عشرة . - لام الابتداء - . و - لام القَسَم - . و - لام الاضافة - . و - لام التعريف - . و - اللام الأصلية - . و - اللام الزائدة - . و - لام الاستغاثة - . و - لام الكناية - وأصلها لام الاضافة . و - لام كي - . و - لام الجحود - . ومن لام الاضافة - - لام العاقبة - . و - لام الأمر - .

قال في « المغني » : اللام المفردة ثلاثة أقسام . . عاملة للجر . وعاملة للجزم . وغير عاملة . وليس في القِسمة أن تكونَ عاملة للنصب

ـ خلافاً للكوفيين ـ .

فالعاملة للجر . . مكسورة مع كل ظاهر . إلاَّ مع المستغاث المباشر لـ « ياء » فمفتوحة . ومفتوحة مع كل مضمر ، إلاَّ مع ياء المتكلم فمكسورة

و « اللام الجارة » أثنان وعشرون معنىً : (١) الاستحقاق : وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو : الحمدُ للهِ . (٢) الاختصاص : نحو . . الجنة للمؤمنين . (٣) المُلك . . له ما في السموات وما في الأرض . (٤) التمليك ، نحو : وهبتُ لزيد ديناراً . (٥) شِبْهُ التمليك ، نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجاً . (٦) التعليل : نحو ـ لايلاف قريش ـ . (٧) توكيد النفي ، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة ـ بما كان أو لم يكن ـ ناقصتين مسندتين لِمَا أسند إليه الفعل المقرون ـ باللام ـ نحو : وما كان الله ليطلعكم على الغيب . لم يكن الله ليغفر لهم . ويسميها ـ أكثرهم : لام الجحود ـ . (٨) موافقة . . . ـ إلى ـ . (٩) موافقة ـ على ـ (١٠) موافقة ـ في ـ (١١) بمعنى ـ عند ـ . (١٢) موافقة ـ بعد ـ (١٣) موافقة ـ مع ـ . (١٤) موافقة ـ مِنْ ـ . (١٥) التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه . (١٦) موافقة ـ عن ـ . (١٧) الصيرورة . وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل . (١٨) القَسَم ، والتعجب ـ معاً ـ وتختص باسم الله تعالى . (١٩) التعجب المجرد عن ألقَسَم ، ويستعمل في النداء ، نحو : ياللِماءِ . إذا تعجبوا من كثرته (٢٠) التعدية ، ذكره إبن مالك ـ في الكافية ـ ومَثَّلَ له بقوله تعالى : فهبْ لي من لدنك وليّاً . (٢١) التوكيد ، وهي الزائدة . (٢٢) التبيين .

و « رُبَّ » حرف جر ـ خلافاً للكوفيين ـ في دعوى إسميته . وتَرِدُ : للتكثير ـ كثيراً ـ . وللتقليل ـ قليلاً ـ . » وتختص بالنكرات

- غالباً - » . وتعمل رُبَّ الجر - محذوفة - بعد : الواو . والفاء . وبل . وبدونهن . . وهذا الترتيب تابع للاستعمال . . فالأول أكثر وأشهر والثاني : أقل منه . وهكذا . وتزادُ بعدها « ما » فتكفها عن العمل - غالباً - . وتدخل - حينئذ - على الجمل الفعلية - غالباً - . ويكون الفعل ماضياً - لفظاً ومعنى - . وربما دخلت على الجمل الاسمية . وقيل : لا يشترط شيء مما ذكر . فتدخل على الفعل مطلقاً .

وقيل لا تدخل على الجمل الاسمية . وفي « رُبَّ » ستة عشر لغة. منها : فتح الراء . وضمها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف - لحركة الباء - . وهذه الأوجه الأربعة .. مع تاء التأنيث - الساكنة . أو المتحركة - . و « واو القَسَم » . ولها معان متعددة منها (١) « العطف » وهي لمطلق الجمع - غالباً - . (٢) « أن تكونَ بمعنى . . باء الجر » . (٣) « أن تكونَ بمعنى . . لام التعليل » . (٤) الزائدة . (٥) « واو ضمير الذكور » (٦) « واو علامة الذكور » وهي حرف دال على الجماعة . وواو القسم معروفة . ولا تخفى واو - ربَّ - كما تقدمت الاشارة إليها .

و « تاء القسم » . للتاء المفردة عدة معان منها : (١) المتحركة في أوائل الأسماء حرف جر للقسم . وتختص بالتعجب . وباسم الله تعالى . وشذ مع غيره نحو : ترب الكعبة . قال الزمخشري : الباء أصل حروف القسم . والواو بدل منها . والتاء بدل من الواو . (٢) والمتحركة في أواخرها : حرف خطاب نحو : أنتَ . وأنتِ . (٣) والمتحركة في أواخر الأفعال : ضمير نحو : قمتُ . وقمت . وقمتِ . (٤) والساكنة في أواخرها . . حرف وضع علامة لتأنيث الفعل للفاعل . كقامتْ هندُ.

« فائدة » الأفعال - بعد القسم - : « حسبما ذكرها سيبويه في ج١

ص ٤٥٤ ط / بولاق . . بمصر » .

قال : « إعلم أنَّ القَسَمَ تأكيد لكلامك . فاذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع ، لزمته اللامُ ، ولزمتَ اللامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة - في آخر الكلمة - وذلك قولكَ : واللهِ لأفعلنَّ . . . » ثم قال أيضاً : « وأعلم أن في الأفعال أشياء فيها معنى اليَمينِ ، يَجري الفعلُ بعدها مجَراهُ بعد قولِكَ . . « والله » وذلك قولك : أُقسِمُ لأَفعلنَّ . وأشهدُ لأفعلنَّ . وأقسمتُ باللهِ عليكَ لتفعلنَّ وإن كان الفعل قد وقعَ لم تزد على اللام ، وذلك قولك :

واللهِ لفعلتَ . فالنون لا تدخلُ على فعلٍ قد وقع ، إنما تدخل على غير الواجب . وإذا حلفتَ على فعل منفي : لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف ، وذلك قولك : واللهِ لاَ أَفعلُ . وقد يجوز لك - وهو من كلام العرب - . أن تحذفَ « لا » وأنت تريد معناها .. وذلك قولك : واللهِ أفعلُ ذلك أبداً . . تريد : واللهِ لاَ أفعلُ » .

قال النجيرمي في كتابه « أيمان العرب» : واللهِ أفعلُ . معناه : واللهِ لا أفعلُ . أقول : إذا لم تقم القرينة - اللفظية أو المعنوية - على إرادة ثبوت الفعل وإثباته . . فهو منفي بعد القَسَمِ . كما قال سيبويه . وأوضحه النجيرمي ، وغيره .

و « حتى - بمعنى إلى » . هي : حرف - على كل حال - تأتي لثلاثة معان : (١) أن تكون حرفا جاراً بمعنى - إلى - في المعنى والعمل . ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور : « أ » أن مجرورها لا يكون إلاَّ ظاهراً . « ب » وأن مجرورها آخر ذي الأجزاء . أو ملاقياً لآخر جزء . « ج » أن كلاً منهما ينفرد بمحل لا يصح للآخر . فما انفردت به «إلى »قولهم

كتبت إلى زيد . وأنَا ذاهبٌ إلى عمرو . وسرتُ من البصرة إلى الكوفة . فلا تجوز - حتى - هنا لعدم صلوحها . ومما انفردت به « حتى » أنه يجوز وقوع المضارع المنصرب بعدها . نحو سرتُ حتى أدخلَها . (الثاني) من أوجه - حتى - أن تكون عاطفة . وهو قليل . (الثالث - من وجوهها): أن تكون حرف إبتداء ، أي تستأنف بعده الجمل « الاسمية . والفعلية ».

قال : (وعلى للاستعلاء . و « عن» للبُعْدِ والمجازوة . و«الكاف» للتشبيه . ومنها : منُذْ ، لابتداء الغاية في الزمان - كمذ - في المكان . و « حاشا . وخلا . وعدا » بمعنى إلاَّ . نحو : أساءَ القومُ حاشا زيدٍ وجاؤوا خلا زيدٍ . وعدا زيدٍ . ويجوز : خلا زيداً . وعدا زيداً . . بالنصب ، فاذا وُصلت بها - ما - المصدرية فالنصب لا غير ، نحو : جاؤوا ما خلا زيداً . وما عدا زيداً) . أقول : « على » تأتي على وجهين « أحدهما » حرف جر . وقيل هي - إسم دائماً - . وللجارة تسعة معانٍ « ١ » الاستعلاء . وهو إمَّا على المجرور - وهو الغالب - نحو : «وعليها وعلى الفلك تحملون » . أو على ما يقرب منه نحو : « أو أجد على النار هُدى » . وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو : « ولهم عليَّ ذنبٌ » . « ٢ » المصاحبة ، كـ « مع » نحو : « وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم » . « ٣ » المجاوزة كـ « عن » . « ٤ » التعليل كـ - « اللام» نحو : « ولتكبروا الله على ما هداكم » أي لهدايته . « ٥ » الظرفية كـ « في » نحو : « ودخل المدينة على حين غفلة » . « ٦ » موافقة «مِن» نحو : « إذا إكتالوا على الناس » . « ٧ » موافقــة « الباء » نحو : « إركب على إسم الله » . « ٨ » زائدة للتعويض . أو غيره . « ٩ » للاستدراك . والاضراب . (الثاني من وجهي - على -) أن تكونَ إسماً

بمعنى « فوق » وذلك إذا دخلت عليها « مِن » . و « عن » لها ثلاثة أوجه :

أن تكون حرف جر ، ولها عشر معانٍ : « ١ » « المجاوزة » ولم يذكر البصريون سواه ، نحو : سافرتُ عن البلد . « ٢ » البدل ، نحو: « لا تجزي نفسٌ عن نفس » . « ٣ » الاستعلاء ، نحو : « فانما يبخل عن نفسه » . « ٤ » التعليل ، نحو : « وما كان إستغفار ابراهيم لأبيه الاّ عن موعدة » . « ٥ » مرادفة - بعد - نحو : « عما قليل ليصبحن نادمين » . « ٦ » الظرفية - « ٧ » مرادفة - مِن - . « ٨ » مرادفة - الباء - . « ٩ » الاستعانة . « ١٠ » زائدة للتعويض من أخرى محذوفة. (الوجه الثاني) أن تكون حرفاً مصدرياً - على لغة بني تميم الذين يقولون في « أَنْ » « عَنْ » . فهي بدل « أ نْ » في لغتهم . (الوجه الثالث) إسماً بمعنى - جانبٍ - وذلك في ثلاثة مواضع : « ١ » أن يدخل عليها - مِن - وهو كثير . « ٢ » أن يدخل عليها - على - . وذلك نادر . « ٣ » أن يكون مجرورها . وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحدٍ . نحو:

« ودع عنك نهباً صيح في حجراته » .

و « الكاف » قال إبن هشام الأنصاري في « المغني » ما ملخصه : « الكاف المفردة » . . جارّةٌ . وغير جارّةٍ : والجارّةُ : حرفٌ . وإسمٌ : والحرف له خمسة معانٍ . . « ١ » التشبيه ، نحو : زيد كالأسد . « ٢ » التعليل . . أثبت - ذلك - قوم . ونفاه الأكثرون . ومختاره : الجواز سواء أن إقترنت بـ « ما » الكافة . أو « ما » المصدرية ، أم لم تقترن. والظاهر من رأي سيبويه . . إشتراط الاقتران بـ « ما - الكافة » . « ٣ » الاستعلاء . . ذكره الأخفش . والكوفيون . والأصح . . أن يبدو منه

معنى الاستعلاء فهو مؤول . . أو محذوف منـــه المضاف . ونحو ذلك . « ٤ » المبادرة : نحو . . صلِّ كما يدخل الوقتُ . . ذكره إبن الخباز والسيرافي . وغيرهما . وهو غريب جداً . « ٥ » التوكيد . وهي الزائدة نحو : « ليس كمثله شيء » . (وأمّا الكاف الاسمية الجارة) : فرادفة لمثل . ولا تقع كذلك ، عند سيبويه والمحققين إلاّ في الضرورة . وأجاز غيرهم وقوعه في الاختيار . أقول . . وليس بمرضي عندي . (وأمّا الكاف غـــير الجارة) فنوعان : مضمر منصوبها أو مجرور ، نحو : « ما ودعك ربك » . و « حرف معنىً » لا محل له ، ومعناه الخطاب.. وهي اللاحقة لاسم الاشارة نحو : ـ ذلك . وتلك ـ . وللضمير المنفصل المنصوب نحو : إياك ـ وأخواته ـ . ولبعض أسماء الأفعال نحو : حيهلك ورويدك . و « منذ » و « مذ » لهما ثلاث حالات : «١» أن يليهما إسم مجرور . . فقيل هما إسمان مضافان ـ والصحيح ـ أنهما حرفا جر . . بمعنى « مِن » إن كان الزمانُ ماضيا . وبمعنى « في » إن كان حاضراً وبمعنى « مِن . . وإلى . . جميعاً » إن كان معدوداً .

وأكثر العربِ على وجوب جرهما للحاضر . «٢» أن يليهما إسم مرفوع . . فهما مبتدآن ، وما بعدهما خبر . ومعناهما : الأمد ـ إن كان الزمان حاضراً . . أو معدوداً ـ . وأول المدة ـ إن كان ماضيـــاً ـ . «٣» أن يليهما الجمل . . الفعلية . أو الاسمية . فهما ظرفان . . قيل إلى الجملة . وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة . وقيل : مبتدآن . والزمان المقدر هو الخبر وهو مضاف إلى الجملة .

ـ ومنذُ ـ أصل و ـ مذ ـ فرع منها . و « حَاشا » على ثلاثة أوجه : «١» أن تكونَ فعلاً متعدياً متصرفاً ، تقول : حاشيتُه ، بمعنى

إستثنيته . «٢» أن تكون - تنزيهية - . قال المبرّد . وإبن جني . والكوفيون هي فعل . وإختار إبن هشام الأنصاري : أنها إسم ، بمعنى - البراءة - أقول . . والصواب مذهب المبرد ، لتصرفها وإستقلالها بالدلالة على المراد منها في التنزيه . «٣» أن تكون للاستثناء . فذهب سيبويه ، وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً . . بمعنى - إلاّ - لكنها تجر المستثنى - .

وذهب أبو عمرو الشيباني . والمبرد . . إلى أنها تستعمل - قليلاً - فعلاً جامداً بمعنى - إلاّ - .

فان كانت فعلاً نُصب المستثنى . وكان فاعلها ضميراً يعود على مصدر الفعل المتقدم عليها . أو إسم فاعله . أو لبعض المفهوم من الاسم العام . و « خلا » على وجهين : « ١ » أن تكون حرفاً جاراً للمستثنى. ولا تحتاج إلى متعلق . « ٢ » أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له . وفاعلها - كفاعل حاشا - . والجملة : مستأنفة أو حالية .

ويتعين نصب المستثنى عند تقدم - ما - عليها . وعلى - حاشا . وعدا - . وربما جاز الجر أيضاً على إعتبار - ما - زائدة . و « عدا » مثل - خلا - فيما ذكر من القسمين . وفي حكمها مع - ما - . ولم يحفظ سيبويه فيها إلاّ الفعلية .

قال : (والصنف الثاني) من الحروف العاملة في الاسم . . وقد تقدم ما يعمل في المفرد منه . وهــذا الصنف : هو ما يعمل في الجملة الاسمية . أي في الاسم بعد تركيبه في جملة خبرية . قال : (إنّ . وأنّ للتوكيد . وكأنّ : للتشبيه . ولكنّ للاستدراك . وليت : للتمني . ولعل : للترجي . فتنصب - هذه الستة - الاسم وترفع الخبر . والفرق بين - إنّ وأنّ - : هو أن المكسورة مع ما في حيزها - جملةٌ - .

والمفتوحة مع ما في حيزها ـ مفرد ـ ؛ ولذا يحتاج إلى فعل أو إسم قبلها . ولا يجوز تقديم الخبر ـ في هـذا الباب ـ على الاسم . كما جاز في ـ كان ـ . إلاّ إذا وقع ظرفاً . ويُبطلُ عَمَلَهـا الكفُّ . والتخفيفُ ـ وحينئذ ـ كانت داخلة على الأسماء والأفعال . والفعل الذي يدخل عليه ـ إن ـ المخففة ، يجب أن يكون مما يدخل على المبتدإ والخبر واللام لازمة لخبرها ، وهي التي تسمى : الفارقة ؛ لأنها تفرق بينها وبين ـ إنْ ـ النافية) . أقول : إن هذه الحروف الستة يقال لها : الحروف المشبهة بالفعل « أي الفعل الناقص . وهو كان وأخواتها . لاختصاص كلٍّ من هذين البابين ـ بالجملة الاسمية ـ وتغييرهما صورة المبتدإ والخبر ـ من حيث شكل الاعراب ـ . ولذا يقال : لهذه الحروف ـ النواسخ ـ أيضاً . و « إنَّ » على وجهين :

«١» أن تكون حرف توكيد ، تنصب المبتدأ وترفع الخبر ـ وقد تنصبهما معاً في لغةٍ ـ . وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون إسمها ضمير شأن محذوفاً .

وتخفف ، فتعمل ـ قليلاً ـ وتهمل ـ كثيراً ـ . وأنكر الكوفيون تخفيفها . وهو ثابت في النثر والنظم . «٢» أن تكون حرف جواب بمعنى ـ نعم ـ . « فائدة » تأتي ـ إنَّ ـ فعلاً ماضياً مسنَداً لجماعة المؤنث .. من الأَيْنِ ، وهو التَّعَبُ ، تقولُ : النساءُ إنَّ . أي تَعبنَ . أو من ـ آنَ ـ أي قَرُبَ . أو مسنَداً ـ لغيرهن ـ على أنه من ـ الأنين ـ وعلى أنه مبني للمفعول ـ على لغة مَن قال : رِدْ ، وحِبْ : تشبيهاً له : بقِيل وبيع ـ . أو فعل أمر . للواحد ـ من الأنين ـ . وفيه أقوال أخرى . ولهمزتها ثلاث صور . . وجوب الكسر . ووجوب الفتح .

وجواز الأمرين . فالأول :

«١» « في إبتداء الكلام » : وتدخل فيه صورتان - الأولى - ألاّ يتقدمها شيء ، نحو : « إنّا أعطيناك الكوثر » . - والثانية - أن يتقدمها حرف من حروف الابتداء ، نحو : « ألا َ إنّ أولياءَ الله » .

«٢» في بدء صلة الموصول : - أي في أول جملة الصلة - ، نحو : « ما إنّ مفاتحه » . أمّا الواقعة في حشو الصلة ، فيجب فتح همزتها ، نحو : « جاء الذي في ظني أنّه قائمُ » .

«٣» أن تقع جواباً للقسم : سواء أن إقترن خبرها - باللام - أم تجرد منها . . نحو : « حم . والكتابِ المبين . إنّا أنزلناه » . «٤» أن تُحكَى بالقول ، نحو : « وقال اللهُ إني معكم » .

«٥» أن تحلّ - محلّ حالٍ - . وله صورتان : أن تقع بعد واو الحال، نحو : « زرتُه وإني ذو وجل » . وأن تكون مجردة من الواو ، نحو : « ألاَ إنهم ليأكلونَ الطعام » . فهذه الجملة حال .

«٦» أن يقترن خبرها - باللام - المعلقة للفعل « القلبي » عن العمل نحو : « والله يعلم إنك لرسوله » . فهذه صور ستة يجب فيها كسر همزة - إنّ - . وقد تقدم الكلام عنها في « هذا الكتاب . وسبب الاعادة هي الاعادة . . تبعاً للمطرزي » . وأمّا (وجوب الفتح) : ففي حالة جواز سد المصدر مسدها فهي داخلة على جملة في اللفظ . . مفرد في المعنى وهذه هي القاعدة في « وجوب الفتح » . ولا يخفى أن « كسر همزة إن » أصل . . و « الفتح » فرع على أشهر الأقوال - وأصحها - . وأمّا جواز الفتح . والكسر . ففي أربعة مواضع : «١» بعد إذا الفجائية ، نحو:

وكنتُ أرى زيداً كما قيل سيداً إذا إنّهُ عبدَ القفا واللّهازمِ

فالكسر - هو القياس . والفتح بتأويل « أنّ » وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر .

«٢» بعد القسم . . إذا لم يقترن خبرها - باللام - ، نحو :

أو تحلفي بربكِ العليّ أنّي أبو ذيّالكَ الصبيّ

فمن - كسر - جعلَها جواباً للقسم . ومن - فتح - فعلى تقدير حرف جر . . أي « على أنّي » .

«٣» بعد - فاء الجزاء - . «٤» إذا تقدمها ما يدل على معنى - القول - دون حروفه . فهذه أحكام - همزة إن - . أمّا - اللام - فلا تزاد بعد - أنّ المفتوحة الهمزة على الأصح - . وأمّا بعد «إن» المكسورة ففي صور . . منها : - ألاّ يكون الخبر منفيا . أو ماضيا متصرفاً خالياً من « قد » . وتصحب . . المفرد . والجملة الاسمية . والمضارع . والماضي غير المتصرف . وفي هذا المقام شروط . وكلام . أعرضنا عنه لقلته . ولضعف بعضه أقول : ويجوز رفع المعطوف على - إسم إنّ - بعد أن تستكمل « إسمها وخبرها » والأرجح النصب . ولا يجوز - رفع المعطوف قبل إستكمالها . . أي أخذها الجزأين معاً - . وكذلك يجوز رفع المعطوف على إسم « أنّ » أيضاً بعد أن تأخذ خبرها . . ولا يجوز قبل ذلك . وإذا خففت « إنّ » لزمت اللام ، للفرق بينها وبين « إنْ » النافية . وقد يستغنى عن « اللام » إذا أمن اللبس . والغالب في الفعل الواقع بعد « إن » المخففة أن يكون فعلاً « ناسخاً » . وقد يكون غير « ناسخ » . وإذا خففت « أنّ » المفتوحة . . لم تهمل - كأختها - . بل يستتر فيها إسمها . والخبر - حينئذ - جملة إسمية . أو فعلية » . ولا يخفى : أن قسماً كبيراً مما ذكرناه منقول « عن شرح المكودي» . ولنافيه

الاختصار . والاختيار . والله الموفق . « فائدة » « أ » ومما يجب فيه كسر همزة «إنّ» - على الارجح - بل الأصح» . إذا وقعت بعد ما يضاف إلى الجمل ، نحو : حيث . وإذ . وإذا . فهي - هنا - مكسورة -. «ب» الفرق بين التمني . والترجي : التمني عام في الممكن وغيره . والترجي : خاص بالممكن فقط . - كذا . . قال الرضي - .

« ج » عن السيرافي : جواز - فتح . وكسر - همزة « إنّ » بعد إذا الفجائية . قال : وهي بخلاف « حتى » العاطفة فان « أنّ » المفتوحة لا تقع بعدها ؛ لأن ما بعدها جزء مما قبلها .

« خاتمة البحث » : قال الرماني في « كتابه : منازل الحروف» ..

إنْ « المكسورة المخففة » على أربعة أوجه « ١ » الجزاء . « ٢ » الجحد . - أي النفي - . « ٣ » مخففة من الثقيلة - وتلزمها اللام المفتوحة- «٤» زائدة . و (أنْ) المفتوحة المخففة ، على أربعة أوجه - أيضاً - : «١» مخففة من الثقيلة . «٢» ناصبة للفعل ، وتنقله إلى الاستقبال - ولا تجتمع مع ، السين وسوف - . «٣» بمعنى - أي الخفيفة - للتفسير . «٤» زائدة - وتفيد التوكيد - وقدمت «إنْ على عكس ما ذكره ؛ لأنها الأصل» .

قال : (ومن الداخلة على الجمـــل - لا - التي لنفي الجنس . . ينصب المنفي : إذا كان مضافاً . ومضارعاً له . وإذا كان مفرداً : فهو مفتوح ، والخبر في جميع الأحوال مرفوع . تقول : لا غلام رجل كائن عندنا . ومنه كلمة الشهادة) . أقول :

من الحروف العاملة في الجُمل الاسمية فقط . أو ما يحل محلها «لا» النافية للجنس العاملة عمل « إنّ » . لذا ذكرها بعدها . واسمها مبني في حالة . معرب في أخرى . فاذا جاء مضافاً . أو عاملاً عمل الفعل فهو

مبني . وإذا لم يكن كذلك فهو معرب . وخبرها مرفوع على كل حال. وقد تقدم - طرف من الكلام عنها - .

قال : (وأمّا العامل في الفعل) أي الحرف العامل في الفعل . (فصنفان : أولها . . ما تنصب المضارع . « مأخوذ من الضَّرْع ؛ كأنهما رضعا ضرعاً واحداً » .

وهو ثلاثة : « أَنْ » المصدرية . « ولن » لتوكيد نفي المستقبل « وإذن » جواب وجزاء . و « أَنْ » من بينها : تدخل على الماضي ؛ وتضمر بعد ستة أحرف وهي : «حتى . و - لام كي - . و - لام الجحد - و - أو - بمعنى إلى ، أو إلاَّ . و - واو الجمع - ، نحو : لا تاكل السمك وتشرب اللبن ، أي لا تجمع بينهما ، وتسمى واو الصرف ؛ لأنها تصرف الثاني عن إعراب الأول . و « الفاء » في جواب الأشياء الستة وهي : « الأمر » و « النهي » . و «النفي»و«الاستفهام» . و«التمني»و«العرض». وعلامة صحة ذلك : أن يكون المعنى - إذافعلتَ فعلتُ -) . أقول :

« أنْ » أصل حروف النصب . ولتمكنها في عملها . . عملت ظاهرة - وهو الأصل - ومقدرة ، في مواضع محددة - وتقديرها . وإظهارها - نوعان : واجب . وجائز : فما يجب إظهارها فيه : « أ » إذا توسطت بين - لام الجر ، وتسمى لام كي ؛ لأنها مثلها في إفادة التعليل - وبين لا - سواء كانت النافية أو الزائدة - نحو : زرتك لئلا تمقتني . . فهذه « لا » النافية . ونحو : « لئلا يعلم أهل الكتاب » فـ « لا » زائدة وإنما وجب - إظهار - أنْ . . في هذا المقام ؛ كراهة إجتماع - لامين - . وتضمر - وجوباً - بعدما تقدم ذكره . ومنه ما يجوز فيه الأمران . قال ابن مالك :

« وبعضُهم أهملَ - أنْ - حَمْلاً على
« ما » أختها حيث إستحقت عمـلاً »

قال - المكودي - : يعني أنَّ من العرب مَن يجيز إهمال - أنْ - غير المخففة ، حملاً على « ما » المصدرية فيرتفع المضارع بعدها. كقراءة بعضهم : « لمن أراد أنْ يتمُّ الرضاعة » بالرفع . وكقول الشاعر :

« أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكما مني السلام وألاَّ تشعرا أحدا »

فرفع بعد - الأولى - . ونصب بعد - الثانية - وكلاهما غير مخففة من الثقيلة .

وإنما حُملت « على ما » المصدرية ، لاشتراكها في المعنى . و «ما» لا عمل لها .

وأمَّا «إذن» . . فلها ثلاثة أنواع : واجبة الاعمال . وجائزته : وواجبة الاهمال . فيجب إعمالها . بتحقق : «أ » أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال . فان كان للحال . . إرتفعَ . « ب » أن تكون مصدَّرة في الكلام . « ج » ألاَّ يفصل بينها وبين الفعل فاصل - سوى القسم - . ويجوز إعمالها : إذا وقعت بعد عاطف . نحو : وإذن لا يلبثون إلاَّ قليلا - بالاهمال - . ويجب إهمالها في حالة عدم تحقق الشروط المذكورة في « أ - ب - ج » . وأمَّا « كي » فذكرها قوم وأهملها آخرون . والصحيح أنها عاملة مستقلة في نصب المضارع وقد عدها - مستقلة - من لا يطرح كلامه من محققي النحاة . وحملها على « إضمار أنْ » بعدها تمحل يرده - الأصل عدم التقدير - .

قال : (والصنف الثاني : حروف تجزم - المضارع - . وهي :

« لم » لنفي الماضي . وفي « لَمَّا » تَوَقُّعٌ . و « لام الأمر » . و « لا » في النهي . و « إنْ » في الشرط والجزاء . ويضمر « إنْ » مع فعل الشرط في جواب الأشياء التي تجاب بالفاء . إلاَّ النفي مطلقاً . والنهي في بعض المواضع) .

أقول النوع الثاني من الحروف العاملة في الفعل المضارع « الجوازم » . والجزم من خواص المضارع المعرب . كما أن الجر من خواص الاسم المعرب وفي إعراب المضارع قولان : قيل : إن سبب إعرابه هو تجرده عن الناصب . والجازم . وقيل : وقوعه موقع الاسم المعرب ومضارعته له . وقد تقدم طرف من الكلام حول هذه المسألة .

نقول : الحروف الجازمة نوعان منها . . ما يجزم فعلا واحداً . ومنها . . ما يجزم فعلين يسمى الأول . . فعل الشرط . والثاني . . جوابه . أو شرطاً . وجزاءاً . فأمَّا ما يجزم فعلاً واحداً . . فـ « لم » للنفي : لنفي الفعل المضارع في حالة الماضي المستمر - غير المنقطع - . نحو « لم يلد . ولم يولد » أي منذ الماضي إلى الحاضر - مستمراً - إلى المستقبل فهي أشد توغلا في النفي من باقي الأدوات النافية . لتخصصها في حالة دون أخرى . ولذا كانت « لم » علامة تميز المضارع عن قسيميه « الماضي والأمر » . وقال قوم : بعدم إستمرارها . وأنها تنقطع . فيقال : لم يضرب زيدٌ أمسِ .

و « لَمَّا » لنفي المستقبل - المتوقَّع - . نحو : « لَمَّا يقضِ ما أمَرَه » وهل تفيد « لَمَّا » الاستغراق ؟ . أي إمتداد نفيها من حين وقوع النفي إلى حال التكلم . جماعة من النحويين ، نعم . ومنهم إبن الحاجب والشيخ الرضي - نجم الأيمة - . وجماعة ، لا .

« فائدة »

« الفرق بين . . لم . ولَمَّا »

«١» إنَّ « لَمَّا » لا تقترن بأداة شرط . لا يقال : إنْ لَمَّا تقم . وتقترن « لم » بها فيقال : إنْ لم تقم . «٢» إن منفي - لَمَّا يتصل بزمن الحال « أي حال التكلم » . ومنفي « لم » يحتمل الاتصال . والانقطاع؛ ولهذا جاز لم يكن - ثم كان - . ولم يجز - لَمَّا يكن - ثم كان . «٣» إن منفي - لَمَّا - لا يكون إلاَّ قريباً من الحال . ولا يشترط ذلك في منفي - لم - . تقول : لم يكن زيد مقيماً في العام الماضي . ولا تقول : لَمَّا يكن . «٤» إن منفي - لَمَّا - متوقَّعٌ ثبوته . بخلاف منفي « لم » . «٥» إن منفي - لَمَّا - جائز الحذف لدليل . ولا يجوز ذلك مع « لم » . وفيما قدمناه من تفصيل أدوات الجزم كفاية .

قال : وأمَّا ما يجزم فعلين : فقد قدمنا - ذكره - . قال الخطيب التبريزي في « شرحه » لـ « مقصورة إبن دريد » : إن « مهما » أصلها عند الخليل - ره - « ماما » فأبدلت ألف « ما » الأولى هاءاً : فصارت « مهما » . وعند سيبويه : أصلها « مه » في الزجر . . زيد إليها «ما» . واعلم أن أدوات الشرط : منها ما يجزم . وما لا يجزم . فالأول : يجزم فعلاً يسمى فعل الشرط . وفعلاً ثانياً يسمى جواب الشرط . وبهما معاً يتم معنى الشرط . وقد تحذف الأداة مع فعل الشرط . وقد يحذف الجواب

ولكل من هاتين الحالتين أحكام ـ من حيث الوجوب . والجواز . والقيود ـ وما لا يجزم ـ كالجازم ـ من حيث إحتياجه إلى فعل شرط . وجواب . وفي حالة إختلاف فعل الشرط والجواب في اللفظ . أو في المعنى أو فيهما معاً : فيقترن ـ حينئذ ـ الجواب بالفاء . ولذلك شروط منها : أن يقع الجواب جملة طلبية . أو إسمية . ومن أدوات الشرط ما هو بسيط نحو : « إنْ . ومَن . وما . ونحوهن » وما هو مركب نحو : « مهما . حيثما إذما . ونحوهن » .

(النوع الثاني في غير العوامل)

قال : (وهي أصناف : « منها » حروف العطف ، وهي تسعة ـ الواو ـ لمطلق الجمع بلا ترتيب . ـ والفاء . وثُمَّ . وحتى ـ للجمع مع الترتيب . وفي ـ ثُمَّ ـ تراخٍ . دون ـ الفـاء ـ . وفي ـ حتى ـ معنى الغاية . و ـ أو ـ لأحد الشيئين ، أو الأشياء . و ـ أَمْ ـ للاستفهام متصلة ، نحو : أزيد عندك أَمْ عمرو ؟ بمعنى أيهما عندك ؟ . ومنقطعة، نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ . وإنها لابل أم شَاء" ؟ . . بمعنى: بل هي شاء . و « لا » لنفي ما وجب للأول ، نحو : جاءني زيد لاَ عمرو و ـ بل ـ للاضراب عن الأول ، والاثبات للثاني ، نحو : جاءني زيد بل عمرو و « لكنْ » للاستدراك ـ بعد النفي ـ نحو : ما جاءني زيد لكن عمرو . وهي في عطف المفردات نقيضة ـ لا ـ . وفي عطف الجمل نظير ـ قبل ـ في مجيئها بعد النفي والاثبات) أقول : يسمى هـذا الفصل « فصل حروف المعاني » . أي الحروف الدالة على معنى خاص ـ وليست

مما يعمل في فعل أو إسم - . وقدم ذكر حروف العطف ؛ لكثرتها في الكلام و لِمَا فيها من الربط بين أجزاء الكلام .

« الواو » بين حروف العطف ، كـ « إنْ » بين أدوات الشرط و « أَنْ » بين حروف النصب من حيث أصالة كل منها في بابه . وللواو عدة معان : قال في المغني : « إنتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى أحد عشر » . . «١» العاطفة ، ومعناها - مطلق الجمع - . أي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم . . نفياً وإثباتاً . وقد تخرج عن - مطلق الجمع - . فتكون : « أ » بمعنى - أو - . وذلك أن تكون بمعناها نحو : الكلمة إسم وفعل وحرف . أو تكون بمعناها في التخيير . « ب » وأن تكون بمعنى باء الجر . « ج » وأن تكون بمعنى لام التعليل. «٢» واو الاستيناف . «٣» واو الحال . وهي الداخلة على الجمل الاسمية. وتسمى واو الابتداء . «٤» واو المعية . «٥» واو القسم : ولا تدخل إلاّ على ظاهر . أقول : وقد تقدم - ما يكفي في هذا المقام - .

و « أو » للتخيير . لكن لا تنحصر معانيها به فقط . بل تخرج عنه إلى عدة معانٍ منها : « التَّنَوْعِيَّةُ » أي تعيين النوع . أو الجنس والتقريبية . نحو : « إلى مائة ألفٍ أو يزيدون » فهي هنا . . لبيان نوع العدد . لا تحديده . ومثله : إنْ رغبتَ في مجالسة العقلاء فجالس زيداً أو عمراً أو نحوهما . فليس هي للتخيير - كما قد يتوهَّم - . بل هي لبيان نوع الجليس العاقل - فقط - لا لحصره بأحد الشخصين . وقد ذهب المبرد إلى هذا القول - في المقتضب - . كما ذكره غيره أيضاً .

و « أم » نوعان : متصلة . ومنقطعة . ونحن نذكر الفرق بينهما فنقول :

المتصلة تقدر « بأي » . ولا تقع إلاّ بعد إستفهام . والجواب فيها إسم معين ، لا ، نعم ، أو ـ لا ـ . وتقدر الكلام بها واحداً . والاضراب فيها . وما بعدها معطوف على ما قبلها . لا لازم الرفع باضمار مبتدإ . وتقتضي المعادلة ، وهي أن يكون حرف الاستفهام يلي الاسمَ وهي كذلك والفعل بينهما . . كـ « أزيداً ضربته أم عمراً ؟ » فزيد وعمرو مستفهم عنهما وأوليَتَ كُلاً منهما حرف الاستفهام .

فهذه سبعة أوجه إفترقت فيها أم المتصلة عن المنقطعة . وذكر النحويون فروقاً أخرى لها . أعرضنا عن ذكرها . الفرق بين « أمْ . وأو » . قال علي بن عيسى الرماني في كتابه « منازل الحروف » :

إنَّ « أمْ » إستفهام ، على معادلة الألف بمعنى « أي » ، أو الانقطاع عنه . وليس كذلك « أو » ؛ لأنه لا يُستفهم بها وإنما أصلها أن تكون لأحد الشيئين . ولا تجيء « يعني أم » مبتدأة إنما تكون على كلام قبلها مبنية إستفهاماً أو خبراً . ثم قال : وتقول : ما أُبَالي أذهبتَ أم جئتَ . وإن شئتَ قلته بـ « أو » . وتقول : سواءٌ عليَّ أذهبتَ أم جئتَ . ولا يجوز بـ « أو » ؛ لأن سواء لابد فيها من شيئين ؛ لأنك تقول : سواء عليَّ هذانِ ، ولا تقول : سواء عليَّ هذا .

(ومنها : حروف التصديق)

قال : (وهي : نَعَم . وبلىٰ . وأَجَلْ . وإي . فنعم تصديق لِماَ تقدمها من كلام مثبت أو منفي . خبراً كان أو إستفهاماً . كما إذا قيل لك ؛ قام زيد . فقلتَ : نعم . كان المعنى « قام » . أو قيل :

لم يقم . فقلت : نعم . فالمعنى « لم يقم » . كذا إذا قيل : أقام زيد؟.
أو لم يقم . وقد قالوا : إن نعم تصديق لما بعد الهمزة . و « بلى »
إيجاب لما بعد النفي ، كما إذا قيل : لم يقم زيد فقلت : « بلى »
كان المعنى « قد قام » . و « أجلْ » يختص بالخبر نفيا وإثباتاً . « إي »
لا يستعمل إلاّ مع القسم) . أقول :

(هذا باب حروف الجواب)

وعدّها المطرزي « أربعة» . وعند غيره «خمسة» باضافة «جَيْرِ ي»
إليها . والضمير في قوله « ومنها » أي من الحروف غير العاملة - في
الأسماء والأفعال - . « نعم » حرف جواب لتقرير ما قبله . فان كان
مثبتاً . فالجواب تقرير للاثبات . وإن كان منفيا . كان الجواب تقريراً
للنفي . وبلى عكسها .. فهي نفي للاثبات وإثبات للنفي . وقد إختلف في «ألف
- بلى » فقال قوم : هي أصل . - وهو الأصل - . وقال قوم : هي
زائدة - بدليل إمالتها - . وفي « نعم » لغات منها : فتح النون والعين
معاً - وسكون الميم بناءاً - وهذه المشهورة . وكنانة تكسر العين - فقط -
وكسرهما معاً . قال إبن هشام الأنصاري « في المغني » : « إعلم أنه إذا
قيل : قام زيد . فتصديقه . . نعم . وتكذيبه - لا - . ويمتنع دخول
« بلى » لعدم النفي . وإذا قيل : ما قام زيد . فتصديقه : نعم . وتكذيبه
- بلى - » . وهذا نظير ما ذكرناه . و (أجل) بسكون اللاّم حرف جواب
مثل - نعم - . فيكون تصديقاً للمُخْبِرِ . وإعلاماً للمُسْتَخْبِرِ . ووعداً
للطالب . فتقع بعد : « قام زيد » . و « أقام زيد ؟ » . و « إضربْ »

زيداً » . أ . ه . عن ابن هشام أيضاً .

و (إي) بكسر الهمزة وسكون الياء . . حرف للجواب . مثل - نعم - . وما تقدم في « أجل » يسري فيه - تماماً - . وقال في «المغني» . (جيري) بالكسر على أصل إلتقاء الساكنين - كأمسِ - . وبالفتح للتخفيف - كأينَ - . حرف جواب ، بمعنى : - نعم - . قال :

(ومنها : حروف الصلة)

(أي الزيادة . « إنْ » في : ما إنْ رأيت . و « أَنْ » في : ما أَنْ جاءَ البشيرُ . و « ما » في : فَبِما رحمة من الله . و « لا » في : لئلا يعلم) أقول :

تزاد الأحرف الأربعة التي ذكرها - للتأكيد . أو لربط الكلام -. فأَمَّا « إنْ » المكسورة الهمزة - المخففة - فتكثر زيادتُها بعد - ما - إذا دخلت على جملة فعلية . أو إسمية . وفي هـذه الحالة تكف « ما » الحجازية عن العمل . وقد تزاد بعد « ما » الموصولة الاسمية . و «ما» المصدرية . و « أَلاَ » الاستفتاحية .

وأَمَّا « أنْ » المفتوحة الهمزة - المخففة - . فلزيادتها أربعة مواضع : « ١ » بعد - لمَّا - التوقيتية . وهذا هو الأكثر . «٢» بعد - لو - وفعل القسم مذكوراً . «٣» بين الكاف ومجرورها - وهذا نادر - «٤» بعد - إذا - . وهي في مواضع الزيادة - للتأكيد - كذلك مكسورة الهمزة . « فائدة » قال الشيخ الرضي في « شرح الكافية » : إعلم أن « لا » لنفي الحكم عن مفردٍ ، بعد إيجابه للمتبوع ، فلا يجيء إلاَّ بعد

خبر موجَبٍ ، أو أمرٍ . ولا يجيء بعد الاستفهام . والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك . ولا بعد النهي . تقول : ضربتُ زيداً لا عمراً واضربْ زيداً لا عمراً . ولا يعطَفُ بها الاسمية . ولا الماضي على الماضي فلا يقال : قام زيد لا قعد ؛ لأنه جملة ولفظة « لا » موضوعة لعطف المفردات ، وقد يعطف مضارعاً على مضارع - وهو قليل - ؛ والمُجَوِّزُ مضارعته للاسم . ولا يجوز تكرارها كسائر حروف العطف : وإن قصدتَ بها معنى واو العطف : أي التشريك جئتَ بالواو معها ، وتتمحض « لا » حينئذ لتأكيد النفي فقط - لا للعطف - . وأمّا « بل » : فامّا يليها - مفرد" أو جملة" - . وفي الأول هي لتدارك الغلط . ولا يخلو أنْ تكون : بعد نفي . أو نهي . أو بعد إيجاب وأمرٍ . فان جاءت بعد أمرٍ أو إيجاب ، نحو : قام زيد بل عمرو ، فهي لجعل المتبوع بحكم المسكوت عنه منسوباً حكمه إلى التابع . وأمّا التي تليها الجُمل ففائدتها الانتقال من جملة إلى أخرى أهم من الأولى . وقد تجيء للغلط . وأمّا « لكن » فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها - نفياً وإثباتاً من حيث المعنى - لا من حيث اللفظ . وأجاز الكوفيون مجيء - لكن العاطفة للمفرد بعد الايجاب أيضاً . وليس لهم به شاهد . وإن وليها جملة وجبت المغايرة المذكورة - وأنكر يونس كون « لكن » حرف عطف وزعم أنهـا « المخففة من الثقيلة » . أ . هـ . بتصرف . قال : ومنها . .

(حروف الاستفهام)

(الهمزة . وهل . نحو : أقام زيد ؟ . وهل خرج عمرو ؟) . أقول :

الاستفهام .. كالاستعلام ، وزناً ومعنى - هذا في اللغة - . ويقرب منه المعنى النحوي أيضاً . فهو طلب المتكلم من المخاطب معرفة المُسْتَفْهَمِ عنه « سواء كان مفرداً أم جملة » . وهو من التعبير الأنشائي . - لا الخبري - . وإن تركب منه أحياناً .

وأصل أدواته الحروف . وأصلها « الهمزة . ثم هلْ وهي فرع منها » . وأمّا الأسماء المستَفهم بها فملحقة بالحروف المذكورة منضمنة معانيها « أي طلب معرفة المستفهم عنه » لذا كانت مبنية - تبعاً لتلك الحروف - . فأمّا « الهمزة وهي أصل حروف الاستفهام » : فلها عدة معان : « إستفهام » . و « غير إستفهام » .

وهمزة الاستفهام لها معان مختلفة - تبعاً لاختلاف حقيقة الاستفهام - فالحقيقي : ما تقدم . والمجازي .

«١» « التسوية » : وضابطها . هي الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها . وليست مختصة بالوقوع بعد كلمة « سواء» فقط نحو : ما أبالي أقمتَ أم قعدت .

«٢» الانكار الابطالي ، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع وأن مدعيه كاذب . نحو : « أفسحرٌ هذا ؟ !! » . «٣» الانكار التوبيخي ، وتقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم عليه . نحو : « أتعبدون ما تنحتون ؟ !! » . «٤» التقرير : ومعناه ، حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بأمر قد إستقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به . فالتقرير بالفعل : (أضربتَ زيداً ؟ » . والتقرير بالفاعل : « أأنت ضربتَ زيداً » ؟ . وبالمفعول « أزيداً ضربت » ؟ .

وأمّا غير الاستفهامية فلها معان منها : «١» النداء القريب . وبعضهم

خصه بالمتوسط ، نحو : « أفاطمُ مهلاً بعد هذا التدلل » . «٢» وربما وقعت فعلاً ، نحو : « وأى » بمعنى . . وعد . ومضارعه « يَئِـي » بحذف - الواو - لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول : وفى . . يفي . والأمر منه « إ ه » بحذف اللام للأمر . والهاء للسكت في الوقف.

« فائدة » الهمزة أصل في الاستفهام - كما تقدم - . وهل فرع منها والفرق بينهما :

«١» تختص - هل - بالتصديق . والايجاب «٢» وتخصيصها المضارع بالاستقبال . «٣» ولا تدخل على الشرط . ولا على - إنَّ - ولا على إسم بعده فعل - في الاختيار - . «٤» وتقع بعد العاطف لا قبله . وبعد - أم - «٥» ويراد بالاستفهام بهـــا النفي . وتأتي بمعنى - قد - . أ . ه . عن الأشباه والنظائر - للسيوطي - بتصرف .

قال نجم الأئمة « الشيخ الرضي » : ومن خصائص « الهمزة » أن يدخل على « الواو . والفاء . وثُمَّ » . ولا يدخل عليها « هل » لكونها فرع الهمزة . وهـــذه الحروف تدخل على « هل » . ولا تدخل على « الهمزة » لكونها أصلاً في الاستفهام الطالب للتصدير . قال تعالى : « فهل أنتم مسلمون » . وقال الشاعر : وهـــل أنا إلاَّ من غُزية » . وتقول : « أنا أكرمك فهل تكرمني » ،

أقول : ذكروا من أمثلة « هل » بمعنى « قد » . . قوله تعالى : « هل أتى على الانسان حين من الدهر » : أي « قد أتى » .

قال : (ومنها المفردات . « أمَّا » لتفصيل المجمل ، وفيها معنى الشرط ولذا وجب - الفاء - في جوابها ، نحو : أمَّا زيدٌ فذاهب . وأمَّا عمرو فمقيمٌ . و « إمَّا » بالكسر . لأحد الشيئين أو الأشياء ، نحو

جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو . و«إنْ» النافية ، نحو : إنْ زيدٌ منطلِقٌ و«قد» للتقريب في الماضي ، نحو : قد قامت الصلاة . والتقليل في نحو قولهم: إنّ الكذوبَ قد يصدقُ . و « كَلّا » للردع . والتنبيه . نحو : كَلّا سيعلمون . و « لو » لامتناع الثاني لامتناع الأول ، نحو : لو أكرمتَنِي لأكرمتُكَ . و « لولا » لامتناع الثاني لوجود الأول ، نحو : « لولا عليٌّ لَهَلَكَ عمرُ ») أقول :

« أمَا » المفتوحة الهمزة المُخَفَّفَةُ ، على وجهين : « أ » أن تكون حرف إستفتاح بمنزلة ـ ألاَ ـ . وتكثر قبل القَسمِ . وإذا وقعت « إنّ » الناسخة . . بعدها وجب كسر همزة «إنّ» كما يجب ذلك بعد ـ ألاَ ـ « ب » ولن تكون بمعنى ـ حقاً ـ . أو ـ أحقاً ـ . وفيها أقوال :

هي مركبة من إسم وحرف . وهي إسم بمعنى حقاً . وعلى الأول: الهمزة للاستفهام . و « ما » إسمية بمعنى ـ شيء ـ والشيء حق . وموضع ـ ما ـ النصب على الظرفية ـ كموضع حق ـ . وقيل : هي حرف مركب من حرفين ومعناها ـ حقاً ـ . وهذه يجب فتح همزة « أنّ » بعدها كما يجب بعد « حقاً » . و « أمّا » المفتوحة الهمزة المشددة . وقد تبدل ميمها الأولى ـ ياءاً ـ إستثقالاً للتضعيف . وهي حرف شرطٍ . وتفصيلٍ وتوكيدٍ . والدليل على شرطيتها لزوم ـ الفاء الرابطة ـ في جوابها . وأمّا التفصيل : فهو الغالب عليها . والغالب عليها التكرار ، وقد لا تكرر إكتفاءاً بوضوح المراد . وأمّا مجيؤها للتوكيد . فقد ذكره الزمخشري. ونقله عنه في « المغني » . وهو معلوم من ظاهر الكلام . فقولنا . أمّا زيد فذاهبٌ . فيه قوة تأكيدٍ على قولنا : زيد ذاهب .

ويُفصَلُ بين « أمّا » و ـ الفاء ـ الرابطة بأمور : بالمبتدإ . وبالخبر

وبجملة الشرط . وباسم منصوب ـ لفظاً أو محلاً ـ بالجواب . وباسم ـ كذلك ـ معمول ـ لفظاً أو محلا ـ لمحذوف يفسره ما بعد الفاء . وبظرف معمول لـ « أمَّا » لِما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، أو الفعل المحذوف.

و « إمَّا » المكسورة المشددة . مركبة عند سيبويه من « إنْ . وما » ولها خمسة معان : «١» الشك . «٢» الايهام . «٣» التخيير . «٤» الاباحة. «٥» التفصيل .

فأمَّا قوله تعالى : « فَامَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أحَداً » . . فليس هو ـ إمَّا ـ المذكورة ، بل « إنْ » الشرطية . و « ما » الزائدة كذا في « المغني » . أقول : قد أختلف في كونها ـ عاطفة ـ على أقوال ـ بين نفي ذلك عنها . وإثباته لها ـ . والثاني أحق بالقبول لدلالة الكلام على كونه مراداً . نعم : ليس هذا لازماً لها . بل هي للعطف وغيره كما قدمنا . وإختيار دلالتها على العطف مذهب كبار النحاة . والله أعلم .

والابتداء بها . . لا ينافي مجيئها ـ للعطف ـ لجواز تأويل الكلام .

« وقد » على وجهين : حرفية . وإسمية . فالحرفية : مختصة بالفعل المتصرف الخبري المُثْبَتِ المجرد من جازم وناصب وحرفِ تنفيسٍ . وهي معه ـ كالجزء ـ فلا تنفصل عنه بفاصل ـ إلاَّ بالقَسَمِ ـ . ولها خمسة معان :

«١» التَّوَقُّعُ . وهو مع الفعل المضارع واضح . وأمَّا مع الفعل الماضي : فأثبته الأكثرون . نحو : « قد قامت الصلاة » . «٢» تقريب الماضي من الحال ، نحو : قد قام زيد ، فانه يحتمل الماضي البعيـــد ، والقريب ؛ فاذا قلتَ : قد قام فانه يختص بالقريب . ويبتني على إفادتها ـ هذا المعنى ـ أمور : « أ » لا تدخل على ـ عسى . وليس . ونعمَ .

وبئس - لأنها تدل بصيغها على الحال . فلا معنى لتقريب ما هو قريب « ب » وجوب دخولها - عند البصريين - إلا الأخفش . . على الماضي الواقع حالاً . . ظاهرة أو مقدرة . وأنكر ذلك الكوفيون والأخفش ، محتجين : - بالأصل عدم التقدير - . أقول : وإفادة « قد » التأكيد يبرر التقدير - المخالف للأصل - «٣» التقليل : وهو . . « أ » تقليل وقوع الفعل . « ب » وتقليل متعلقه . «٤» التكثير : أثبته سيبويه . والزمخشري. وجماعة . نحو : « قد نرى تقلب وجهك » . «٥» التحقيق . «٦» النفي . أثبته إبن سيدة . وإبن مالك . و « كلا » هي حرف بسيط عند . سيبويه . والخليل . والمبرد . والزجاج ، وأكثر البصريين . ومعناها الردع والزجر - لا معنى لها عندهم إلا ذلك - حتى أنهم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها . وعند - ثعلب - هي مركبة من « كاف التشبيه - ولا النافية - » . وقد ذكر أحمد بن فارس اللغوي النحوي الرازي لها أربعة معاني - في القرآن الكريم - . وذلك في رسالة له - صغيرة - وضعها لبيان تلك المعاني . والردع . والزجر ، أحد تلك المعاني . ثم صلة اليمين . وأظن أن المعنى الرابع الذي ذكره لها هو : « التحضيض » كـ « ألا » - والله أعلم .

« إذ لا تحضرني رسالته الآن » . وقد تركت ذكر - بعض الحروف التي ذكرها المطرزي هنا - لتقدم الكلام الكافي عن الاعادة .

قال أبو الفتح المطرزي :

(اللامات : لام التعريف . للجنس ، نحو . . الرجل خير من المرأة . والعهد . . نحو : ما فعل الرجلُ .

ولام جواب القسم . . نحو والله لأفعلنَّ . واللام الموطئة للقسم

أي المؤكِّدةُ له . . نحو لئن أكرمتني لأكرمنَّكَ . ولام جواب - لو . ولولا - يجوز حذفها . واللام الفارقة . . بين - أنْ المخففة . والنافية - نحو إنْ زيدٌ لمنطلقٌ) أقول :

قال أبو الحسن علي بن عيسى الرماني : اللاّمات إثنتا عشرة . . لام الابتداء . نحو لزيدٌ قائمٌ . ولامُ القسم . نحو والله لآتينكَ . ولام الاضافة . نحو لزيدٍ مالٌ . من لام الاضافة - لامُ العاقبةِ - نحو : «فالتقطه آلُ فرعونَ ليكون عدواً وحزناً» . ولامُ التعريف . نحو الرجل والغلام . واللامُ الأصلية . نحو - لهَا يلهو - . واللام الزائـــدة التي دخولها كخروجها .

قال إبن يعيش في « شرح المفصَّل » : « اللام » أبعدُ حروف الزيادة شبهاً بحروف المدِّ واللِّينِ ؛ ولذلك قلّتْ زيادتُها . وتُزادُ في « ذلكَ » و « هنالِكَ » و « أولالِكَ » . وإنما كُسِرَتْ - هذه اللام - لئلا تلتبس بلام المُلك لو قلتَ : ذالَكَ . وهي مناقضة لـ«ها» فهذه للقُرْبِ . واللام للبُعْدِ . وقالوا : «زَيدل . وعَبدل . وفحجل» و « صيقل » ذكر النعام . قيل اللام زائدة . وقيل أصلية . أ . هـ . بتصرف .

ولام الاستغاثة . نحو يالَزيدٍ . ولامُ الكناية - وأصلها لام الاضافة - نحو : لَهم ، ولهُ . وحكمها الفتح . ولامُ - كي - . نحو « ليغفر لك اللهُ » . ولامُ الجحود نحو : « ما كانَ الله ليَذَرَ المؤمنينَ على ما أنتم عليه » . ولام الأمرِ نحو « لِينفِقْ ذو سعةٍ من سعتِهِ » . أقول . . واللام من حروف الذَّلاقةِ - . وهي ستة « اللام . والراء . والنون . والفاء . والباء . والميم » . وسميت بهذا . . لأنه يُعتَمَدُ عليها بذَلَقِ

اللسانِ . . وهو صدره وطَرَفُهُ . ذكر ـ هذا ـ إبن جني في « سر صناعة الاعراب » . وكذلك ذكره غيره أيضاً .

قال : (و ـ ما ـ المصدريـة في قوله تعالى : « وضاقت عليهم الأرضُ بما رحبت » أي برحبها . والكافة في ـ إنّما ـ وأخواتها . وفي ـ ربّما ـ . و ـ كما . و ـ بعدَما ـ . و ـ بينما ـ .) .

أقول : تقدم ـ الكلام على . . ما ـ . وفي إعادته فوائد لا تخفى على الناظر في المقامين .

قال الرماني في كتابه « منازل الحروف » : « ما » . . لها عشرة أوجه : خمسة منها أسماء . وخمسة أحرف . فالخمسةُ الأُوَلُ : «١»إستفهام نحو : ما عندكَ ؟ . أقول : ويستفهم بها عما لا يعقل فقط ، من الأمور المادية . والمعنوية . قال الرماني : هي « سؤال عن الأجناس » . «٢»: وموصولة بمعنى « الذي » . . نحو : ما عندكَ من المتاع أحبُّ إليّ . أقول : وهي كسابقتها ـ لغير العاقل . وتقتضي صلة وعائداً . «٣»وتكون بمعنى المصدر . . نحو : أعجبني ما صنعتَ . أي صُنْعُكَ . «٤»وموصوفة نحو : جئت بما خير من ذاك . كقولك : بشيءٍ خيرٍ من ذاك «٥»وتَعَجُّبٌ نحو : ما أحسنَ زيداً . وهي رفـع بالابتداء . وخبرها فعلُ التعجب . كأنك قلتَ : شيءٌ حَسَّنَ زيداً . والخمسة الأُخَرُ : «أي الحروف» «١» جحودٌ ـ أي نفي ـ . . نحو : « ما هذا بَشَراً » . أهلُ الحجاز ينصبونَ بها الخبرَ ـ إذا كان منفيا في موضعه ـ . وبنو تميم يرفعونه على كل حال . وتقول : ما قائمٌ زيدٌ . . على اللغتين . لتقديم الخبـر . وكذلك إذا وقعت بعدها ـ إلاّ ـ . ومثله في عدم عملها قولك : ما زيدٌ قائمٌ عمرو . لأنه ليس من سببه «٢» وصلة . . أي زائدة كافة . نحو :

« فبما نقضهم ميثاقهم » أي بنقضهم . أقول : والكافة :
عن عمل الجر - كالمثال المذكور وشبهه - . وعن عمل النصب - مع الحروف المشبهة - . وعن عمل الرفع . كما في بعض الأفعال والمصادر . نحو : طالما . «٣» المُسَلِّطَةُ . . نحو : حيثما . وإذما . . فهذه سلَّطَت ما أضيف إليها على الفعل فجَزَمه . ولولاها لم يجزم . «٤» ومُغَيِّرَةٌ لمعنى الحرف : نحو : « لو ما تأتينا بالملائكة » . أي هَلّاً فقد غَيَّرَتْ معنى « لو » فقد كانت لوجوب الشيء لوجوب غيره . «٥» وتكونَ مع الفعل بمنزلة المصدر . وتكون الصلة عوضاً وغير عوض . شَرٌّ ما صَنَعْتَ . أي صَنيعُك . وهي - ههنا - حرف .
أقول : فالمصدرية نوعان : إسمية . وحرفية . فتأملها .
قال : (المختلَف فيه . . نوعان : «الأول» ما . ولا . بمعنى ليس عند أهل الحجاز يرفعان الاسم وينصبان الخبر نحو : ما زيدٌ منطلقاً . وما رجلٌ . ولا رجلٌ أفضلَ منكَ . وعند بني تميم لا تعملان . وإذا تقدم الخبرُ . وإنتقض النفي بـ «إلاَّ» لم تعملا - بالاتفاق - و « الثاني » « إنْ . وأنْ . وكأنْ » المخففة . لا تعملُ . وعند بعضهم تعملُ . . تقول : إنْ زيدٌ لذاهبٌ . وإنْ زيداً ذاهبٌ .) . أقول :
تقدم . . ما يعمل من الحروف . وما لا يعمل منها ، بالاتفاق . وقد ذكر هنا - المختَلَفَ فيه . فعدَّ خمساً فقط . ولا أدري لِمَ تَرَكَ غيرها ؟ ! فـ « ما » الحجازية تعمل عندهم عمل ليس . . ما لم يتقدم خبرها . أو تقع بعدها - إلاَّ - . أو يحصل التباين بين إسمها وخبرها . وذلك لعدم الرابط بينهما . أو عدم السببية . فتهمل بالاتفاق و « لا » النافية . على خمسة أوجه :

«١» أن تكون عاملة عمل « أنّ » وذلك إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ - تبرئة - . وإنما يظهر نصبُ إسمِها إذا كان . . خافضاً - أي مضافاً - نحو : لا صاحب جودٍ ممقوتٌ أو رافعاً - أي عاملاً - نحو : لا حسناً فعلُه مذمومٌ . أو ناصباً . نحو : لا طالعاً جبلاً حاضرٌ . ولا تعمل إلاّ في النكرات . وإن لم يكن إسمها عاملاً فانه يبنى على الفتح . . أو على ما يُنصب به قبل دخول - لا - عليه . وسبب بنائه : تركيبه مع « لا » تركيب « خمسة عشر » . أو لتضمنه « مِن » الاستغراقية . ولا يجوز تقدم خبرها مطلقاً . «٢» أن تكون عاملة عمل ليس : ولا تعمل إلاّ في النكرات . وتسمى « نافية للوِحْدَة » لتتميز عن سابقتها النافية للجنس : «٣» من أوجه النافية . . أن تكون عاطفة . . ولها ثلاثة شروط : « أ » أن يتقدمها إثبات . نحو : جاء زيد لا عمرو . أو أمرٌ . . كاضرب زيداً لا عمراً . «ب» ألا تقترن بعاطف . «ج» أن يتعاند متعاطفاها . فلا يقال : جاءني رجلٌ لا زيدٌ .

«٤» أن تكون جواباً مناقضاً . . لنعمْ . وقد تحذف الجمل بعدها كثيراً . «٥» لمطلق النفي . فهذه أوجه النافية . ومن أقسامها أيضاً . . المعترضة بين حرف الجر . . والاسم المجرور . وهي زائدة - لتوكيد النفي - وتعترض بين الناصب والمنصوب . والجازم والمجزوم . وهي في كل هذه المو ضع زائدة - لتوكيد النفي - . و « لا » تأتي لثلاثة أوجه: «١» النافية . «٢» الناهية . «٣» الزائدة للتقوية فقط . لا للنفي - كالمعترضة المتقدم ذكرها - .

قال : (والمنظور فيه : هو ما تعارض فيه أقوال النحويين ، وهو تسعة أحرف . ثانية منها تختص بالاسم . هي : حرف النداء « يا » .

وأيا . وهيا . وأي . والهمزة . ووا للندبة . والواو . . . بمعنى - مع -
وإلاّ . . في الاستثناء : وهو إخراجُ الشيءِ من حُكمٍ دَخَلَ فيه .
والمستثنى بالاّ على ثلاثة أضربْ . «١» منصوب أبداً . وهو ما أستثني من
كلام موجَب . نحو : جاءني القومُ إلاّ زيداً . وما تقدم المستثنى على
المستثنى منه . . نحو : ما جاءني إلاّ زيداً أحدٌ . ومـا كان إستثناؤه
منقطعاً . . نحو : ما جاءني أحـدٌ إلاّ حماراً . «٢» جائز فيه البدل .
والنصب . وهو المستثنى من كـلام غير موجَب ، نحو : ما جاءني إلاّ
زيدٌ . وإلاّ زيداً . «٣» جارٍ على إعرابه قبل دخول - إلاّ - نحو :
ما جاءني إلاّ زيدٌ . « والتاسع » غير مختص بالاسم وهو - كي - . .
ومعناه التعليل . والفعل بعدها منصوب لا محالة . إلاّ أن الكلام في إنتصابه
بها بعينها . أو باضمار - أنْ - .) . أقول :

وينحصر هذا البحث في أربعة أمور : « المنادى » . و « المفعول
معه » . و « المستثنى » . و « الفعل المضارع .. المنصوب بعد . . كي».

أمّا الأول : لمّا كانت « الياء » أصل أدوات « النداء » إقتضى
المقام بيان « أنواعِ الياء المفردة » . . وهي عشرة «١» ياء الاضافة
- ويقال لها : - ياء المتكلم أيضاً - وتكون في الاسم . والفعل . والحرف
ويحتاج الفعل إلى نون الوقاية حين إتصاله بها نحو : ضربني . «٢» والياء
الأصلية . نحو : المَهْدِي والداعي . وكذلك في الفعل نحو : يقْضِي .
«٣» والياء الملحَقة وهي زائدة تشبه الأصلية . «٤» وياء التأنيث - ويقال
لها ياء المخاطبة - . نحو : إضربي . «٥» وياء الالحاق - وهي الحاصلة
من إشباع الكسر في بعض القوافي - نحو قوله :

« بحومانةِ الدَّرّاجِ فالمُتَثَلَّمِ »

وكذلك تقع في فواصل بعض الآيات ـ على بعض القراءات ـ . نحو : « فانقوني • وارهبوني » . «٦» والياء المنقلبة . نحو : يُغْزِي والأصل يغزو . وكذلك المُعْطِي . من يَعْطُو . «٧» وياء التثنية . وهي علامة للمثنى . ولاعرابه . في حالتي النصب والجر . «٨» ويـاء الجمع المذكر السالم . وهي علامة إعرابه فقط في حالتي النصب والجر . «٩» ياء العوض . . أي عوض التنوين في حالتي الجر والرفع في الاسم المتصرف المنصرف نحو : بِزَيدِي . «١٠» وياء الخروج . والأخيران غير مرضيين عندي لذا فقد ذكرتهما تبعاً ـ للرماني ـ . ودون التعويل عليهما. وإن وردا في بعض الكلام . وهو نادر . أقول : و « ياء النداء » من حروف المعاني . المستقلة . أو النائبة عن الفعل . ـ على خلاف في ذلك ـ وعلى كل حال . . فالاسم منصوب بعدها . ـ بعد توفر شروط النصب فيه ـ . إمَّا بها بناءاً على إستقلالها في العمل فيه . أو بالفعل المحذوف المقدر بعدها . والذي يقتضيه المقام . . أن الأصل في هذا النصب هو في ما حذف من فعل وشبهه . والياء نائبـة عنه . إلاّ أن كثرة الاستعمال جعلت المقدر منسياً . ولهذا عَدَّهُ البصريون . . أحَدَ المفعولات . . كما قاله إبن يعيش عنهم ـ . وبناءاً على ما قاله تكون الأقوال في «ناصب المنادى » ثلاثة أقوال : «١» منصوب بفعل مقدر محذوف وجوبـاً . «٢» بـ ـ ياء ـ النداء نفسها وهي نائبة عن الفعل . «٣» إن الياء ـ إسم فعل ـ فهي عاملة النصب فيما بعدها من إسم . أقول : والرأي الأول. . إلاّ أن عدم جواز إظهار الفعل جعله كالمنسي ـ كما قدمنا ـ . والمنصوب في « النداء » على قسمين : منصوب في اللفظ . ومنصوب في المحل . فالأول له ثلاث صور : « أ » مضاف . « ب » ومشابه للمضاف .

«ج» ونكرة . فالمضاف منصوب - مطلقاً - على أصل النداء . سواء كان معرفــة أو نكرة .. نحو : ياعبدَ الله . وياعبدَ إمرأةٍ . وأمَّا المشابه للمضاف فمنصوب أيضاً - مطلقاً - . والمراد به العامل عمل فعله. ووجه الشبه بينها . أن المضاف عامل في المضاف اليه الجر . . وهذا عامل أيضاً . . نصباً . أو رفعاً . والاسم الأول العامل مختص بالاسم الثاني المعمول فيه . وكذلك تخصَّصَ المضاف بالمضاف إليه . والاسم الثاني المعمول فيه من تمام الاسم الأول العامل . وكذلك المضاف إليه من تمام الاسم الأول المضاف . فهذه وجوه الشَّبَهِ بين المضاف . وشبهه . . وهو العامل نحو : ياخيراً من زيد . والثالث : « النكرة » الشائعة . . أي غير المقصودة . كقولِ الأعمى : يارجلاً خذ بيدي . فهذه منصوبة أيضاً في النداء . وأمَّا المنصوب محلّاً فقط . وذلك إذا كان المنادى مفرداً معرفةً . فانه يبنى على الضم ويكون موضعه نصباً وذلك على قسمين : «١» إذا كان معرفةً قبل النداء . نحو : يازيدُ . «٢» ما كان متعرِّفاً بالنداء ولم يكن قبلــه معرفةً . ويسمى النكرة « المقصودة » . نحو : يارجلُ - لرجلٍ معينٍ - .

« فائدة » : الأعلام إذا نوديت تنكرت . وكانت معرفةً بالنداء - فقط - فلها معه تعريفٌ واحدٌ . وهي مبنية على الضم . أو على ما ترفع به قبل النداء . فحركتها حركة بناء . فلفظه الضم ومحله النصب . م . هـ. بتصرف - عن شرح المفصل - . وأمَّا « تابع المنادى » : والمراد به النعت . والبدل . والتوكيد . والعطفين » . فيجوز فيه النصب على المحل والرفع على اللفظ . وهذا مع المفرد المعرفة . والتابع مفرداً . أي ليس مضافاً . ولا شبيها به . فان كان كذلك فليس إلاَّ النصب فقط . نحو:

يازيدُ الظريفُ . ويا تميم أجمعون وأجمعين . والمنادى المبهم : «أ» أي .. يا أيُّها الرجلُ . فيـــاء نداء . و « أي » منادى . و « ها » تنبيه . و « الرجل » نعتٌ وحقيقة « أي » ههنا : أنها وُصلة للنداء . إذ ليست هي المقصودة به . ونعتها مرفوع ليس غير . وأجاز ـ المازني ـ الرفع . والنصب . «ب» من المنادى المبهم أيضاً ـ إسم الاشارة . هذا .. ونحوه ـ . وله صورتان . وُصلةٌ لنداء ـ الرجلِ ونحوهِ ـ فيكون حكمه حكم « أي » . ومكتفٍ بنفسه . نحو : ياهذا . . . أقبلْ . أي دون وصفٍ . ويجوز فيه الرفع والنصب . ويظهر أثره في تابعه . لأنه مبني على السكون كما هو معلوم .

وأمَّا المنادى المضاف إلى ـ ياء المتكلم ـ . ففيه لغات : أجودها « حذف الياء . والاستعاضة عنها بالكسرة » نحو : ياقومِ . واللغــة الثانية : إثبات الياء . نحو : ياقومي . واللغة الثالثة : إثبات الياء مفتوحةً أو مع السكون تخفيفاً . نحو : ياقوميَ . أو ياقوميْ . واللغة الرابعة : قلب الياء « ألفاً » نحو : ـ ياغلامَا ـ . وإذا وقفوا ألحقوا « هاء » السكت فقالوا : « ياغلاماه » . ويقال : ياأبتي . وياأبي .

(المنادى المندوب)

المندوب : مدعوٌّ ؛ ولذا ذُكِرَ مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجّعِ . وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب ، كما تدعو المستغاثَ به وإن كانَ بحيث لا يسمعُ كأنكَ تعده حاضراً . ولمَّا كان مدعوّاً بحيث لا يسمعُ أتوا في أوله ـ بياءٍ أو وا ـ لمد الصوت . وزادوا ألفاً في

آخر المندوب للترنم كما يأتون بها في القوافي المطلقة . بعدها ـ هاء ـ عند الوقف . يازيداً . أو وا زيداً . وفي الوقف يا .. أو ـ زيدَاه ـ . ويجوز حذف « ألف الندبة » إذا دلت القرينة عليـه . وتأتي ـ الألف . أو الألف مع الهاء كما تقدم ـ مع الاسم المضاف إليه . . نحو : وا أمير المؤمنيناه وقس عليه بقية ـ المركبات الاضافية . هذا إذا كان المضاف إليه ظاهراً أمَّا إذا كان ـ ضميراً ـ ففيه تفاصيل لا يسعها هذا المجال . ويطرد في النداء :

« الترخيم »

وهذا من خصائص النداء . وفي غيره ـ نادر مسموع لا يقاس عليه ـ والترخيم : مشتق من قولهم . . صوت رخيم ، أي ليناً ضعيفاً . والترخيم ضعف في الاسم ونقص عن تمام الصوت . وله شروط : منها : أن يكون منادى ، لكثرة النداء في كلامهم . ومنها : أن يكون علَماً لأن الأعلام يدخلها من التغيير مالا يدخل غيرها . ومنها : أن يكون مفرداً غير مضاف . ومنها : أن تكون عِدَّةُ حروفه زائدة على ثلاثة أحرف. وذلك لأن أقل الاصول ـ ثلاثة ـ . وما كان فيه ـ هاء ـ التأنيث فهو كالثلاثة فيجوز ترخيمه ، وإن كان على ثلاثة أحرف . ولا تشترط العلمية فيما كانت فيه ـ الهاء المذكورة ـ . والترخيم ضربان :

«أ» ترخيم التحقير ، نحو : أسْود . . أسَيود . الخ . « وهـذا ما يسمى بباب التصغير » . «ب» وترخيم الاسم المفرد المعرفة في النداء . وهو : حذف آخر الاسم المذكور . . دون علة سببت ذلك . والمرخَّم:

إن كان مفرداً حذف منه حرف واحد غالباً . ويحذف إثنان . وربما أكثر . وإن كان مركباً نحو : « بخت نصر » حذف الجزء الثاني منه - كما تحذف هاء التأنيث - وأمّا - ما يحكى - نحو : « تأبط شرّاً » وشبهه فلا يرخم .

« المفعول معه »

ومما دعت - المناسبة إلى ذكره هنا - المفعول معه . ذلك أن الواو من الحروف المختلَف فيها فنهم مَن قال : إنها هي العاملة بما بعدّها من إسم منصوب . ومنهم مَن قدَّر له فعلاً . لذا عدّها المطرزي في « المنظور فيه » . فأقول : المفعول معه : إسم منصوب بعد واو تدل على المصاحبة - حقيقة أو مجازاً - . مسبوقة بفعل لازم - أو منتبه في التعدّي - . فالفعل هنا مع - الواو - كالفعل مع - حروف الجر - . فهي سبب لتعدي الفعل كما أن حروف الجر سبب لتعديه أيضاً . فإن قيل إذا كان تأثير - هذه الواو - هو نفس تأثير حروف الجر . . من ربط الفعل بالاسم وتعديه إليه . . فلِمَ لم يكن الاسم مجروراً بعد هذه الواو؟ فالجواب : أن الواو لمّا كانت - للجمع والعطف في أصل وضعها - وكان العطف هنا جائزاً أيضاً . . لم يجز حملها على حروف الجر عملاً وإن كانت مثلها في تعدي الفعل اللازم إلى ما بعده . قال إبن يعيش : وإنما افتقرتَ إلى - الواو - لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدّها . كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إيّاها . فكما جاءوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال لضعفها عن

مباشرة الأسماء بأنفسها - عرفاً واستعمالاً - فكذلك جاءوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل .

الخلاصة . للواو المذكورة - هنا - أحكام تقدم ذكر قسم منها . . فهي إمَّا للعطف - وجوباً - إن دلت على مشاركة وجمع . أو لم يتقدمها فعل - لفظاً أو تقديراً - . أو لم تدل على المصاحبة . فان دلت عليهـا وتقدم الفعل لفظاً أو تقديراً . ولم تدل على ما ينافي المصاحبة . فهي عاملة النصب بنفسها . أو ناقلة الفعل اللازم إلى ما بعدها . وكلٌّ من هذين القولين حسن .

« الاستثناء »

تنبيه : إن الاستثناء . والاستدراك كلٌّ منها مُخَصِّصٌ لعموم سابق . إلاَّ أن الاستدراك تعقيب يحصل منه إثبات أو نفي ما ظنَّ السامع ثبوته أو نفيه . أو اعتقد شيئاً من ذلك .

أمَّا الاستثناء فليس تعقيباً . بل هو تخصيص محض . فالنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه . إذ يجتمعان في « موجبة جزئية » ويختلفان في « سالبتين جزئيتين » . فتأمل .

والاستثناء أنواع : متصل . ومنقطع . وتام موجب . ومفرغ . وله أدوات منها أحرف ، ومنها أفعال . وأم الباب « إلاَّ » حرف . وهل النصب بها ؟ أم بفعل مقدر بعدها - بعدَ توفر شروط النصب في الاسم المنصوب - ؟ أقوال : نرى أن النصب بفعل مقدر بعدَها . لكن كثرة هذا الاستعمال وعدم ظهور المقدر جعله نسياً منسياً . فمن جعـل

المنصوب بفعل مقدر بعدَها . فعلى الأصل . ومن جعله منصوباً بها فعلى الظاهر الحاصل من كثرة الاستعمال . وفي المقام كلام غير هذا . وقد قدمنا ما فيه الكفاية حول الموضوع . وأمّا « كي » : قال « في المغني » : هي على ثلاثة أوجه . . «أ» أن تكونَ إسماً مختصراً من ـ كيف ـ . «ب» أن تكونَ بمنزلة ـ لام التعليل ـ معنىً وعملاً . وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية وعلى « ما » المصدرية . نحو : كيمه . وكيما » . «ج» أن تكونَ بمنزلة « أنْ » المصدرية معنىً وعملاً وليست هـــذه ـ تعليلية ـ . فأن قُدِّرت « اللام » قبلها : كانت جارةً وقُدِّرت « أنْ » بعدَهُ مُضمرةً .

أقول : ففي «ب» العمل لكي نفسها . وفي «ج» العمل لأن المقدرة وقول آخر : إن كي لا تعمل مطلقاً . والعمل لأنْ مقدرة بعدَها . كما تقدر بعدَ « لام كي » أيضاً . لذا عدّها المطرزي من « المنظور فيه » .

« فصل »

قال : (وعلى ذكر حروف المعاني : نذكر الحروف ـ المُقَطَّعَةَ ـ لافتقار الفقيه إلى معرفتها ، في زَلَّةِ القاريءِ . والجِنَايات . ثم ما يُزَادُ منها . ويبدأُ . وهي في الأصل تسعة وعشرون حرفاً . وترتيبها « الهمزةُ . والألفُ . والهاءُ . والعينُ . والحاءُ . والغينُ . والخاءُ . والقافُ . والكافُ . والجيمُ . والشينُ . والياءُ . والصادُ . واللامُ . والراءُ . والنونُ . والطاءُ . والدالُ . والتاءُ . والضادُ . والزايُ . والسينُ . والصاءُ . والذالُ . والثاءُ . والفاءُ . والباءُ . والميمُ . والواوُ » .

ولها ستة عشر مخرجاً . وبعضُها أرفعُ من بعض في حيزه وأمكنُ ؛ فبذلك يميز بعضُ الحروف من بعض . « وللحلق ثلاثة مدارج » : من أقصى الصدرِ . . « الهمزةُ . ثم الألفُ . ثم الهاءُ » . ومن وَسَطِهِ : « العينُ . والحاءُ » . ومن آخِرِهِ : « الغينُ . والخاءُ » . ومن أقصى اللسانِ وما فوقه من الحَنَكِ : « القَافُ . ثم الكافُ » . ومن وَسَطِ اللسانِ وما يحاذيه من الحَنَكِ الأعلى : « الجيمُ . والشينُ . والياءُ » . ومن أول حافة اللسانِ وما يليهــا من الأضراس : « الضاد » . ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما يُحاذِي ذلك من الحَنَكِ الأعلى مما فويقَ الضاحكَ والناب والرباعية والثنية : « اللام » . ومن طرف اللسان بينه وبينها فويقَ الثنايا ، ومن مخرج ـ النونِ ـ غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليــلاً : « الراء » . ومن بين طرف اللسان وأصول للثنايا العليا : « الطاء . والدال . والتاء » . ومن بين الثنايا وطرف اللسان : « الصاد . والزاي . والسين » . ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا : « الظاء . والذال . والثاء » . ومن باطن الشفة السفلى والثنايا العليا : « الفاء » . ومن بين الشفتين : « الباء . والميم . والواو » .

وعن الخليل : أنه كان ينسبها إلى أحيازها ، وهي ثمانية فيَسَمِّي : أخوات « العين » سوى . الهمزة . والألف . . « حلقية » . و« القاف والكاف » ـ لثويتين ـ . « والجيم . والشين . والضاد » ـ شجرية ـ . لأن مبدأها من شجر الفم ، وهو الفرجة . « والصاد . والسين . والزاي » . ـ أسلية ـ لأن مبدأهــا من أسلة اللسان . . وهي مُسْتَدَقُ طرفهِ . « والطاء . والدال . والظاء » ـ نطعية ـ لأن مبدأها من النطع ، وهو الغار الأعلى الذي هو سقف الفم . « والطاء . والذال » ـ لثويــة ـ .

« والراء . واللام . والنون » ـ ذولقية ـ لأن مبدأها من ذويلق اللسان، وهو تحديد طرفه . « والفاء . والباء . والميم » ـ شفوية ـ ـ أو شفهية ـ « والهمزة . والألف . والواو . والياء » ـ جوفية . وهوائية ـ ؛ على معنى أنها تخرج من الجوف . أو يذهب في هواء ولا يقع في حيز .). إنتهى . . أقول .

ـ هذا فصل ـ : نشرح فيه ـ حروف الهجاء ـ من حيثيات متعددة « الأولى » لماذا سميت حروف الهجاء ؟ . قال في « القاموس المحيط » : والهِجَاءُ ـ كِكِسَاء ـ تقطيعُ اللفظة بحروفها . وهَجَيّْتُ الحروفَ وتَهَجَّيْتُها . وهذا على هِجَاءِ هذا : على شَكْلِهِ . هذا هو «الهِجَاء» في اللغة . وفي الاصطلاح : هي . . « أصوات" غير متوافقة . ولا مقترنة . ولا دالَّة على معنىً من معاني الأسماء والأفعال والحروف . إلاَّ أنَّها أصلُ تركيبها » . هذا ما ذكره أبو القاسم الزجاجي في كتابه « الايضاح في علل النحو » . ويمكن إختصاره بأنها : « أصوات مختلفة لمسميات متباينة » . ثم قال الزجاجي : والحروف على ثلاثة أضرب .. «أ» حروف ـ المُعْجَمِ ـ التي هي أصل مدار الألسن . . عربيها . وعجميها . «ب» والحروف التي هي أبعاض الكلم . . نحو ـ العين . . من جعفر . والضاد . . من ضَرَبَ . والنون من ـ أن ـ . وشبهه . «ج» وحروف المعاني : التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان . أقول : فلما كان جمعُ تلك المقطّعات يؤلف الكلمة التي تُظْهِرُ مرادَ المتكلم . . سميت حروف الهجاء . . من باب التسمية بما كان عليه قبل التسمية .

(الثانية) . . . من حيث الدلالة : فأقول . . لا دلالة لحروف المعجم قبل تأليفها . أو إلقائها على نحو القصد والتسمية . فهي ـ أعني

حروف المعجم - رموز مجردة غير مفيدة معنىً إلاّ بالقصد . أو التأليف وأمّا حروف أبعاض الكلمات من الأسماء والأفعال والحروف . فهي بمجموعها دالة على ما يراد بها . وأمّا حروف المعاني : فالكل منها معنىً عام في أصل الوضع يتعلق بها بنفسها . ومعنىً خاص - يتعلق بما تدخل عليه - فـ « مِنْ » مثلاً . . حرف جر ومن معانيه « التبعيض » أي تبعيض غيره - لا تبعيض نفسه - . وهذا معنى قولهم : « الحرف ما دلّ على معنى في غيره » . . أي في الاستعمال الخارجي الخاص . أمّا المعنى الكلي . . فان معانيه متعلقة بها نفسها . وإلاّ كانت « مهملة » . وهكذا « إلى » لانتهاء غيره . هذا في الاستعمال الخاص الخارجي .. أمّا المعنى الكلي الملاحظ في أصل الوضع فالانتهاء متعلق به نفسه وإلاّ كان الحرف مهملاً . وقس عليهما سائر حروف المعاني نحو : إنّ وأخواتها وحروف المعاني كافة .

(الثالثة) . . من حيث ترتيبها :

إختلف علماء اللغة في ترتيب حروف المعجم . وإتفقوا في عددها.. - إلاّ المبرّد - فقد عَدّها « ثمانية وعشرين حرفاً » . والمشهور أنها « تسعة وعشرون حرفاً » . حيث أسقط « الهمزة » منها وذلك لتغيير صورتها . وفي ترتيب هذه الحروف أقوال ننقل منها : قال أبو عمرو الدّانيي في كتابه « المحكم » ما ملخصه : هي . .

« أ . ب . ت . ث . ج . ح . خ . د . ذ . ر . ز » إلى ههنا إتفق أهل المشرق . والمغرب . - من السلف وتابعيهم - .

وإختلفوا في ترتيب ما بعدَ ذلكَ من - المزدوج - و - المنفرد - إلى آخر الحروف . فرَسَمَ أهل المشرق - بعدَ الراء . والزاي - :

« س . ش . ص . ض . ط . ظ . ع . غ . ف . ق . ك .

ل . م . ن . و . ه . ي » .

ورَسَمَ أهل المغربِ . . بعدَ ـ الراء . والزاي ـ : « ط . ظ . ك . ل . م . ن . ص . ض . ع . غ . ف . ق . ه . و . ي ـ وهي آخر حروف التهجي » .

قال أبو عمرو : فهذه علل ترتيب الحروف في الكتاب على الاتفاق والاختلاف .

(الرابعة) من حيث أنواعها وصفاتها :

قال إبن عصفور الاشبيلي في كتابه « الممتع ـ ما ملخصه » : فمن ذلكَ إنقسامها إلى : مجهور : والمجهور : حرف أشبِعَ الاعتماد عليه في موضعه فَمَنَعَ النَّفَسَ أنْ يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه . ـ غير أن : الميم . والنون . من جملة المجهورة ـ قد يعتمد لها في الفم والخياشيم فتصير فيها غُنَّةٌ . قال سيبويه في «كتابه» : فأمَّا المجهورة : «فالهمزة والألف . والعين . والغين . والقاف . والجيم . والياء . والضاد . واللام والنون . والراء . والطاء . والدال . والزاي . والظاء . والذال . والباء . والميم . والواو » فذلك تسعة عشر حرفاً .

ومهموس : والمهموس : حرفٌ أضْعِفَ الاعتمادُ عليه في موضعه حتى جرى معه النَّفَسُ .

وإعتبار ذلك : بأن تكَرر الحرف « وَحْدَه . . أو بحرف اللين معه نحو : سيسي » فتجد النفسَ يجري مع الحرف . ولورمتَ في « المهجور » لمَاَ أمكنك . أ . ه ـ الممتع ـ . قال في « الكتاب » : وأمَّا المهموسة : « فالهاء . والحاء . والخاء . والكاف . والشين . والسين والتاء . والصاد . والثاء . والفاء . » فذلك عشرة أحرف . وشديد :

والشديد : حرف يمتنع الصوتُ أن يجري فيه لانحصار الصوت . ألاَ ترى أنك لو قلتَ : «الحق . والشط» ثم رمت مد الصوت في ـ القاف والطاء . ـ لكان ممتنعاً . قال في « الكتاب » :

ومن الحروف : الشديد . . وهو « الهمزة . والقاف . والكاف . والجيم . والطاء . والتاء . والدال . والباء » . ورِخْوٌ : والرِّخْوُ : هو الذي يجري فيه الصوت من غير ترديد ؛ لتجافي اللسان عن موضع الحرف . قال في « الكتاب » : ومنها الرِّخْوَةُ . . وهي « الهاء . والخاء . والغين . والحاء . والشين . والصاد . والضاد . والزاي والسين والظاء . والثاء . والدال . والفاء » .

وبين الشِّدَّةِ والرخاوةِ : ويجمعها قولك : « لم يروِعنَا » . ومطبَق : والاطبَاقُ : أن ترفعَ ظهرَ لسانِكَ إلى الحنَكِ الأعلى مُطْبِقاً لَهُ ؛ ولولاَ الاطبَاقُ . . لصارت ـ الطاءُ دالاً . والصادُ سيناً . والظاءُ . ذالاً ـ لأن الفارقَ بينهما إنما هو الاطباقُ . ولَخَرَجَتِ ـ الضَّادُ ـ من الكلام . والحروف المطبَقَةُ أربعة هي : « الطاءُ . والظَّاء . والصادُ . والضاد » . ومنفتح : وهي بقية الحروف عدا الأربعة المذكورة . والانفتاح ضِدُّ الاطباقِ . قال في « الكتاب » : والمنفَتِحةُ . . كل ما سوى ـ ذلك ـ من الحروف لأنك لا تُطبِقُ لشيء منهن لسانَكَ ترفعه إلى الحنَك الأعلى . ومُسْتَعْلٍ : وهي الأربعة ـ المطبَقة ـ وثلاثة غيرها . . وهي « الخاء . والغين . والقاف » . والاستعلاء : أن يتصعدَ اللسانُ إلى الحنَكِ الأعلى ، إنطبقَ أو لم ينطبق . ومنخفِض : والانخفاض ضِدٌّ ـ ذلك ـ . وهو في الحروف أجمع عدا السبعة المستَعلية المقدم ذكرها .

ومكرر : والمكرَّر . . هو « الراء » . وما عداها غير مكرَّرٍ .
وأعني بالتكرار : أنك إذا وقفت عليها رأيت طرفَ اللسانِ يتعثر فيها ولذلك أحتُسِبت - في الامالة بحرفين . وتنقسم حروف المعجم أيضاً إلى : مُتَقَلْقِلٍ . ومُشْرَبٍ . وما ليس فيه قَلْقَلةٌ ولا إشْرابٌ . فالمقَلْقَلَةُ : « الجيم . والطاء . والدال . والباء » وذلك أنها تُضْغَطُ عن مواضعها وتُحفَزُ في الوقف فلا تستطيعُ الوقف عليها إلاَّ بصوتٍ نحو : « الحق . أخرج . إهبط . إذهبْ . أمددْ » . والمشرَبَةُ : هي « الزاي . والظاء . والذال . والضاد . والراء » . والمُشْرَبُ : حرفٌ يَخرجُ معه عند الوقفِ عليه نحو النفخِ إلاَّ أنه لم يُضْغَطْ ضَغْطَ المقلقَلِ .

ومن المُشْرَبِ . . مالا يَخرجُ بعـدْ شيءٌ من ذلك نحو : « الهمزة . والعين . والغين . واللام . والنون . والميم » . وجميع الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتاً . . إذا أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت . أقول : وذلك هو الوسط بين النوعين المذكورين .

ومَهْتُوتٌ . وغير مَهْتَوتٍ . .

فالأول « الهاءُ » وذلك لمِاَ فيها من الضّعفِ والخَفَاء . وما عداها فليس بمهتُوتٍ . وتنقسم إلى : ذَلَقِيَّةٍ . وغير ذَلَقِيَّةٍ . فالأول . . « اللام . والراء . والنون . والفاء . والباء . والميم » فهذه ستة حروف . وسميت ذلقية : لأنها يُعتَمد عليها بذَلَقِ اللسانِ . . وهو صدره وطَرَفه . وما عدا الحروف المذكورة فليس بذلقية . وفي الذلقية سر طريف ينتَفَعُ به في اللغة :

وذلك أنك متى رأيتَ إسماً - رباعياً . أو خماسياً - غير ذي زوائد

فلابد فيه . . من حرف ـ منها ـ أو حرفين أو ثلاثة . . نحو : جعفر فتى وجدتَ كلمة رباعية . أو خماسية مُعرّاة من حروف الذلاقـة فاقضِ بأنه دخيل في كلام العرب وليس منه . وربما جاء بعض ذوات الاربعة مُعرّى من حروف الذلاقة . وذلك قليل جداً . ومستطيل . وإلى ما ليس كذلك . . فالمستطيل : « الضاد » لأنها إستطالت في مخرجها وغير المستطيل ما عداها . وإلى مُنحرِف . وغير منحرِفٍ : فالمنحرِف « اللام » . قال في « الكتاب » : هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت . ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة . وهو « اللام » . وغير المنحرف : ما عداه .

وتنقسم إلى . . أغَنّ . وغير أغنٍ . فالأغَنُّ : «الميم . والنون» والغُنَّةُ : صوتٌ في الخَيَاشيم . وما عدا ذلك فليس بأغَنٍّ .

(الخامسة) : في ذكر حروف الزيادة . وعددها عشرة يجمعها قولك : « أمانٌ وتسهيلٌ » . وإنما سميت حروف الزيادة وقد تكونُ أصولاً ؛ وذلك أنَّ الزوائد لا تكونُ إلاَّ منها . فكل حرفٍ زائد فهو من هذه . وليس كل ما هو من هذه فهو زائد . فتأمل .

فان قيل : لِمَ لم تجعل ـ كافَ الخطاب ـ في « تلكَ . وذلك » ونحوهما . والشين الملحقة بالكاف في ضمير المؤنث . . نحو : «أعطيتُكِش وأكرمتُكِش » . ؟ .

فالجواب : إن الحرف الزائد يعتبر جزءاً من الكلمة . وليس كذلك « الكاف . والشين » المذكورتين مما لم تعتبره العرب جزءاً من الكلمة . وفي « الممتِع . وغيره » إعتراضات حول زيادة بعض الحروف وعدم زيادتها لا يسعها هذا المجال . ولا يُزاد حرف من هذه الحروف : إلاَّ

ـ للالحاق ـ . نحو : « واو » كوثر : أو لمعنى : نحو حروف المضارعة أو للامكان : نحو « همزة الوصل » فانها زيدت ليتوصَّل بها إلى النطق بالساكن . ونحو : « الهاء » المزيدة فيما كان من الأفعال على حرف واحد في الوقف نحو : « قِهْ . وعِهْ » . فانه لا يمكن النطق بحرف واحد. أو لبيان الحركة : نحو « سُلْطَانِيَهْ » ، أو للمد : نحو « كتاب » . و « عجوز » . وإنما زيدت ـ هذه الحروف ـ ليزول معها قلق اللسان بالحركات المجتمعة . أو ليزول معها إجتماع الأمثال . أو للعِوض : نحو « تاء التأنيث في زنادقة » فانها عوض من ياء زناديق أو لتكثير الكلمة. نحو ألف « عَبَثَرى » . ونون « الكَنَهْبُل » . ولزيادتها فوائد أخرى لا مجال لذكرها كافة فتتبعها في الكتب المطولة .

(السادسة) : مواضع إبدال بعض الحروف من بعض ـ لغير إدغام ـ وهي حروف معدودة يجمعها قولك : « أجد طويت منهلاً » . أمَّا في الادغام فيكون منها ومن غيرها أيضاً . فأمَّا الهمزة : فانها تبدل من « أ . ي . و . ه » . وأمَّا الجيم : فأبدلت من « الياء » مشددة ومخففة ليس غير . وأمَّا الدال : فأبدلت من التاء . والذال . وأمَّا الطاء : فأبدلت من التاء ليس غير . وأمَّا الواو : فأبدلت من « الهمزة . والألف . والياء » . وإبدالها من الأخرين يذكر في باب « القلب » . وأمَّا الياء : فأبدلت من « الالف . والواو . والسين . والباء . والراء . والنون . واللام . والصاد . والضاد . والميم . والدال . والعين . والكاف والتاء . والثاء . والجيم . والهاء . والهمزة » . والتاء : تبدل من « الواو والياء . والسين . والصاد . والطاء . والدال » . والميم : أبدلت من « الواو . والنون . والباء . واللام » . والنون : أبدلت من « اللام .

والهمزة » . والهاء : أبدلت من « الهمزة . والألف . والياء . والواو والتاء . » . واللام : أبدلت من « الضاد . والنون » . والألف : أبدلت من « الهمزة . والياء . والواو . والنون الخفيفة » .

خاتمة البحث : وفيها فائدتان . .

« الأولى » جاء في كتاب سيبويه . . ترتيب حروف المعجم هكذا « الهمزة . والألف . والهاء . والعين . والحاء . والغين . والخاء . والكاف والقاف . والضاد . والجيم . والشين . والياء . واللام . والراء . والنون والطاء . والدال . والتاء . والصاد . والزاي . والسين . والظاء . والذال والثاء . والفاء . والباء . والميم . والواو » .

« الثانية » تنقسم الحروف إلى ، « معجمة » أي ذات نقط . « ومهملة » أيْ خالية من النقط .

فالأولى : « ب ت ث ج خ ذ ز ش . ض . ظ غ ف ق ن ي » والياء منقوطة في الأول والوسط مهملة في الطرف .

والمهملة : « ء أ ح د ر س ص ط ع ك ل م و ه » .

« الثالثة » : عدَّ بعض العلماء ـ البحث عن أحوال الحروف ـ علماً مستقلا برأسه . فعزله عن الصرف . والنحو . وسماه « علم الحروف » ويقع مقدمة لعلم « التجويد » .

والحق أن البحث عنها في فروع علم الصرف لأنها هي هيئة الكلمة وعليها قوامها . وعلاقتها بعلم النحو غير خفيــة أيضاً « فتغيير أواخر الكلم . . من حيث الاعراب والبناء « هي غاية هذا العلم » .

(الرابعة) : ذكر أبو عمرو الداني في كتابه « المحكم » : أن أبا الأسود الدؤلي . أول مَن نَقَّطَ المصحف الكريم . وروى

أيضاً : أن يحيى بن يعمر الأهوازي . ونصر بن عاصم الليثي هما اللذان بدأى بوضع النقط له . عن أبي الأسود أيضاً فهو السابق في هذا المضمار .

أمَّا الحركات . والهمزة . والشَّدَّةُ . فمن وضع الخليل بن أحمد .

والخط في كل هذه الأدوار - كوفي - . حتى زمن إبن مقلة في أواخر الدولة العباسية « أيام المقتدر . أو قبله . أو بعده . بقليل » كان الخط القياسي المستعمل في زماننا . . وليس الواضع له الوزير إبن مقلة بل أخوه - على الأرجح - والله أعلم .

« فصل »

ننقل فيه - آخر كلام أبي الفتح المطرزي - في رسالته « ذيل المُغْرِب » وإن تقدم في كلامنا ما يشبه . قال :

(« ويتفرع » منها أربعة عشر حرفاً . « ستة منهـا مستحسنة » يؤخذ بها في التنزيل . وكل كلام فصيح . « أولها » ألفُ الامالةِ . نحو عالم عابد . ويسمى ألف الترخيم . « والثاني » ألف التفخيم . نحو - الصلاة . والزكاة - . « والثالث » الصاد التي كالزاي في - صدر . وحتى يصدر - . « والرابع » الشين التي كالجيم . في نحو - أشدق - . « الخامس » الهمزة المخففة الكائنة - بين بين - أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها . « والسادس » النون الخفيفة التي هي غُنَّةٌ في الخيشوم . نحو منكَ . وعنكَ .

والثمانية المستقبحة » التي لا يؤخذ بها في القرآن . ولا في كلام فصيح . « الكاف التي كالجيم . والجيم التي كالكاف . والجيم التي

كالشين والضاد الضعيف . والصاد التي كالسين . والطاء التي كالتاء . والظاء التي كالثاء . والياء التي كالفاء » .

« فصل »

« ولها إنقسامات » كثيرة : وأنا لا أذكرُ - ههنا - إلاّ ما هو الأشهر والأكثر . وهو إنقسامها إلى .. المجهورة . والمهموسة . والشديدة والرخوة . وما بين الشديدة والرخوة . والمطبقة . والمنفتحة . والمستعلية والمنخفضة .

« فالمجهورة » : ما عدا المجموعة في قوله . . « حثه شخص فسكت » . والجهر : إشباع الاعتماد في مخرج الحرف . ومَنعُ النَّفَسِ أن يجري معه . والهمس : بخلافه . والشديدة ما في قولك : « أجدك قطبت » . والرخوة : ما عداها .

والتي بين الشديدة والرخوة ما في قولك : « لم ترو عنا » والشِّدَّةُ أن ينحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري . والرخاوة بخلافه . والكون بين الشدة والرخاوة ألاّ يتم لصوته الانحصار ولا الجَرْيُ ، كوقفك على - العين - وإحساسك في صوتها بشبه انسلال في مخرجها إلى مخرج الحاء.

والمطبقة « الصاد . والضاد . والطاء . والظـاء » . والمنفتحة : ما عداها . فالاطباق : أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك . والانفتاح بخلافه .

والمستعلية : الأربعة - المطبقة - و « الخاء . والغين . والقاف ». والمنخفضة : ما عداها . والاستعلاء : إرتفاع اللسان إلى الحنك .

« فصل »

وحروف الزيادة من جملة ذلك عشر تجمعها قولكَ : «اليوم تنساها» أو « سألتمونيها » . ومعنى كونها زائدة : أن كل حرف وقع زائداً في بعض الكلمة يكون منها . لا أنها تقع أبداً زوائد . ألاَ ترى أنه ما من حرف منها إلاّ ويكون أصلاً في الكلم . « كالهمزة » في . . أخـذ . وسأل ـ وملأ ـ . و « الألف » في هات . وذا . و « الياء » في اليسر . والسير . والسبي . و «الواو» في الولد . والدلو . والدولة . و «النون» في نطق . وقنط . وقطن . و « التاء » في تفل . ولفت . و « الهاء » في هرب وبهر . وأبره . و « السين » في سالب . وباسل . ولابس . ولا يزاد ذلك إلاّ ما زيد للتكرير كالراء في حرب . والباء في جلبب فان ذلك عام في الحروف . وكلها غير مختص بشيء من هذه العشرة (١) .

و « معرفة » الزائد من الأصل طريقها : « الاشتقاق » .. وميزان ذلك : حروف « فَعَلَ » وكل ما وقع بأزاء الفاء والعين واللام . يحكم بأصالته . وما لاَ . فلاَ ،

وربما صعب الحكم على المرتاض فكيف على المريض . ومما ليس فيه صعوبة : « الهمزة » إذا وقعت بعدها ثلاثة أحرف أصول يحكم بزيادتها.. كأرنب . وأجدل ، في الأسماء . وأكرمَ ـ في الأفعال ـ . وزيادتها على ضربين : للقطع ـ كما ذكرتُ ـ . وللوصل في أحد عشر إسماً : «أست إسم . إبن . إبنم . إبنة . أثنان . أثنتان . أمرؤ . إمرأة . أيم الله . وأيمن الله.

(١) وقد شرحنا ـ فلسفة علم الحروف ـ شرحا كافيا في « كتابنا المنهل » .

- وفي هذين الأخرين : قول آخر - .

ومن الأفعال في « إنْفَعَلَ » وأخواتها . وفي مصادرها . والأمر منها . وكذا في - الأمر من الثلاثي المجرد - نحو : إضرب . وإذهب . وإلبس . وأطلب . و « الألف » لا تزاد أولاً لسكونها . ولكن تزاد غير أول . . كخاتم وكتاب وحلى . و « الياء » إذا كانت معها ثلاثة أصول فهي زائدة أينما وقعت كيلمعُ . ويضربُ . وعشيرون بنية .

و « الواو » كالألف لا تزادُ أولاً ، ولكن غير الأول كموسج . ونرقوة . و « الميم » كالهمزة . . إذا وقعت أولاً ، وبعدَها ثلاثة أصول كمقتل ومكرم ، من ذلك - موسى الحديد - . وأمَّا مَلَك . . فالميم فيه زائدة ، لأن الأصل ملائك بدليل الملايك والملائكة ، في الجمع وأنشد سيبويه : « في الكتاب - ط - بولاق - ٣٧٩ / ٢ - » . .

فَلَسْتَ لانِسيٍّ ولكنْ لِمَلأَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السماءِ يَصُوبُ

و « الميم » في منجنون ومنجنيق أصلٌ . وقولهم : جنَقُونا . . بمعنى رمونا بالمنجنيق نظير الأول من - اللؤلؤ - . ولا تزادُ في الفعل . وأمَّا . . تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ وتَمَنْدَلَ . . فَشَاذٌ . و« النون » في نفعل - نحن - وأنفعل . وسكران . وعطشان . و « التـاء » تزاد - أولاً - نحو : في المضارع . . تفعل . وفي تفعيل ، مصدر - فَعَّلَ - وتَفَعَّلَ وتفَاعَلَ وحشواً .. نحو إفتَعَلَ . وآخراً للتأنيث . والجمع . كمسلمة وفي نحو . . جَبَرُوت وعنكبوت . وحانوت . و « الهاء » زيدت زيادة مطردة في الوقف ، نحو : كتابيهْ وثمهْ ويازيداهْ . ومنه : واثُكلَ أمياهْ - وتحريكها لحن - . أمَّا « ثَمَّةَ » بالتاء . . من غلط العامة .

وغير مطردة :

في أمهات جمع . أُمّ . . وقد جاء « أُمَّاتٌ » بغير هاء . وقد غلبت الأمهات في الأَنَاسِيّ . والأمات في البهائم . و « السين» أطردت زيادتها في « إستفعلَ » نحو : إستفتحَ وإستخرجَ . و « اللام» جاءت مزيدة في ـ هنالكَ وذلك . وعبدَل وزيدَل . والزيادة بهذه الحروف ضربان :

(ما يُفيدُ معنىً) في المزيد فيه ، كألف ضَارِبٍ . وميم مضروبٍ . و (الأُخَرُ بمجرد البناء) كألف كتابٍ . وواو عجوزٍ . وياء نَصيبٍ . وأمَّا (الزيادة الالحاقية) فانها تَضرِبُ بعرقٍ في كلا الضربينِ ، على ما قال الامام عبد القاهر ـ المحقق ـ .

« فصل »

و « حروف البدل » : أربعة عشر : ما خلا « السين . والجيم . والدال . والطاء . والصاد . والزاي » . ويجمعها قولك : « أنجدته يوم صال ز ط» . والمراد بالبدل : أن يوضعَ لفظ موضعَ لفظٍ . كوضعك ـ الواو ـ موضع الياء ، في موقن . والياء موضع الهمزة ، في ذيب . إلاّ ما يُبدَل لأجل الادغام والتعويض من إعلالٍ . وأكثر هذه الحروف تصرفاً في البدل : حروف اللين . وهي تبدل بعضها عن بعض . وتبدَلُ من غيرها .

(أمَّا الألف) : فتبدل من أختها . ومن الهمزة . والنون . فابدلها من أختيها : نحو . . قال وباع ودعا ورمى . ومن الهمزة : في نحو ـ آدم ـ لأن أصله . . أءْدَمُ . . أفعلُ من الأُدمة . ومن

النون في الوقف خاصة نحو نسفعاً . والله فاعبدا . وكذا المنصوب المنون نحو رأيت زيداً . و « الياء » : تبدلُ من أختيها . ومن الهمزة . وأحد حرفي التضعيف في نحو : أمليت الكتاب ، لأن الأصل - أمللت - ومنه « فليُملِل الذي عليه الحق » . وتقضي البازي . والتسري ، في أحد القولين . ومن النون في أناسِي . وظرابي . . جمع إنسان . وظربان - دويبة منتنة - . ومن العين . . في قوله : « وللضفادِي جمة نقائق » . ومن الياء : في قوله . . « من الثعالِي ووخز من أرانبها » . أراد من الثعالب . والأرانب . ومن السين . . في قوله . .

« إذا ما عُدّ أربعة فسالِ فزوجكِ خامس وأبوكِ سادِي »

ومن التاء . . في قولك : قد مر يومان وهذا الثالِي . أراد : الثالث . وهذه الأربعة شاذة . و « الواو » : تبدلُ من أختها . ومن الهمزة . فابدالها من « الألف » في نحو : حوايض . وطوالق . ومن الياء . . في موقن . وموسر - مفعل - من أيقن . وأيسرَ . ومن الهمزة في أنا . ومن أفعل من الأمن . وأومر أفعل أيضاً . والهمزة : تبدلُ من حروف اللينِ . ومن الياء . والعين . فابدالها من الألف في نحو حمراء وصحراء وفي نحو رسائل . وشابة ودابة . وعلى ذا قُرِىءَ : « والضألِينَ » بالهمزة . ومن الواو والياء في نحو قائل وبائع . ومن الهاء في ماء والأصل - ماه - بدليل قولهم في التصغير : مُوَيه . وفي جمعه : أمواه. والتاء تبدلُ من الواو في تجاه وتراث ، من الوجه والوراثة . ومن الياء في أتسر من أيسر . ومن السين في ست وطست ، الأصل سدس وطس؛ بدليل طُسَيْسَة . وطَسوس . في التصغير والجمع . والهاء تبدل . . من التاء . والهمزة . وحروف اللين . فابدالها « من الهاء » في كل تاء تأنيث

وقفت عليها في إسم مفرد نحو : طلحة وحمزة . ومن الهمزة : في هباك وهترت الثوب . . الأصل إباك . وأترت الثوب .. من الأتر . . العلم . ومن ذلك قوله :

« ليهنَنَّكَ من عبسية الكريمة » .

يعني لأنك ـ في أحد الأوجه ـ . ومن الهاء في ـ هذه أمة الله ـ .. الأصل هذي . والميم تبدل : من النون . والواو . واللام . فابدالها من النون في عمبر ـ مما وقعت فيه ساكنة قبل الباء ـ . ومن ذاك ـ من زنى مم بكر ـ . ومن الواو . . في قم وحده . ومن « اللام » في لغة طي في نحو . . ما روى الهمز بن تولب عن النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ « ليس من إمبر إمصيام في إمسفر » . ومن الهاء . . في قولهم : رماه من كثم . وكثب ، أي قُرب . والنون : تبدلُ من اللام . والواو .. فابدالها من اللام في قولهم : لَعَنَّ في ـ لَعَلَّ ـ . ومن الواو في صنعاني . وبهراني ، في النسبة إلى صنعاء . وبهراء . والأصل صنعاوي وبهراوي . واللام : تبدل من النون ـ شاذّاً ـ . وذلك في قولهم : أصيلال في ـ أصيلان ـ تصغير أصيل ، وهو المساء . والطاء . والتاء . .

يبدلان من ـ تاء الافتعال ـ في نحو : إصْطَبَرَ . وإزدخَرَ .

ومن « تاء الضمير » في ـ فحصط ـ من التفحص بمعنى فحصتُ رجلي . وقرىء : « فرطط في جنب الله » . والجيم : تبدل من الياء المشددة في الوقف ، نحو سعدج ، في سعدى . وقد أجرى الوصل مجرى الوقف قال :

خالي عويف وأبو علج　　　المطعمان اللحم بالعشج
وبالغداة كتل البرنج

وقد أبدلت من غير المشددة . . فيما أنشد أبو زيد :

لاهُمَّ إنْ كنتَ حججتَجْ فلا يزال شاحجٌ ياتيكَ بَجْ

والصاد : قد تبدل من السين ، إذا وقعت قبل ـ قاف أو غين أو خاء أو طاء ـ . يقولون : في سُقْتُ وسويق . . صقت وصويق . وفي صالح سالح . وسراط صراط . والزاي : تبدل من الصاد إذا وقعت قبل الدال ساكنة . . تقول : يزدر في يصدر . ولم يجرم من قزدله في قصده من القصيد . ولم يعد أبو علي الفارسي .. الصاد والزاي في ـ حروف البدل ـ وقال : إنما أبدلتا في هذه الكلم تحسينا للفظ . والسين لم يعد .

وأمَّا ما يروى من إبدال الشين سيناً في بيت عبد بني الحسحاس :

لو كنتُ ورداً لونه لعشقتني ولكنَّ ربي شانني بسواديا

ففيه نظر . ومن الشواذ المذمومة : إبدال الشين في الوقف من كاف الضمير المكسورة في ـ أعطيتُش ـ . وتسمى كشكشة ربيعة . وكـذا إبدال العين من الهمزة في أعن ترسمت . ولله عن يشفيك . ويسمى عنعنة تميم .

وهذا الفصل له شرح فيه طُول . وفيما ذكرتَ ههنا مقنِع . ومن الله التوفيق) .

تم الكتاب :

يقول رؤوف أبو محمد جمال الدين الحسيني العلوي بن محمد بن عبدالله ابن علي بن المرزا الأخباري المجاهد الشهيد محمد بن عبد النبي بن عبدالصانع عفا الله عنه وعن والديه . . هذا آخر شرحنا « المُعْجِبِ » لـ «ذيل» المُغْرِب . وقد خرج الأمر من يدنا بعد الخوض في المواضيع . . فقد

جاء الكتاب مفصلاً بعد أن - ذكرنا في المقدمة - أنه وَسَط - بين التفصيل والاختصار - . وقد حذفنا - ما لا حاجة إلى ذكره . . من كلام المطرزي - خصوصاً ما مَثَّلَ به من الأمثلة المعلومة . وليس لي في كتابي هذا . . « سوى جمع متفرق في كتب العلماء المتقدمين . وشرح موجز . وإختصار مفصل » فالفضل فيه للأقدمين الذين أوضحوا لنا السبيل ومهدوا لنا الطريق . نعم : ولي فيه الاختيار . والترتيب ؛ وذكر شيء وإهمال شيء آخر . ومنه تعالى التوفيق .

وكان الفراغ من تأليفه صبيحة يوم الأحد العشرين من شهر جمادى الأولى من السنة السابعة والتسعين بعد الثلثمائة والألف الهجرية المحمدية .. على مهاجرها وآله أفضل الصلاة والسلام .

تم بدارنا في حي المعلمين في النجف الأشرف على مُشَرِّفه وذريته المعصومين صلاة الله تعالى وسلامه وأنبيائه وملائكته والمؤمنين أجمعين إلى يوم الدين .

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

(الخزانة اللغوية الموسعة ـ والدليل اللغوي للكتب الاربعة).

معجمٌ لغوي ضخمٌ يقع في ـ ١٠ ـ مجلدات ومنهجه كما يلي: ذكر أصل «**اشتقاق**» الكلمة في اللغة.

ثم ذكر معانيها اللغوية «**الحقيقية**» ثم معانيها «**المجازية**» ثم ذكر **الفروق** اللغوية **والأضداد** اللغوية ثم التعرض «**للمعرَّب**» إن كانت الكلمة من المعرَّبات.

ثم ذكر الفعل من **الثلاثي** أم **الرباعي** من **المجرد** ام **المزيد** من **المتعدي** أم **اللازم**.

وذلك بعد مراجعة مالايقل عن ـ **١١٠** ـ من مصادر اللغة المطبوعة والمخطوطة. مع عدم التكرار الاّ للتأكيد.

وهذا المعجم اللغوي موضوع لشرح مفردات «**علم الحديث الشيعي**» المتمثل بالكتب الأربعة وهي:

(الكافي، من لايحضره الفقيه، التهذيب، الاستبصار) وقد رتّب القسم الاول منه لمجاراة كتاب الكافي و قد بُوِّبَ حسب «كتبه وأبوابه» مع ذكر الكتاب و الباب ثم رقم الحديث كما في الباب و ربما ذكرت نصوص بعض الا حاديث القصيرة.

فالكتاب لغوي محض يحتاجه كل فقيه وطالب ديني و مثقف و قد باشرت **دارالهجرة** في قم بطبع هذا المعجم اللغوي.